

رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشرف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

العراق واقليم كردستان

- اشادات بدور الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني في دعم النضال الكردستاني
- رئيس الجمهورية يؤكد رفض العراق لأي تدخلات تمس أراضيهِ وسيادته
- اشادات بدعم رئيس الجمهورية الثابت للقضية الفلسطينية
- أهمية الجهود لحماية المواقع الأثرية وضمان توثيق جرائم النظام البائد
- السيدة الاولى: ضرورة الاهتمام بالطفولة لضمان مستقبل الوطن والمجتمع
- حزن رئاسي عميق بوفاة الخشالي، أيقونة شارع المتنبي
- أهمية وضع استراتيجية شاملة للحد من ظاهرة انتشار المخدرات
- قوباد طالباني: تشكيل حكومة موحدة فعالة وفق مبدأ الشراكة الحقيقية
- اشادات بالمساعدات الهندية لاقليم كردستان
- السليمانية في الطليعة بقطاع الاستثمار على مستوى العراق
- الاتحاد الوطني مع النص الحكومي لتعديل قانون الموازنة الاتحادية
- المالية الاتحادية: لسنا سبباً في تأخير صرف الرواتب
- استشهاد 6 مدنيين من جراء استهدافهم بالطائرات المسييرة والحربية
- التحالف الدولي يجدد التأكيد على التزاماته تجاه العراق
- توافق عراقي - تركي على أهمية تعزيز العلاقات وتأمين الحدود
- اعتقال 5 ارهابيين في عملية بطولية لمؤسسة الاسايش
- الحكومة تسير بخطى ثابتة لتعزيز حقوق الإنسان وضمان العدالة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مركز ويلسون: الاستجابة العراقية للتحول في سوريا.. من الإنذار إلى التكيف
- انترريجيونال: أهداف زيارة وزير الخارجية التركي "هاكان فيدان" إلى العراق

المرصد التركي و الملف الكردي

- القضية الكردية في تركيا: فرصة للحل من بوابة "الكردستاني"
- بلومبيرغ: أردوغان يسعى لتشكيل الشرق الأوسط بطريقته
- فيدان: سقوط الأسد فرصة كبيرة لتغيير إقليمي

المرصد السوري و الملف الكردي

- مظلوم عدي: سوريا تشهد تغيرا تاريخيا، ولعودة الى السابق
- الإرهاب والاستهدافات لن تنال من عزيمة وإرادة شعبنا
- تنصيب الشرع رئيساً انتقالياً.. وحل الجيش السوري وإلغاء الدستور

رؤى و قضايا عالمية

- فورين افيرز: ترامب والعصر الجديد من القومية
- علي أنوزلا: العالم وخطر حكم الأوليغارشية
- "DeepSeek" التي قلبت سوق الأسهم رأساً على عقب

الاخيرة

- محمد شيخ عثمان : "قوة" الحكومة.. سلاح ذو حدين

العدد: 7983 ... 2025-01-30



اشادات بدور الرئيس مام جلال والاتحاد الوطني في دعم النضال الكردستاني

زار وفد رفيع من حزب الاتحاد الديمقراطي برئاسة بروين يوسف الرئيسة المشتركة للحزب، مزار فقيد الامة الرئيس مام جلال، حيث كان في استقبال الوفد اعضاء مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال.

وخلال الزيارة وضع الوفد الضيف اكليلاً من الزهور على مزار فقيد الامة الرئيس مام جلال، واشاد اعضاء الوفد بدور وموقع الرئيس مام جلال في العراق واقليم كردستان والمنطقة، وثنموا جهوده وخدماته وحكمته في ادارة الملفات الوطنية والكوردستانية.

من جهة اخرى استقبل سعدي أحمد بيبره، عضو المكتب السياسي المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٥/١/٢٨، وفدا من المجلس الوطني الكوردي في سوريا (ENKS)، برئاسة جدعان علي مسؤول ممثلية المجلس في اقليم كردستان.

وخلال لقاء حضره عدد من أعضاء المجلس القيادي للاتحاد الوطني، جرى بحث آخر المستجدات في العراق وكوردستان والمنطقة، ولاسيما الوضع في سوريا والعلاقة بين الاقليم وغربي كردستان، وكيفية تعامل القوى السياسية مع المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش الارهابي.

واتفق الجانبان على ضرورة صياغة الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري والإداري المستقبلي في سوريا، بشكل يضمن حقوق وتطلعات جميع المكونات في البلد، وخاصة الحقوق المشروعة للشعب الكوردي هناك، مؤكداً أن ذلك يحتاج الى وحدة الصف والموقف والخطاب للقوى والأطراف السياسية الكوردية في غربي كردستان.

من جهته أشاد جدعان علي بدور الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي كان دوما مساندا للنضال الديمقراطي والتحرري للكورد في سوريا، مشيراً الى نتائج هذا الدعم التاريخي للاتحاد الوطني، باتجاه توحيد صف القوى الكوردستانية وتعزيز النضال والتعاون المشترك فيما بينها، بهدف تحقيق الحقوق الديمقراطية والقومية.



رئيس الجمهورية يؤكد رفض العراق لأي تدخلات تمس أراضيه وسيادته

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأحد ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٥ في قصر بغداد، وزير الخارجية التركي السيد هاكان فيدان والوفد المرافق له بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية السيد فؤاد حسين. وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها وبما يسهم في تطوير آليات التعاون في مختلف المجالات، حيث أكد فخامته رفض العراق لأي تدخلات تمس أراضيه، وضرورة احترام سيادة العراق وأمنه القومي واستقلاله. وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية التزام البلدين بأن لا يكون أي منهما منطلقاً لتهديد أمن واستقرار الطرف الآخر، مبيناً فخامته أن العراق مستمر بتطبيق قرارات مجلس الأمن الوطني العراقي.

كما تم بحث التطورات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على المنطقة، والتأكيد على أهمية دعم الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات، ووقف التصعيد واعتماد الحوار البناء في معالجة المسائل العالقة بين دول المنطقة وبما يحقق السلم والأمن الدوليين.

ضرورة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين

وأكد السيد الرئيس أن العراق يتطلع إلى إقامة علاقات متطورة مع تركيا مبنية على الاحترام المتبادل، مشيراً فخامته إلى ضرورة تنفيذ مذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين خلال زيارة الرئيس التركي العام الماضي إلى العراق، خدمة للمصالح المتبادلة للشعبين العراقي والتركي.

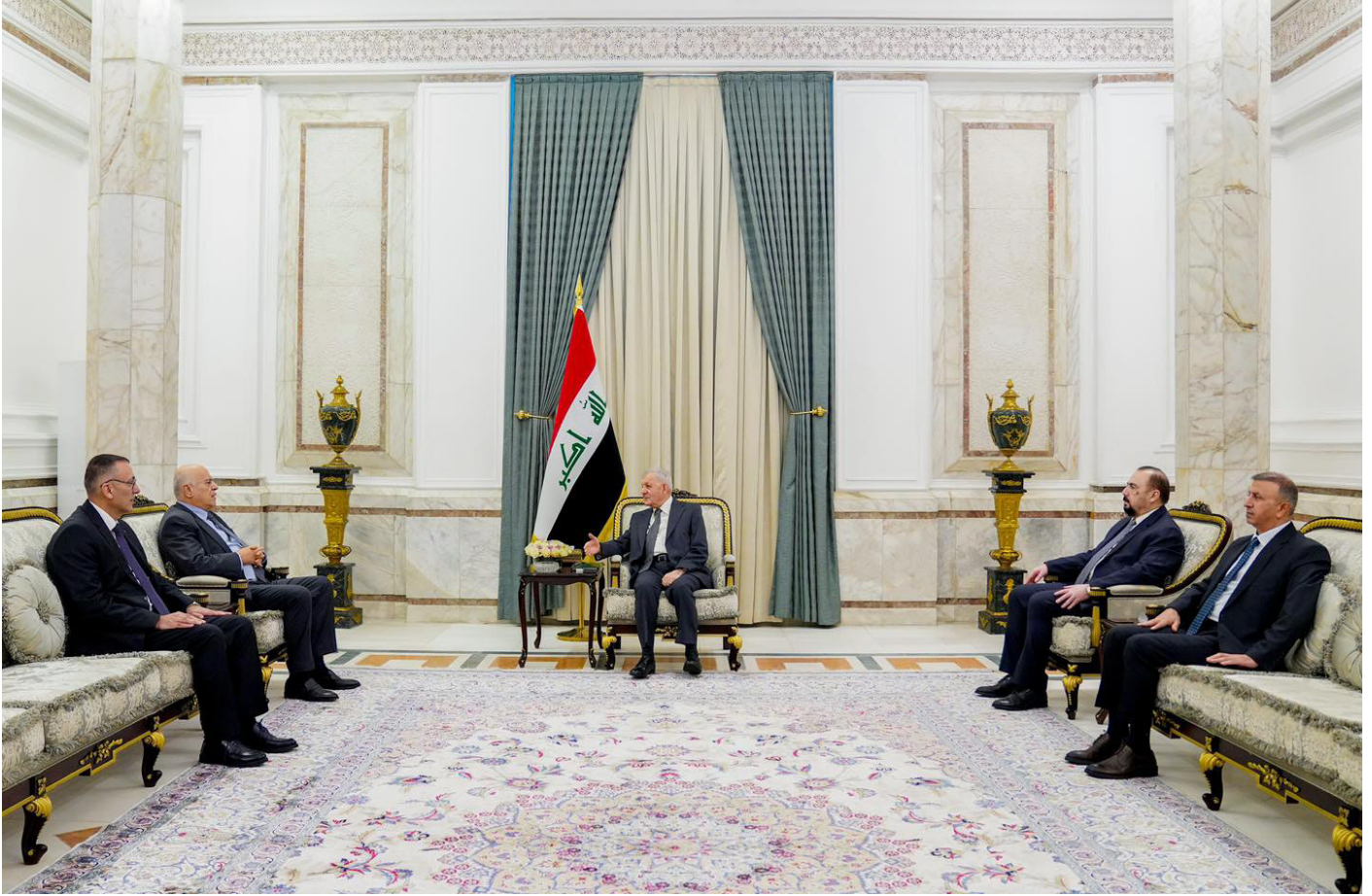
وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة مواصلة العمل المشترك والتعاون الإقليمي لمواجهة خطر تنظيمات داعش الإرهابية، وبما يحقق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ضرورة تشكيل حكومة تمثل الجميع في سوريا

وبشأن التطورات في سوريا، أعرب فخامته عن أمله بأن تعمل الإدارة الجديدة في سوريا على حماية التعدد القومي والديني وتشكيل حكومة تمثل الجميع، وأن تحقق السلام والازدهار لجميع مكونات الشعب السوري، وضمان حمايتهم والحفاظ على حقوقهم في المشاركة السياسية وبما يعزز السلم المجتمعي ويحقق التطور والازدهار للأشقاء في سوريا.

بدوره، أكد وزير الخارجية التركي دعم حكومة بلاده لاستقرار العراق والحفاظ على أمنه واستقلاله، وأهمية مواصلة الجهود المشتركة لمحاربة الإرهاب، داعياً إلى تشكيل تحالف يضم العراق وسوريا والأردن وتركيا لمواجهة تنظيمات داعش الإرهابية والقضاء على بؤر تواجدها، وتخفيف منابع تمويلها وبما يضمن استقرار دول المنطقة.

وأشار الوزير التركي إلى العلاقات التي تربط البلدين، وحرص تركيا على دعم فرص التعاون والشراكة في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمياه والبيئة، معرباً عن أمله بالنهوض بمستوى العلاقات الاقتصادية إلى آفاق أوسع.



اشادات بدعم رئيس الجمهورية الثابت لل قضية الفلسطينية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، يوم الأربعاء ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ في قصر بغداد، أمين سر اللجنة المركزية لحركة (فتح) الفريق جبريل الرجوب. وجرى خلال اللقاء، بحث مستجدات الأحداث في فلسطين، حيث أكد السيد الرئيس موقف العراق الثابت تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإعلان دولته المستقلة على ترابه الوطني، مشيراً إلى أهمية قرار وقف إطلاق النار في غزة وما يشكله من بداية لترسيخ السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. بدوره عبر الفريق الرجوب عن شكره للسيد رئيس الجمهورية على حفاوة الاستقبال وصدق المشاعر، مثنياً دعم فخامته المتواصل والثابت للقضية الفلسطينية، ومؤكداً عمق العلاقات بين البلدين الشقيقين.



أهمية بذل المزيد من الجهود لحماية المواقع الأثرية والتراثية و ضمان توثيق جرائم النظام البائد لتحقيق العدالة

أكدت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد أهمية بذل المزيد من الجهود لحماية المواقع الأثرية والتراثية وإعادة ترميمها وبما يتناسب مع طبيعتها ومكانتها التاريخية.

جاء ذلك خلال استقبالها في قصر السلام، الثلاثاء، ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٥، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة (يونامي) الدكتور محمد الحسن.

وحثت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، خلال اللقاء، الوكالات التابعة للأمم المتحدة على العمل مع الجهات المعنية لدعم المبادرات التي تعمل على حماية المواقع التراثية، وتأسيس صندوق لدعم عمل المنظمات المعنية بالتراث لتعزيز التعاون والتنسيق في مواجهة التحديات والظروف البيئية التي تواجه الأماكن الأثرية وبما يحفظ إرث العراق وهويته وتاريخه.

ووجهت السيدة شاناز إبراهيم أحمد الدعوة إلى السيد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق لزيارة محافظة السليمانية والاطلاع على المواقع التراثية والمعالم الأثرية فيها، بدوره أعرب السيد الحسن عن امتنانه للدعوة الكريمة وتلبيتها في أقرب وقت ممكن، مؤكدا اهتمامه بالاطلاع على المزيد من الكنوز الثقافية

لمدن العراق.

وأشارت السيدة الأولى إلى أهمية الاستفادة من خبرات البعثة الأممية في المجالات الإنسانية، خاصة في عمليات فتح المقابر الجماعية، والتعامل مع رفات الضحايا بما يليق بكرامتهم، وضمان توثيق هذه الجرائم لتحقيق العدالة الإنسانية.

كما ناقش اللقاء أيضاً دعم ورعاية الطفولة في العراق، حيث أوضحت السيدة شاناز إبراهيم أحمد أهمية دور الأمم المتحدة في تطوير مواهب الطفولة، وتنميتها، وتواصل الجهود المشتركة لتحسين حياتهم وتوفير بيئة آمنة ومستقرة، مؤكدة أنها الأساس لبناء مستقبل قوي ومستدام لهم، داعيةً إلى إطلاق برامج ومبادرات تستهدف الفئات الأكثر احتياجاً، والتركيز على التعليم والصحة النفسية والجسدية للأطفال، خاصة في المناطق التي تضررت بالعمليات الإرهابية.

من جانبه، أعرب ممثل الأمم المتحدة عن رغبته في العمل مع الجهات المعنية للمحافظة على الأماكن التراثية والآثرية وتقديم الخبرات في مجال التنقيب والكشف، فضلاً عن التعاون في الملفات الإنسانية، واستكمال المشاريع والبرامج التي تحقق أهداف التنمية المستدامة، وتضمن مستقبلاً أفضل للأجيال القادمة.

أهمية إدراج مدينة العمادية على لائحة التراث العالمي

وفي هذا الإطار استقبلت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، في قصر السلام ببغداد، مدير مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في العراق السيد باولو فونتاني. وجرى خلال اللقاء، الذي حضره رئيس هيئة المستشارين والخبراء في رئاسة الجمهورية الدكتور علي الشكري، التباحث حول سبل تعزيز أطر التعاون وبما يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة، حيث أعربت السيدة الأولى عن دعمها وتقديرها لجهود وأعمال المنظمة في العراق لاسيما في مجالات التربية والمشاريع المتعلقة بحماية التراث. وفي السياق نفسه أكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد ضرورة الإسراع بالعمل من أجل إدراج مدينة العمادية التاريخية ضمن لائحة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) للتراث العالمي، كونها مدينة تاريخية عريقة تقع قرب المناطق الحدودية للعراق ومعرضة لخطر الاندثار، وضرورة المحافظة عليها كجزء مهم من المواقع التاريخية.

وأوضحت السيدة الأولى أن مدينة العمادية كانت عاصمة لإمارة بهدينان الكردية وهي تضم عدداً من الآثار التي تعود للحقبة الآشورية، فضلاً عن آثار من الحقبة العربية الإسلامية حيث توجد نقوش بالخط العربي الكوفي كما تضم مواقع أثرية مثل مدرسة قباهان الأثرية وكنيسة قديمة بالإضافة إلى قلعة العمادية والتي تقع شمال غرب المدينة.

بدوره أعرب السيد فونتاني عن شكره وتقديره لحرص السيدة الأولى على تعميق التواصل والتعاون مع اليونسكو، موضحاً السبل الكفيلة بالمضي قدماً في موضوع إدراج مدينة العمادية التابعة لمحافظة دهوك ضمن قائمة التراث العالمي ووجوب تحقيق زيارات لخبراء المنظمة لتقييم الموقع وتحليل دقيق لطبيعتها.



السيدة الاولى: ضرورة الاهتمام بالطفولة لضمان مستقبل الوطن والمجتمع

أكدت السيدة الأولى شانا ز إبراهيم أحمد ضرورة الاهتمام بالطفولة لضمان مستقبل باهر للوطن والمجتمع، مشيرة إلى أنهم الثروة الحقيقية والرصيد الذي لا ينضب.

جاء ذلك خلال استقبالها مدير عام دار ثقافة الأطفال الدكتور إسماعيل سليمان حسن، الأحد ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، حيث جرى بحث عدد من القضايا المتعلقة بدعم الطفولة وكيفية بناء شخصية الطفل، والمصاعب التي تواجهها دار ثقافة الأطفال والمؤسسات المعنية بالطفولة في تنفيذ برامجها وخططها، إضافة لما تواجهه من تحديات في أداء مهامها لقلّة التمويل والدعم من الجهات ذات العلاقة.

كما حثت السيدة شانا ز إبراهيم أحمد الجهات المعنية على العمل وإيجاد الوسائل والآليات المناسبة لدعم المؤسسات الراحية للطفولة، وأن تبذل المزيد من الجهود للارتقاء بواقع الطفولة في العراق وبما يخدم مصلحة الطفل التربوية والصحية والتعليمية.

وعبرت السيدة شانا ز إبراهيم أحمد عن قلقها وأسفها الكبيرين للمصاعب التي تواجهها الدار والمشاريع المتوقفة لأسباب مختلفة منها عدم توفر الإمكانيات على المستويين المادي واللوجستي، فضلا عن قلة المراكز الحكومية المعنية بتطوير مواهب الأطفال وتنميتها.

وأعربت السيدة الأولى عن دعمها ومساندتها لاستمرار ومواصلة دار ثقافة الأطفال لأعمالها وبما يحقق أهدافها الإنسانية والمحافظة على هويتها الخاصة وتنفيذ برامجها في إقامة المشاريع والمعارض والمؤتمرات وإصدار المطبوعات. واطلعت السيدة الأولى على تقرير قدمه مدير عام دار ثقافة الأطفال، أشار فيه إلى النشاطات التي حققتها الدار، رغم العقبات التي تواجهها، من خلال تقديم المحتوى الهادف الذي يعتمد على احتياجات الطفل، فضلا عن الفعاليات الأخرى كإصدار الكتب والمطبوعات التي تنمي مواهبه وقدراته.

وأعرب الدكتور إسماعيل سليمان عن شكره وتقديره للسيدة الأولى على اهتمامها ودعمها المتواصل ورعايتها للطفولة.

حزن رئاسي عميق بوفاة الخشالي، أيقونة شارع المتنبي



زار فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، مقهى الشابندر في شارع المتنبي ببغداد، وقدم تعازيه إلى عائلة الفقيه الحاج محمد الخشالي الشخصية الاجتماعية والتراثية المعروفة. وأثنى فخامة رئيس الجمهورية على دور الراحل في الحفاظ على التراث البغدادي حيث شكّل المقهى وجهة ثقافية وأدبية مميزة لمختلف الأجيال المعنية بالمشهد الثقافي والأدبي والفكري. ودعا فخامته إلى ضرورة الحفاظ على هذا المكان الذي يُسهم في توثيق الذاكرة العراقية وديمومتها. من جانبهم عبر ذوو الفقيه عن امتنانهم الكبير لزيارة فخامة رئيس الجمهورية بوصفها التفاتة مهمة في تكريم الراحل وتثمين دوره، شاكرين بدعم فخامته المتواصل للمؤسسات والأنشطة الثقافية. من جهتها زارت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد، مساء الإثنين ٢٧ كانون الثاني ٢٠٢٥، مقهى الشابندر في شارع المتنبي ببغداد.

وقرأت السيدة الأولى، في مستهل الزيارة، سورة الفاتحة ترحماً على روح المرحوم الحاج محمد كاظم الخشالي، كما قدمت أحر تعازيها ومواساتها إلى السيد عمر محمد الخشالي، وذوي الفقيه، ورواد المقهى بوفاة المرحوم الخشالي، معربة عن حزنها العميق لفقدان هذه الشخصية الاجتماعية وأيقونة شارع المتنبي. وأكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد أن الفقيه وعبر مراحل حياته قدم لنا دروساً بالغة في التضحية والصبر، ونكران الذات والمواقف الوطنية الصادقة، وخدمة الحركة الأدبية والثقافية حيث كان ولا يزال مقهى الشابندر واحة وملتقى للأدباء والكتّاب والصحفيين وعشاق الثقافة. وأضافت السيدة الأولى يجب أن نذكر بفخر واعتزاز مآثر المرحوم محمد الخشالي التي جسدت قوة الإرادة للشخصية العراقية عندما استشهد أولاده الأربعة وحفيده في تفجير إرهابي حاقده استهدف شارع المتنبي، ليواصل بكل إصرار عمله وليبقى مقهى الشابندر يروي للتاريخ قصص التحدي، والتآلف الاجتماعي والحياة والأمل لدى العراقيين. واطلعت السيدة الأولى، خلال الزيارة، على الصور التي ضمها المقهى، ودلالاتها الحضارية والسياسية والاجتماعية والثقافية وما تجسده من فترات خالدة في حياة العراقيين وأهالي بغداد خصوصاً، معبرة عن اعتزازها وهي تشاهد هذا الأرشيف التاريخي والوطني المتميز لصور فوتوغرافية لمناطق بغداد وشخصياتها البارزة.



أهمية وضع استراتيجية شاملة للحد من ظاهرة انتشار المخدرات

أكدت السيدة الأولى شاناز إبراهيم أحمد ضرورة وضع استراتيجية شاملة للحد من انتشار المخدرات في دول المنطقة كظاهرة عابرة للحدود، وتلافي آثارها المدمرة على الفرد والمجتمع.

جاء ذلك خلال استقبالها، الأربعاء ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥ في قصر السلام ببغداد، السيد جوزيف الحواط رئيس جمعية جاد (منظمة الشباب ضد المخدرات) اللبناية والوفد المرافق له وبحضور السيدة شلير سردار مديرة البرنامج لمنظمة حماية الأطفال – كردستان، ومديرة مكتب المنظمة في بغداد السيدة فاطمة الراضي.

وجرى خلال اللقاء، بحث آليات التنسيق والتعاون بين العراق ولبنان في مجال مكافحة المخدرات كونها تمثل خطراً كبيراً يهدد مجتمعاتنا .

وأضافت أن المخدرات لا تقف آثارها المدمرة عند حياة الفرد فحسب، بل إنها تمتد إلى المجتمع كله، مبيئة أهمية إقامة حملات توعية وتثقيف لكل الفئات العمرية وخاصة الأطفال حول مخاطرها إنسانياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وصحياً، وأمنياً، وطرق الوقاية والعلاج، وتعزيز دور القانون.

وقدمت ممثلة منظمة حماية الأطفال – كردستان شرحاً عن الجهود المبذولة من قبل المنظمة وخاصة ضمن برنامج تنمية قدرات الشباب والتوعية بمخاطر المخدرات .

كما تناول اللقاء المبادرات التي تم تقديمها لمواجهة هذه الآفة من خلال إنشاء مركز جديد لعلاج الإدمان وتأهيل وتدريب الكوادر في العراق، وإطلاق أول مكتبة مخصصة للدراسات العلمية حول الإدمان تحت إشراف السيدة الأولى.

بدوره أشار السيد جوزيف الحواط أن مكافحة المخدرات تتطلب تكاتف الجميع لتخليص مجتمعاتنا من هذه الآفة الخطيرة، مشيراً إلى جهود منظمته وبرامجها في تعزيز الوعي المجتمعي للحد من ظاهرة انتشارها.



قوباد طالباني: تشكيل حكومة موحدة فعالة وفق مبدأ الشراكة الحقيقية

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان الأربعاء ٢٩/١/٢٠٢٥ دانييل روبنسن القائم بأعمال السفارة الامريكية لدى العراق، وبحثا عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتطرق جانب من الاجتماع الى آخر خطوات تشكيل الكابينة الجديدة لحكومة الإقليم، حيث أشار نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان الى الاجتماعات بين الأطراف السياسية عموما والاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني خاصة، وأوضح انه «نسعى جاهدا في ان تكون الحكومة المقبلة حكومة فعالة وموحدة وقوية، وتدار وفق مبدأ الشراكة الحقيقية كي تتمكن تلبية تطلعات موطني الإقليم».

وفيما يتعلق بأخر المستجدات السياسية والأمنية في العراق والمنطقة، فقد تم التأكيد على «تعزيز التنسيقات بين القوات الأمنية في كردستان وقوات التحالف من اجل مواجهة مخاطر الإرهاب».



اشادات بالمساعدات الهندية لاقليم كردستان

استقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء اقليم كردستان، الثلاثاء ٢٨/١/٢٠٢٥، سوومين باكجي، السفير الهندي الجديد في العراق، وبحث معه سبل تعزيز العلاقات الثنائية وعددا من القضايا الملحة في المنطقة. في بداية اللقاء، تقدم قوباد طالباني بالتهنئة الى السفير الهندي الجديد لمباشرته مهامه، آملا له النجاح وأن تشهد العلاقات بين الاقليم والهند في فترة عمله، المزيد من التطور. وأشاد نائب رئيس الوزراء، بالمساعدات التي قدمتها الهند لاقليم كردستان في المجالات المختلفة، وخاصة في قطاع الصحة والتدريب المهني وتنمية القدرات البشرية، معربا عن أمله في استمرار هذه المساعدات في المستقبل أيضا. وفي محور آخر من اللقاء، تم التباحث حول مشروع تنمية قدرات الشباب في مجالات التكنولوجيا وخلق فرص العمل، حيث أشار قوباد طالباني الى الاستعدادات الجارية لعقد ملتقى السليمانية الدولي للإبداع وإيجاد فرص العمل، قائلا: «هدفنا أن نتحول السليمانية الى مركز مهم للتطوير التكنولوجي على صعيد العراق والمنطقة». وأضاف: «يوجد في كردستان عدد كبير من الشباب المبدع والمتمكن، يمكن تنمية قدراتهم من خلال هذا المشروع، لكي يساهموا في المستقبل بعملية تطوير كردستان»، داعيا الهند الى تقديم الدعم للاقليم في هذا المجال، كونها صاحبة تجربة ناجحة في مجال التطوير التكنولوجي.



السليمانية في الطبيعة بقطاع الاستثمار على مستوى العراق

زار قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، الأحد ٢٦/١/٢٠٢٥، المدير العام للاستثمار في محافظة السليمانية، بمناسبة انتهاء مهامه، وقدم شكره لما قدمه خلال وظيفته من الواجبات بتفان وإخلاص، حيث كانت محافظة السليمانية خلال ادارته لمديرية الاستثمار، في طبيعة محافظات العراق في مجال الاستثمار. وقال قوباد طالباني في مشنور على حسابه الخاص بموقع فيسبوك: «أنجز السيد عزيز سعيد المدير العام للاستثمار في محافظة السليمانية خلال السنوات السابقة مهامه بتفان وإخلاص».

وأوضح نائب رئيس الوزراء، أن «الزيارة تأتي بمناسبة انتهاء مهامه واحالته الى التقاعد، حيث قدمته له الشكر على جهوده خلال أداء مهامه، كما قدمت الشكر الى جميع موظفي المديرية العامة للاستثمار في السليمانية الذين كانوا عوناً للمدير العام، وبسبب جهودهم أصبحت السليمانية رائدة في مجال الاستثمار على مستوى العراق».

جامعة السليمانية تحصد المرتبة الاولى على مستوى العراق

الى ذلك حصلت جامعة السليمانية في عدد من الاختصاصات العلمية الدرجات العلمية العليا على مستوى جامعات العراق، ويقول مساعد رئيس الجامعة للشؤون العلمية: «حققت الجامعة إنجازات كبيرة خلال الفترات السابقة على مستوى العراق وتسعى الى تبقى في الريادة».

وأعلن الدكتور زانا محمد مساعد رئيس جامعة السليمانية للشؤون العلمية، اليوم الأربعاء، خلال مؤتمر صحفي تابعه (PUKMEDIA) الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني «ان جامعة السليمانية مرة اخرى سجلت إنجازا كبيرا على مستوى جامعات العراق في الاختصاصات العلمية من الهندسة والعلوم والطب». وقال الدكتور زانا محمد: «نعلن اليوم بان جامعة السليمانية سجلت انجازا جديدا بالحصول على التصنيف الأول على مستوى العراق في الاختصاصات العلمية من الهندسة والعلوم والطب، كما حصلت على المستوى العالمي على مرتبة متقدمة بين 600-800 في نفس الاختصاصات، وهذه ليست المرة الأولى التي تحصل جامعة السليمانية على هذه المراتب حيث حصلت في مناسبات اخرى وفي أوقات سابقة على المرتبة الأولى على مستوى العراق».

وبحسب معلومات (PUKMEDIA) فان تصنيف مراتب الجامعات لا يعتمد على محور واحد او بحث واحد وانما هناك 18 معيارا مقسمة على خمس اختصاصات رئيسية هي التعليم والتعلم وجودة البحث والواردات التي تحصل عليها الجامعة من نقل المعلومات الى خارج الجامعة وغيرها من المعايير».

وقدم مساعد رئيس جامعة السليمانية شكره لكل الاساتذة بهذا الانجاز المهمة وكذلك الطلبة والفريق الاداري وكافة العمداء الذين حضروا للإعلان عن هذا المكسب الكبير».



الاتحاد الوطني مع النص الحكومي لتعديل قانون الموازنة الاتحادية

يتجه مجلس النواب للتصويت على تعديل قانون الموازنة الاتحادية، والذي يمثل نقطة انطلاق نحو بناء العلاقة القانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في إدارة الثروة النفطية. ويقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب لـ PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤيد تعديل الموازنة الاتحادية للعام ٢٠٢٥ حسب النص الذي ارسلته الحكومة الاتحادية الى مجلس النواب. وازداد: ان هذا التعديل سيساهم في تنفيذ قانون الموازنة والشفافية في القطاع النفطي بالاضافة الى زيادة واردات الدولة، ونحن نريد تشريع هذا التعديل في مجلس النواب وليس بعض النصوص الاخرى.

ملف النفط يكتسب الشرعية

يقول هريم كمال آغا: نحن نؤيد تشريع النص الحكومي والخاص بالمادة ١٢ من قانون الموازنة لتخمين مستحقات استخراج النفط من اقليم كوردستان. وازداد: ان التعديل ينص على ان تكون كلفة انتاج النفط من اقليم كوردستان بـ ١٦ دولاراً وبعد ذلك يتم تخمين المبلغ خلال ٦٠ يوماً، وهذا التعديل ينهي جميع الاقاول حول ملف النفط لانه سيكتسب الشرعية بعد تصديره من قبل شركة تسويق النفط سومو.

اللجنة المالية تصادق على التعديل

هذا وكانت اللجنة المالية النيابية قد صوتت على مقترح تعديل الفقرة المتعلقة باستئناف تصدير نפט إقليم من قانون الموازنة العامة الاتحادية. وقالت الدكتورة نرمين معروف عضوة كتلة الاتحاد الوطني في اللجنة المالية النيابية خلال تصريح لـ PUKMEDIA: ان اللجنة المالية صوتت خلال اجتماعاتها على مقترح تعديل المادة (١٢/ثانياً/ج) من قانون الموازنة العامة الاتحادية المتعلقة باستئناف تصدير نפט إقليم كردستان».

وأضافت: انه «بحسب التعديل الذي صوتنا عليه فقد تم تحديد القيمة الفعلية لإنتاج نפט إقليم كردستان ونقله بـ(١٦) دولارا لكل برميل، ويعطى هذا المبلغ كسلفة الى إقليم كردستان لحين تحديد القيمة الفعلية لإنتاج النفط ونقله من كل حقل من حقول إقليم كردستان على حده من قبل الجهات الاستشارية المختصة بعد ٦٠ يوما من تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية».

هذا وأقر مجلس الوزراء يوم ٢٠٢٤/١١/٥ مقترح تعديل المادة (١٢/ ثانياً/ ج)، من قانون الموازنة الثلاثية رقم (١٣) لسنة (٢٠٢٣) وحدد معدل القيمة الفعلية لإنتاج نפט إقليم كردستان ونقله بـ(١٦) دولارا لكل برميل.

زيارات الرئيس بأفل أسفرت عن تذييل العديد من العقبات

يقول هريم كمال آغا: خلال الفترة الماضية قام رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بزيارات عديدة الى العاصمة بغداد، أسفرت عن تذييل العديد من العقبات التي تعرض معالجة المشاكل المالية بين الاقليم وبغداد. وأضاف: ان نواب الاتحاد الوطني الكوردستاني عملوا بكل جهد لكي لايقع الموظفون في اقليم كردستان ضحية الخلافات بين اربيل وبغداد، ويجب معالجة المشاكل المالية بشكل نهائي في العام الحالي ٢٠٢٥. يقول هريم كمال آغا: خلال اجتماعاتنا مع الفريق الحكومي، ووزارة المالية تم التاكيد على ضرورة ضمان رواتب الموظفين للعام الحالي ٢٠٢٥. وأضاف: ان مجلس النواب يسعى لتعديل الموازنة الاتحادية، والحوارات مستمرة بين الجميع لتعديل الموازنة، والتي تنص على تصدير نפט اقليم كردستان عن طريق شركة سومو وبالمقابل تقوم الحكومة الاتحادية بصرف موازنة اقليم كردستان.

حكومة شرعية بمستوى التحديات الراهنة

يقول هريم كمال آغا: في اقليم كردستان يجب تشكيل حكومة لديها شرعية كاملة وتكون بمستوى التحديات الراهنة ويجب علينا تشكيل حكومة قوية. وأضاف: كما يجب علينا تشكيل حكومة تعمل بكل جدية لمعالجة المشاكل العالقة مع الحكومة الاتحادية وتوفير رواتب الموظفين، كما من الضروري توحيد الصف الكوردي في المرحلة الراهنة لكي لا يكون المواطنين ضحية الخلافات من الآن وصاعداً.

هذا وتعمل الفرق الفنية من وزارتي المالية الاتحاد و اقليم كردستان منذ عدة ايام لتوحيد الحسابات واعداد قوائم موحدة للموظفين في اقليم كردستان لتكون اساسا لصرف الرواتب للعام الحالي ٢٠٢٥.



المالية الاتحادية: لسنا سبباً في تأخير صرف الرواتب

اصدرت وزارة المالية في الحكومة الاتحادية، بيانا حول تاخير صرف رواتب الموظفين في اقليم كوردستان، مؤكدة انها ليست السبب في تاخير الرواتب.

وقالت وزارة المالية في البيان: أننا نتعامل بمهنية كاملة في ملف رواتب موظفي الإقليم وهو نفس التعامل الذي يجري مع وزارات الدولة الاتحادية ومحافظاتها وتسري هذه الإجراءات ومتبعة مع الإقليم أيضاً. وأن تأخر الرواتب، نكرر ونؤكد لاعلاقة لوزارة المالية بالموضوع لأننا نريد أن نطبق قرار المحكمة الاتحادية منذ أكثر من سنة.

واضاف البيان: أن الإقليم لحد الآن لم يزود الوزارة بأي بيانات تخص توطين رواتب موظفي الإقليم لدى المصارف كافة وليس المصارف الحكومية فقط حسب قرار المحكمة الاتحادية الذي عامل موظفي الإقليم بمثل موظفي دوائر الدولة كافة والذي إلتزمت به وزارة المالية.

واوضح البيان: إن سبب التأخير هو عدم فصل الإقليم أسماء الموظفين الذين تم إحالتهم الى التقاعد، وعليه حلاً للإشكال وعدم التأخير أرسلت وزارة المالية الاتحادية فريق من موظفي الوزارة من المحاسبة والموازنة والتقاعد منذ أكثر من عشرة أيام يعملون مع الإقليم لغرض فرز وتدقيق القوائم وعزل الذين تم إحالتهم الى التقاعد وإحتساب رواتبهم التقاعدية حسب قانون التقاعد رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٩ التعديل الأول لقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٤، وإحتساب مبلغ الزيادة ١٠٠ الف دينار الأخيرة للمتقاعدين وإحتساب مكافأة نهاية الخدمة وعزل المتقاعدين القدامى عن المشمولين بالقانون مدار البحث من خلال عقد ورش عمل وغيرها والبالغ عددهم أكثر من ٢٩ الف موظف سيتم إحالتهم الى التقاعد حسب ماوضحه ممثلي الإقليم بأخر إجتماع أثناء حضورهم الى بغداد، بالإضافة الى عزل قوات البيشمركة الذين هم نسبة من القوات البرية الاتحادية الذين ظهر أن الإقليم يدفع رواتبهم من حصة الإقليم الذي سبب عجز بالرواتب والمفروض هؤلاء يستلمون رواتب من قبل وزارة الدفاع الاتحادية لأن تخصيصاتهم وملاكهم مرصد بوزارة الدفاع الاتحادية منذ أكثر من سنتين.

وقال البيان: إن الأمر يتطلب قيام الإقليم بتزويدنا والإفصاح عن الذين يتقاضون أكثر من راتب والمشمولين بقوانين الإقليم ونسخة من هذه القوانين حتى لا يتم إستبعادهم من القوائم شهرياً نتيجةً للتكرار الذي يحدث شهرياً عند مقاطعة وتدقيق الأسماء. وان موضوع التوطين شي أساسي لتنفيذ قرار المحكمة الاتحادية وليس الإعتماد على قوائم ورقية لضمان وصول الراتب فوراً شهرياً الى مستحقه وهذا حق كفله الدستور لكل موظف، والذي أوضحت وزارة المالية الاتحادية أكثر من مرة ليست السبب في هذا التأخير وانما الإقليم.

وتابع البيان: كما توضح وزارة المالية الى ان موازين المراجعة الشهرية لشهر كانون الاول لسنة ٢٠٢٤ لم تُنجز لحد الآن بسبب الأخطاء الواردة بالإدخال من قبلهم وان موظفي دائرة المحاسبة في وزارة المالية الاتحادية يعملون مع ممثلي وزاره المالية في الإقليم على تصحيحه لأن شرط تمويل أي شهر يتطلب تزويد دائرة المحاسبة بالميزان الشهري للشهر السابق حتى تستطيع وزارة المالية /دائرة المحاسبة من إنجاز نشر الحساب الختامي للدولة وارساله الى اللجنة المالية في مجلس النواب والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية الاتحادي حسب ماورد في أحكام قانون الإدارة المالية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ المعدل بعد تجميعه وتوحيده وتشخيص المخالفات والملاحظات عليه وإرسالها الى وحدات الإنفاق كافة لتصحيح البعض منها او تزويد دائرة المحاسبة بالنواقص التي فيها ان وجدت.



استشهاد 6 مدنيين من جراء استهدافهم بالطائرات المسيّرة والحربية

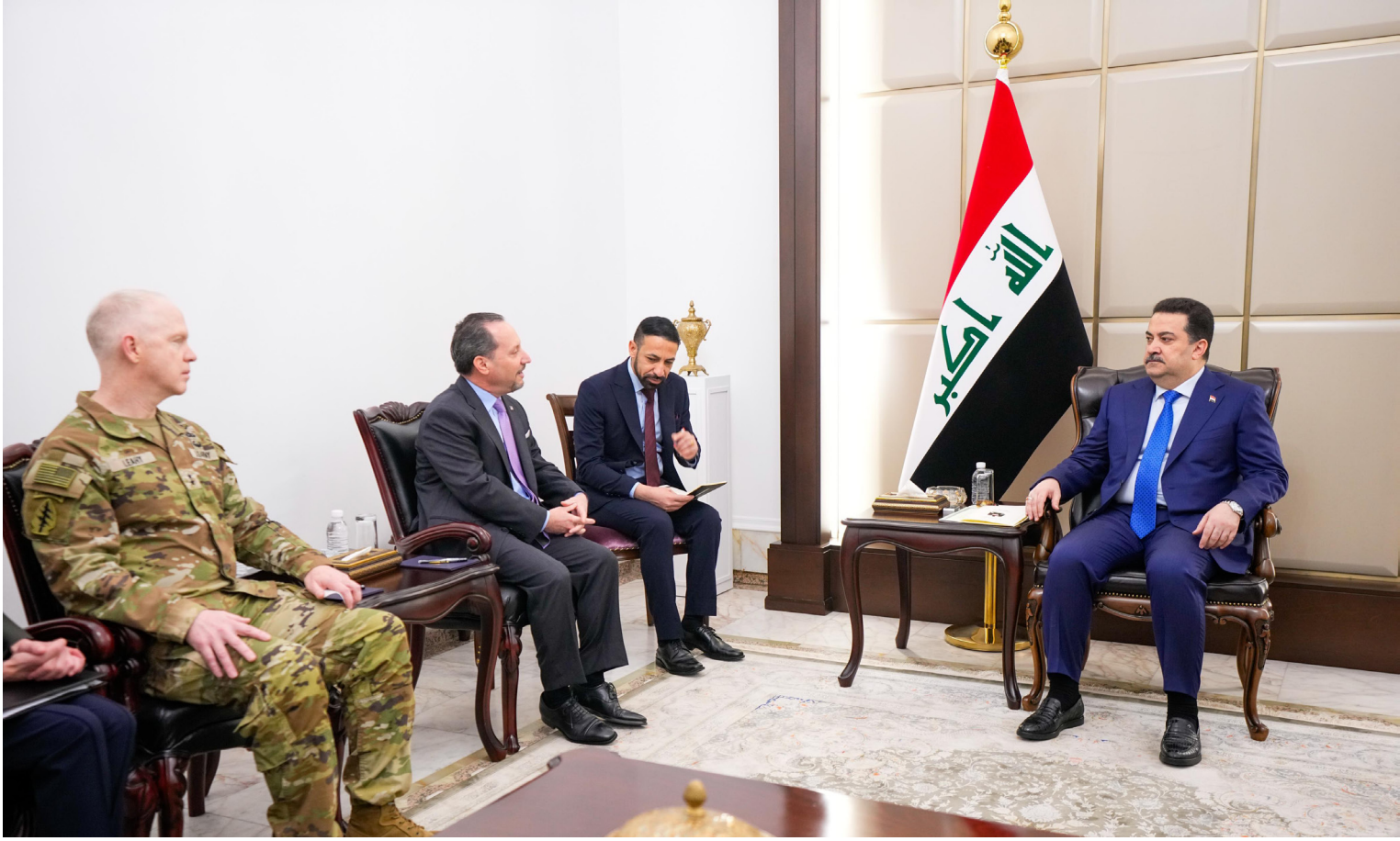
استهدفت طائرة مسيرة تركية، الاثنين، سيارة في قضاء رانية التابعة لمحافظة السليمانية، وأسفر القصف عن استشهاد أربعة مواطنين وإصابة آخر، كما تم استهداف شخصين في قضاء عقرة التابعة لمحافظة دهوك من قبل الطيران التركي.

وبحسب بيان من منظمة CPT الدولية فان «طائرة مسيرة تابعة لتركيا قصفت سيارة تقل ٤ أشخاص كانت متجهة إلى إدارة رابرين، حيث تم استشهاد جميعهم من جراء القصف».

وأشار البيان إلى وقوع جريح آخر جراء اصطدام دراجة نارية بالسيارة المستهدفة في موقع الحادث. وفي وقت سابق من يوم الثلاثاء، شنت الطائرات الحربية التابعة للدولة التركية غارات جوية على قرية في ناحية دينارته مما أسفر عن استشهاد مواطنين اثنين.

وجرى قصف للطيران الحربي التركي في الساعة ١٠ قبل الظهر على بلدة دينارته في ناحية عقرة بمحافظة دهوك، وأدى القصف إلى استشهاد امرأة وزوجها.

هذا ويتكرر القصف التركي لمناطق داخل إقليم كوردستان، عبر الطائرات المسيّرة والطائرات الحربية، ويتسبب القصف، في سقوط جرحى وقتلى من المدنيين، وإلحاق خسائر مادية بممتلكات أهالي القرى.

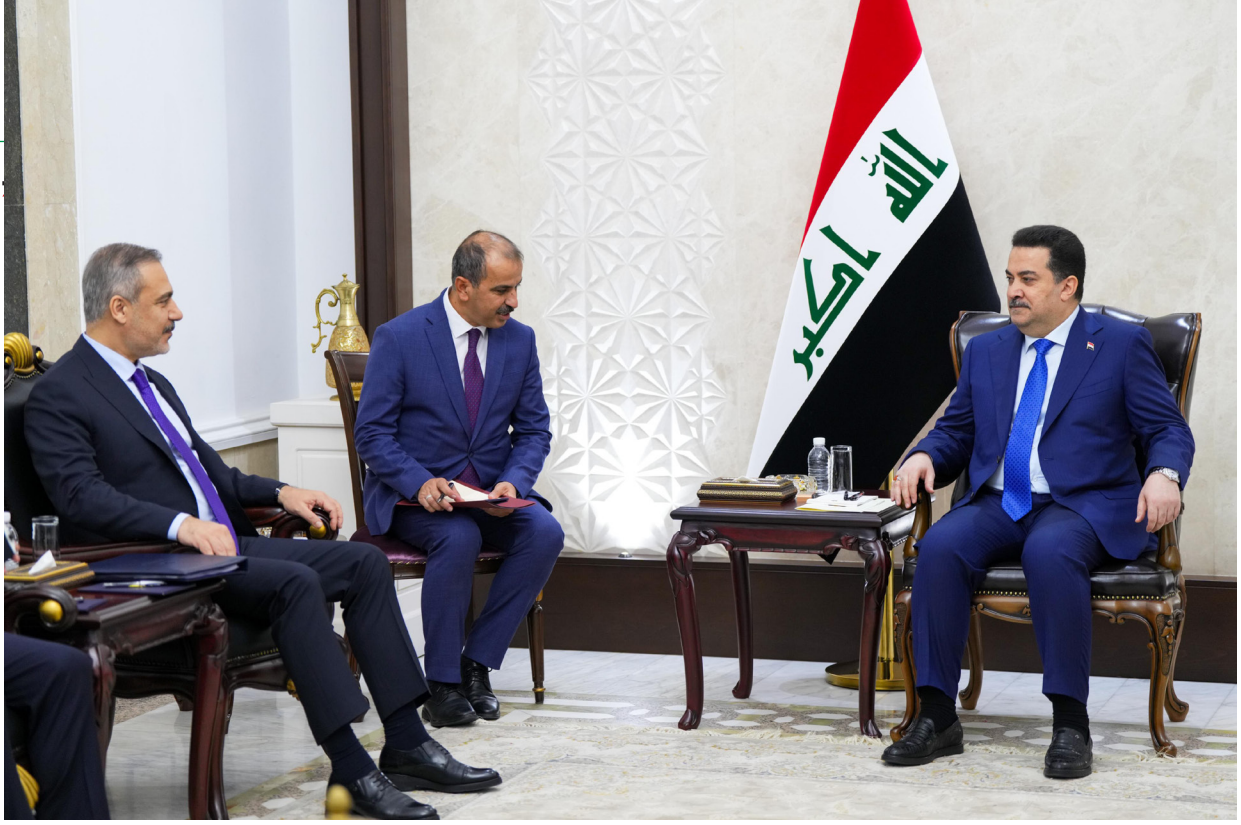


التحالف الدولي يجدد التأكيد على التزاماته تجاه العراق

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، الأحد، قائد قوات التحالف الدولي لمحاربة داعش في العراق وسوريا الجنرال كيفن ليهي، بحضور القائم بالأعمال الأمريكي في العراق السيد دانييل روبنستين. وجرى، خلال اللقاء، استعراض الأوضاع الأمنية العامة في المنطقة، واستمرار التعاون بين القوات الأمنية العراقية ومستشاري التحالف في ملاحقة فلول داعش الإرهابية.

واكد رئيس مجلس الوزراء، خلال اللقاء، مضي العراق في إنهاء العصابات الإرهابية، التي لم تعد تمتلك موطئ قدم أو تماساً مع التجمعات السكانية، مشيراً إلى ما تحقق خلال العامين الماضيين من مسكٍ للحدود العراقية، وتأمين ميداني وتقني للمناطق التي كانت تشكل منفذاً لعبور الجماعات الإرهابية.

وشهد اللقاء التأكيد على التزامات التحالف الدولي تجاه العراق، والاستمرار في البرامج المشتركة، وعرض مستويات القدرة والسيطرة التي وصلت لها القوات المسلحة العراقية بمختلف تشكيلاتها، والقدرات الاستخباراتية الاستباقية التي تتوافق مع كل عمليات الانتشار الأمني، وتطور إمكانيات ملاحقة أيّ نشاط إجرامي أو إرهابي عابر للحدود.



توافق عراقي - تركي على أهمية تعزيز العلاقات وتأمين الحدود

استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، يوم الأحد، وزير خارجية تركيا السيد هاكان فيدان، حيث جرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، ومناقشة عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، لاسيما تطورات الأوضاع في المنطقة والأحداث في سوريا. وشهد اللقاء بحث مستجدات الأحداث في كل من سوريا وعرّة ولبنان، والتأكيد على أهمية الالتزام بوقف إطلاق النار.

كما تناول اللقاء أهمية توحيد الجهود بين دول المنطقة من أجل دعم استقرارها، وفي هذا الصدد أكد السيد رئيس مجلس الوزراء استعداد العراق للتنسيق بين دول المنطقة، خصوصاً مع تركيا في ما يتعلق بالتطورات التي تشهدها الساحة الإقليمية، مجدداً رفض العراق بأن تكون سوريا ساحة للصراع التي يعمل على إرساء الاستقرار فيها، لانعكاس ذلك على المنطقة عموماً.

وفي ما يتعلق بالتعاون المشترك مع تركيا، أكد السيد رئيس مجلس الوزراء متابعة الحكومة لملف العلاقات الثنائية، وتنفيذ ما تم توقيعه من مذكرات تفاهم في ضوء زيارة سيادته إلى أنقرة في تشرين الثاني الماضي، وكذلك في إطار زيارة السيد اردوغان إلى بغداد التي جرت في نيسان من العام الماضي.

من جانبه نقل السيد فيدان تحيات الرئيس التركي إلى السيد رئيس مجلس الوزراء، وأعرب عن رغبة بلاده بالتنسيق الوثيق مع العراق بشأن تطورات الأوضاع في المنطقة، كما أشار إلى الرغبة في الارتقاء بالتعاون في العلاقات الثنائية، وذلك في ضوء الزيارتين المتبادلتين للسيد السوداني والرئيس التركي.

كما جدد وزير الخارجية التركي التأكيد على جدية بلاده بالعمل في ما يتعلق بمشروع طريق التنمية الاستراتيجي، وكذلك ما يخص التعاون في ضوء مذكرات التفاهم التي وقعت بين البلدين في مجالات الطاقة والتعليم والتبادل التجاري والتعاون المصرفي، وفي مجالات أخرى.

الأعرجي وفيدان يبحثان التعاون الأمني وتبادل المعلومات

هذا وبحث مستشار الأمن القومي العراقي قاسم الأعرجي، ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان، سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين، مع التركيز على الملف الأمني.

وقال المكتب الإعلامي للأعرجي في بيان، إن «مستشار الأمن القومي، قاسم الأعرجي، استقبل بمكتبه اليوم الأحد، وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان».

وأشار البيان إلى أن «اللقاء تناول بحث تطوير التعاون الثنائي بين البلدين في كافة المجالات، لاسيما الملف الأمني والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتبادل المعلومات».

وأضاف: «كما تطرق للقاء، إلى تطورات الأوضاع على الساحة السورية وضرورة توحيد المواقف الدولية بشأنها وبما يضمن وحدة سوريا أرضاً وشعباً».

فيدان: ننظر إلى العلاقة مع العراق بنحو استراتيجي

من جهة أخرى أكد وزير الخارجية فؤاد حسين، الأحد، التواصل المستمر مع الإدارة الجديدة في سوريا بشأن محاربة الإرهاب.

وقال حسين، خلال مؤتمر صحفي عقده مع نظيره التركي، هاكان فيدان إن «العلاقات الثنائية جيدة بين تركيا والعراق، وتم التباحث حول كيفية تطويرها بعد زيارة الرئيس أردوغان إلى بغداد».

وأضاف، «هنالك مساحات واسعة للعمل المشترك مع تركيا بمختلف القضايا، منها الاقتصادية والسياسية»، مؤكداً «التطرق الى الظروف المحيطة بين الدولتين ولاسيما كيفية التعامل مع الوضع في سوريا».

وأشار إلى أن «العراق على تواصل مع الإدارة الجديدة في دمشق بشأن محاربة الإرهاب».

وتابع، «تباحثنا بما يخص الوضع الأمني وتواجد داعش الإرهابي على الحدود»، منوها الى «وجود اجتماعات متعددة بين الطرفين للتباحث بما يخص ملفات المنطقة ومحاربة الإرهابيين، فضلاً عن آلية تطبيق مذكرات التفاهم المشتركة بين البلدين».

من جانبه أكد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، الأحد، أن حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل إلى ٢٠ مليار دولار.

وقال فيدان: «بحثنا الأوضاع الإقليمية مع وزير الخارجية العراقي في بغداد، إذ ننظر إلى العلاقة مع العراق بنحو استراتيجي»، مبيناً أنه «كلما ينعم العراق بالأمن والاستقرار فإن ذلك سينعكس على تركيا».

وأضاف: «نحاول المساهمة بجميع المشاريع التي لها علاقة في التنمية، حيث سنعمل على دعم وتنفيذ مشروع طريق التنمية»، لافتاً إلى أن «حجم التبادل التجاري بين العراق وتركيا وصل الى ٢٠ مليار دولار».

وأشار إلى أن «التفاهم بالأمن والاستقرار بين البلدين أمر بغاية الأهمية ولاسيما مكافحة تنظيمي داعش وحزب العمال الكردستاني الإرهابيين، كما تطرقنا إلى المسائل الخلافية الإقليمية وعدم تأثيرها في أمن البلدين».

وأكد «نولي الاهتمام الكبير للتواصل بين العراق والإدارة الجديدة في سوريا»، مقدماً «التعازي إلى العراق باستشهاد ٣ من منتسبي قواته الأمنية على يد حزب العمال».

وبشأن القضية الفلسطينية، شدد وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، على «ضرورة أن تتوقف الانتهاكات الصهيونية في فلسطين».



اعتقال 5 ارهابيين في عملية بطولية لمؤسسة الاسايش

اعلنت المديرية العامة لعمليات الاسايش عن اعتقال عدد من الارهابيين في حدود محافظة السليمانية.

وقالت المديرية العامة للعمليات في بيان: ان المديرية العامة للعمليات في الاسايش بالتعاون مع مؤسسة الامن الوطني الاتحادية نفذت عدداً من العمليات في حدود محافظة السليمانية اسفرت عن اعتقال 5 ارهابيين من تنظيم داعش الارهابي.

واضاف البيان: ان العمليات نفذت بناء على معلومات استخباراتية وصدور قرار قاضي التحقيق في المديرية العامة للأسايش، وبعد متابعة وتدقيق لتحديد مكان اختباء الارهابيين.

واشار البيان الى ان هؤلاء الارهابيين توجهوا الى السليمانية بهدف الاختباء، وهم مطلوبون وفقاً لاحكام المادة 4 ارهاب للمحاكم الاتحادية والتحقيقات مازالت جارية معم.



الحكومة تسير بخطى ثابتة لتعزيز حقوق الإنسان وضمان العدالة

أكد وزير العدل خالد شواني، الإثنين، أن الحكومة العراقية تسير بخطى ثابتة لتعزيز حقوق الإنسان، وضمان العدالة والمساواة لجميع أفراد الشعب العراقي.

وذكرت وزارة العدل في بيان أن «وزير العدل خالد شواني، ترأس وفد جمهورية العراق لمناقشة التقرير الرابع للاستعراض الدوري الشامل في جنيف، وذلك في إطار تنفيذ التوصيات التي قبلها العراق خلال الاستعراض الدوري الشامل بدورته الثالثة، وعرض الجهود المبذولة والتقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان على المستوى التشريعي والتنفيذي والقضائي». وأضافت، أنه «خلال كلمته التي توجه بها لرئيس المجلس والأعضاء وممثلي الدول، أكد شواني أن العراق استطاع الانطلاق نحو الاستقرار والبناء والتنمية، حيث تم إجراء انتخابات برلمانية مبكرة سنة ٢٠٢١ نتج عنها تشكيل حكومة توافقية مثلت جميع مكونات المجتمع العراقي، وكذلك إجراء انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم سنة ٢٠٢٣، وإجراء انتخابات برلمان اقليم كردستان سنة ٢٠٢٤».

وقال شواني- بحسب البيان: إن «حكومة العراق تسير وفق منهج يولي ملف حقوق الإنسان أهمية بالغة، ويتضمن محاور عدة، منها إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية، ومعالجة الفقر والبطالة ومكافحة التضخم، وتطوير قطاعات الصحة والتربية والتعليم، ومعالجة أزمة السكن وخدمات البنى التحتية وإرساء الأمن والاستقرار وتعزيز سيادة القانون ومعالجة ملف النازحين وإعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش الإرهابي».

وأشار إلى، أن «حكومة العراق اهتمت بالتحول الرقمي والحوكمة الالكترونية؛ لمواكبة التطور العالمي بهذا المجال وإشاء آليات وبرامج ومنصات، تهدف إلى تطوير الإجراءات والمعاملات الحكومية وتبسيطها ونقلها من الأطر التقليدية إلى الأطر التقنية المتقدمة، من خلال الاستخدام الأمثل لعناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الالكتروني؛ للارتقاء بكفاءة العمل وتبسيط الإجراءات، بما يسهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين بشكل أفضل».

وتابع شواني، أنه «تم إنجاز عملية التعداد العام للسكان والمساكن سنة ٢٠٢٤، بعد أن قدمت الحكومة كل وسائل الدعم المادي والإداري لإنجاحه؛ كونه يمثل خطوة مهمة في تحقيق خطوات التنمية الشاملة، تعزز بها معايير حقوق الإنسان في الإجراءات والسياسات العامة، وكانت نتائجه الأولية أن عدد السكان حوالي (٤٥) مليون نسمة وعدد الأسر حوالي (٨) ملايين ومتوسط حجم الأسرة (٥,٧) فرداً، كما بلغ معدل النمو السكاني في العراق حالياً (٢,٣٣٪)». كما لفت رئيس الوفد إلى، «سعي الحكومة لتطوير القطاع الاقتصادي من خلال عدد من الخطط والسياسات والمشاريع التي تسهم في زيادة الناتج المحلي

وتنوع موارده، مثل إكمال المراحل الأولى من ميناء الفاو الكبير، والعمل على إنشاء طريق التنمية بالشراكة مع دول الجوار، وطريق ربط بري وسككي مع الدول المشتركة في المشروع، وتأهيل ودعم القطاع الصناعي فضلاً عن دعم قطاع الزراعة، وكذلك تطوير بيئة الاستثمار وتوفير التسهيلات للمشاريع الاستثمارية، حيث أسهمت هذه الجهود بتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة في العراق، فضلاً عن التطور الذي شهده ملف الطاقة».

واستدرك شواني، بأن «الحكومة عملت على وضع خطط واستراتيجيات تنموية فاعلة تنفذ وفق مدد زمنية محددة، منها السعي الجاد لتوفير السكن اللائق للمواطنين، من خلال العمل على إنشاء (٥٢) مدينة جديدة متكاملة الخدمات بواقع (مليون ومئة ألف) وحدة سكنية، تنفذها شركات متخصصة كبرى في أغلب المحافظات العراقية».

وذكر الوزير، أن «الحكومة عملت على تحسين واقع حقوق الإنسان في مراكز التوقيف والسجون واتخذت عدداً من الإجراءات مثل: إعداد مشروع قانون العقوبات البديلة لتقليل العقوبات والتدابير السالبة للحرية، ومعالجة الاكتظاظ عبر توسعة وإنشاء عدد من السجون، والاهتمام بالجانب الصحي للنزلاء وإنشاء مستشفيات ومراكز صحية في المؤسسات الإصلاحية وتخصيص مبالغ إضافية لشراء الأدوية للمرضى، والاهتمام بالجانب التربوي والتعليمي ومنح فرصة التعليم المجاني للنزلاء وفتح صفوف دراسية متكاملة في السجون بالتعاون بين وزارة العدل ووزارتي التربية والتعليم العالي، وكذلك إصدار تعليمات تشغيل النزلاء لتدريبهم مهنيًا وتوفير فرص عمل تسهم في إعادة إدماجهم بالمجتمع لاحقاً، فضلاً عن إنشاء آلية شكاوى في السجون متاحة للنزلاء للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أن العراق يمتلك سلطة قضائية مستقلة تمارس مهامها بمهنية واستقلالية تامة، لتوفر ضمانات التقاضي من خلال تطبيق معايير حقوق الإنسان المقررة في الدستور والتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية».

وأضاف، أن «العراق عمل على تطوير البنية التشريعية والقانونية انسجاماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان من خلال صياغة وإعداد وتشريع عدد من القوانين مثل قانون المساعدة القانونية الذي يهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للفئات الهشة والضعيفة، وتعديل قانون العفو العام لشمول عدد كبير من النزلاء المحكومين باعادة الإدماج إلى المجتمع، ومشروع قانون حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي، ومشروع تعديل قانون إصلاح الأحداث لرفع المسؤولية الجنائية للأحداث تماشياً مع معايير حقوق الإنسان، وكذلك مشروع تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر».

ونبه شواني، بـ «حرص العراق على التعاون الجاد والفعال مع المجتمع الدولي من خلال تنفيذ عدد من البرامج والزيارات، منها زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان وممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، فضلاً عن تنفيذ برامج عمل مشتركة مع وكالات الأمم المتحدة في قطاعات عديدة مثل التعاون الوثيق مع فريق التحقيق الدولي (يونتاد) وتقديم الوسائل كافة لتسهيل إنجاز مهمته، وحرص العراق بعد انتهاء عمل الفريق على إحالة الملف إلى مجلس القضاء الأعلى لتنفيذ الخطوات اللاحقة في مجال الإدانة والمحاكمة لعناصر كيان داعش الإرهابي، فضلاً عن تأسيس المركز الوطني للتعاون القضائي الدولي، إضافة إلى جهود العراق في تنفيذ خطته الوطنية مع الفريق القطري للأمم المتحدة الخاصة بمنع تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، والتي أفضت إلى خروج العراق من قائمة البلدان المنتهكة لحقوق الأطفال في التقرير الأخير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، كما اهتمت الحكومة بملف مكافحة الاتجار بالبشر من خلال وضع استراتيجيات وخطط تنفيذية أثمرت هذه الجهود إلى خروج العراق من قائمة المراقبة الخاصة».

واختتم وزير العدل كلمته بالإشارة إلى، أن «الحكومة العراقية تسير بخطى ثابتة لتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان في أعمالها وتشريعاتها وخططها الاستراتيجية كافة لضمان الحكم الرشيد في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحريات ويحقق العدل والمساواة والعيش الكريم لأفراد المجتمع العراقي كافة دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي».

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



محمد أ. صالح:

الاستجابة العراقية للتحول في سوريا.. من الإنذار إلى التكيف

مركز ويلسون الامريكى/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

يعيد العراق تقييم سياسته تجاه سوريا في أعقاب انهيار الأسد، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية والانقسامات الطائفية. ويؤكد زعماء الشيعة على الدفاع عن الأماكن المقدسة ومكافحة التطرف، في حين يرحب السنة

المتمردين ذكريات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤ عندما صعد تنظيم الدولة الإسلامية إلى السلطة واستولى على ثلث أراضي العراق.

كما أثار احتمال سقوط الأسد مخاوف من تكرار السيناريو، مع استغلال الجماعات المتطرفة للفراغ في السلطة.

وفي إظهار للدعم، اتصل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني بالأسد، مؤكداً أن أمن العراق وسوريا «مرتبطان ارتباطاً وثيقاً» وتعهده بدعم الأسد ضد «الإرهاب»، وهو المصطلح المستخدم لوصف الجماعات المناهضة للأسد.

ولضاف مستشار

الأمن القومي قاسم الأعرجي بعداً طائفيّاً إلى الخطاب، حيث أعلن على وسائل التواصل الاجتماعي أن «زينب لن تُؤسر مرتين» وترمز هذه الإشارة إلى زينب بنت

علي، شقيقة الإمام الشيعي الموقر الحسين بن علي، التي أُسرت خلال معركة كربلاء في القرن السابع على يد الأمويين المتمركزين في دمشق، إلى عزم القوات الشيعية العراقية على الدفاع عن الأسد وضريح زينب في دمشق.

لقد كانت حماية هذه المواقع مبرراً رئيسياً لتدخل إيران والجماعات الشيعية العراقية في سوريا منذ بدء الاحتجاجات والصراع المسلح اللاحق هناك في عام ٢٠١١.

وفي ١٩ ديسمبر/كانون الأول، حذر السوداني من أن الهجمات على المواقع الشيعية المقدسة في سوريا قد يكون لها تداعيات في العراق، لكنه خفف من حدة

والكرد إلى حد كبير بالتغييرات في سوريا ولكنهم يتعاملون معها بحذر، سعياً إلى اكتساب النفوذ السياسي.

إن العراق يتقبل تدريجياً سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، ويتعاون مع الحكومة الانتقالية في دمشق على الرغم من تصريحاته الأولية بدعم الأسد.

وسوف يحدد الموازنة بين احتياجاته الأمنية والاقتصادية في ظل الانقسامات الداخلية والصراعات الإقليمية على السلطة النهج الذي سيتبعه العراق في التعامل مع سوريا في الأشهر المقبلة.

يتكيف العراق تدريجياً مع انهيار نظام بشار الأسد في سوريا،

وتنخرط في العمل مع الحكومة الانتقالية في دمشق على الرغم من تصريحاتها الأولية بدعم الأسد.

كانت ردود الفعل الأولية، وخاصة بين القوى الشيعية التي

تهيمن على الحكومة الاتحادية والسياسة الخارجية في العراق، تتسم بالانزعاج الشديد، فعندما استولى تحالف القوات المتمردة السورية بقيادة هيئة تحرير الشام على حلب في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني وشن هجوماً جنوباً، كانت بغداد تأمل أن تكون المكاسب مؤقتة وأن يتمكن المتمردون من التراجع.

المخاوف الأمنية الأولية

بالنسبة للقيادة العراقية، فإن تقدم المتمردين وسط ضعف المحور الإقليمي الذي تقوده إيران يشكل مخاوف أمنية خطيرة فلقد استحضرت هيمنة الفصائل الإسلامية المتشددة ذات الجذور الجهادية على صفوف

رد فعل العراق على التحول في سوريا يعكس انقسامات طائفية وإثنية عميقة

والدول الأوروبية دبلوماسيين كبارا للقاء الشرع، أرسلت العراق رئيس استخباراتها حميد الشطري إلى دمشق في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول.

وكبادرة حسن نية، أطلق الشرع سراح العديد من أفراد الميليشيات العراقية الأسرى للعودة إلى العراق مع الشطري.

وبعد أيام، اتصل الوزير حسين بنظيره السوري الجديد أسعد حسن الشيباني للتأكيد على نية العراق إعادة فتح سفارته في دمشق وأهمية الجهود المشتركة لمحاربة داعش.

وطمأن الشيباني حسين، مؤكدا أن أمن العراق مرتبط باستقرار سوريا.

ويبدو أن براغماتية الشرع، إلى جانب الحماية المستمرة للأماكن المقدسة الشيعية مثل ضريح السيدة زينب، قد خففت جزئياً من المخاوف بين زعماء

الشيعية العراقيين ففي الخامس من يناير/كانون الثاني، أعلن مسؤول عراقي عن خطط لإعادة فتح معبر القائم-أبوكمال الحدودي، مما يسهل عودة العراقيين العالقين في سوريا واللاجئين السوريين في العراق.

وقد يؤدي إعادة الفتح في نهاية المطاف إلى استعادة التجارة الحدودية، التي تشكل أهمية بالغة لكلا البلدين. ويظل العراق وجهة بالغة الأهمية للعمال السوريين بسبب عملته الأقوى واقتصاده المتنامي، في حين تزود سوريا العراق بالمنتجات الزراعية والنسيجية بأسعار معقولة.

ورغم أن العراق أوقف شحناته النفطية اليومية البالغة ٣٠ ألف برميل إلى سوريا بعد سقوط الأسد، فإنه

خطابه من خلال التأكيد على سياسة عدم التدخل. وقد دعت أصوات شيعية أكثر اعتدالاً، مثل ائتلاف النصر الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، إلى تقديم المساعدات الإنسانية والمشاركة السياسية. وفي خضم وابل التصريحات والقلق المتزايد، أشارت التقارير إلى أن الفصائل العراقية الموالية لإيران حاولت العبور إلى سوريا، لكن بعض المصادر زعمت أن التحذيرات الأمريكية والتهديد المحتمل بالغازات الجوية الإسرائيلية ردعتها.

ومع تقدم المتمردين، حول العراق تركيزه إلى تعزيز الدفاعات الحدودية، وفي السنوات الأخيرة، بدأ العراق في بناء جدار حدودي على طول حدوده التي يبلغ طولها نحو ٦٠٠ كيلومتر مع سوريا لمنع تسلل عناصر داعش، حيث وردت تقارير عن اكتمال بناء ٤٠٠ كيلومتر من الجدار حتى الآن.

العراق يعيد تقييم سياسته بالتوازن بين المخاوف الأمنية والمصالح الاقتصادية

التكيف مع التغيرات

وفي ظل الظروف المتغيرة على الأرض وفي مواجهة واقع جديد، بدأت الحكومة العراقية في تبني نهج دبلوماسي استباقي وقد انخرط رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ووزير الخارجية فؤاد حسين في اتصالات مع العواصم الإقليمية لتنسيق الاستجابات للتطورات السريعة.

وفي رسالة بالفيديو، قال الزعيم السوري الجديد بحكم الأمر الواقع، أحمد الشرع، للسوداني إن القيادة السورية الجديدة مستعدة لإقامة «علاقات استراتيجية» مع العراق.

وفي حين أرسلت قوى إقليمية مثل تركيا وقطر

المسلحة الموالية لإيران في البلاد. ويصاحب هذا الخطاب دعوات متزايدة لحل هذه الفصائل. تظل سوريا مصدر قلق كبير لكل من العراق وإيران. خلال اجتماع في طهران في الثامن من يناير/كانون الثاني، أكد الرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان والسوداني على «ضرورة العمل المشترك» لضمان أمن سوريا واستقرارها وسلامة أراضيها. ونظرا للتحديات الناشئة عن التطورات في سوريا، فقد يفكر العراق حتى في الدعوة إلى تمديد وجود القوات الأمريكية على أراضيه إلى ما بعد الموعد النهائي للانسحاب المتفق عليه سابقاً في عام ٢٠٢٦.

إن موقف العراق تجاه سوريا لا يزال في طور الصياغة وسيعتمد على التطورات المستقبلية وتصورات العراق للتهديدات التي تواجه أمنه.

ومن العوامل المهمة التي قد تؤثر على موقف

العراق، وخاصة بين الجماعات الشيعية، تركيا. وفي ظل انزعاجها الشديد من التطورات في سوريا والنفوذ التركي المتزايد هناك، قد تقدم الجماعات الشيعية العراقية (وإيران) الدعم لقوات سوريا الديمقراطية لمواجهة الفصائل المدعومة من تركيا.

وتعمل وحدات حماية سنجار، وهي فصيل عراقي محلي متحالف أيديولوجياً مع قوات سوريا الديمقراطية، بالفعل ضمن قوات الحشد الشعبي العراقية، وهي تحالف من الجماعات المسلحة الشيعية الموالية لإيران والتي تشكل جزءاً من جهاز الأمن الرسمي في العراق.

* زميل أول، معهد أبحاث السياسة الخارجية

قد يصبح مورداً حيويًا مرة أخرى، نظراً لقربه واحتياطيات العراق الهائلة – وهذا يتوقف على الاتفاقيات الأوسع نطاقاً.

وبعيداً عن المواقف الحكومية الرسمية، فإن استجابة العراق للتحول في سوريا تعكس انقسامات طائفية وإثنية عميقة.

وعلى النقيض من نظرائهم الشيعة، رحب زعماء السنة إلى حد كبير بالتغييرات، حيث دعا رئيس البرلمان محمود المشهداني إلى «احترام إرادة الشعب السوري».

وينظر السنة إلى هذه التحولات باعتبارها فرصة لتعزيز مكانتهم

السياسية في بغداد ضد الفصائل الشيعية الموالية لطهران.

كما رحب زعماء الكرد بحذر بعودة الشرع بالشمولية مع بقائهم قلقين بشأن مصير الكرد السوريين ومنطقتهم

المستقلة في شمال شرق البلاد، والتي تواجه هجمات مدعومة من تركيا. ووفقاً لتقارير إعلامية، قد يزور رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني دمشق قريباً.

لقد أثارت التطورات في سوريا مناقشات حول انهيار محتمل للنظام السياسي في العراق، وهي الفكرة التي رفضها السوداني في الخامس من يناير/كانون الثاني باعتبارها مجرد «أوهام».

لا يزال من السابق لأوانه استخلاص استنتاجات قاطعة حول التداعيات الأعمق للتطورات في سوريا على العراق. ومع ذلك، ينشأ نقاش في العراق بشأن التأثير المحتمل لسقوط الأسد والضعف الأوسع للمحور الإقليمي الذي تقوده إيران على العراق والفصائل

بدأت الحكومة العراقية في تبني نهج دبلوماسي استباقي



كرم سعيد:

أهداف زيارة وزير الخارجية التركي «هاكان فيدان» إلى العراق

تعزيز التفاهات

***انترجيونال للدراسات الاستراتيجية**

قام وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في ٢٦ يناير ٢٠٢٥، بزيارة العراق، حيث التقى الرئيس عبد اللطيف رشيد، ورئيس الحكومة محمد شياع السوداني، ووزير الخارجية فؤاد حسين، ومسؤولين عراقيين آخرين، لإجراء محادثات بشأن التصعيد العسكري مع المسلحين الكورد والقضايا الأمنية والعلاقات الثنائية.

وتكتسب زيارة وزير الخارجية التركي أهميتها من التوقيت الذي تُجرى فيه؛ حيث تأتي في ظل تصاعد مواجهات الفصائل الموالية لتركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» في شمال شرق سوريا، والتي تفرض بدورها ضغوطاً قوية على كل من تركيا والعراق.

دلالات التوقيت

جاءت زيارة وزير الخارجية التركي للعراق في ظل سياقات محلية وإقليمية شديدة التعقيد. إذ ترتبط، في جانب معتبر منها، بقلق أنقرة من توجهات الحكومة العراقية بشأن الفصائل الكردية، خصوصاً بعد تحذير وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين، في ٢٤ يناير ٢٠٢٥، على هامش «منتدى دافوس»، من أن مهاجمة تركيا لقوات «قسد» في شمال سوريا، سيكون خطيراً وسيتسبب في دخول المزيد من اللاجئين إلى العراق.

كما أنها تأتي بعد رفض قيادات حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل شمال العراق بقيادة جميل بايق مبادرة زعيم الحزب عبد الله أوجلان في نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، ومقترحات زعيم حزب الحركة القومية التركي دولت بهجلي في أكتوبر ٢٠٢٤، بشأن البدء في عملية سلام بين أنقرة والكورد، وتفكيك حزب العمال الكردستاني.

ومن دون شك، فإنها لا تنفصل أيضاً عن إصرار تركيا على المضيّ قدماً في عسكرة الأزمة في شمال شرق سوريا مع قوات «قسد»، وتجلّى ذلك في تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في ٢٥ يناير ٢٠٢٥، والتي قال فيها: «إن الاستنزاف الحاصل لتنظيم حزب العمال الكردستاني الانفصالي جراء العمليات التركية والمناخ الذي تشكل في المنطقة مع التطورات في سوريا شكلا فرصة للقضاء على مشكلة الإرهاب».

وسبق هذه التصريحات قيام الجيش التركي، في ١٨ يناير ٢٠٢٥، بإرسال معدات عسكرية ومدركات وذخيرة من منطقة سروج في ولاية شانلي أورفا بجنوب البلاد إلى حدود مدينة عين العرب «كوباني» السورية.

كما ترتبط الزيارة بالتحول اللافت في مواقف بعض الدول الغربية بشأن الملف الكردي، فبينما أكدت وزيرة خارجية السويد ماريا مالمر ستينرغارد، في ٢٢ يناير ٢٠٢٥، التزام بلادها بالتعاون مع تركيا في مكافحة الإرهاب وعدم تقديم أي دعم لوحدة حماية الشعب الكردية، دعت برلين قوات «قسد» لإلقاء السلاح والانخراط في العملية السورية الجديدة.

دوافع رئيسية

ثمة العديد من الدوافع التي تقف وراء زيارة وزير الخارجية التركي للعراق في التوقيت الحالي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

١- تحييد قدرات الكيانات الكردية:

تمثل مواجهة التهديدات المتعلقة بأنشطة حزب العمال الكردستاني لتركيا، أحد أبرز أهداف الزيارة. فقد التقى فيدان بكبار المسؤولين العراقيين، وأكد حرص أنقرة على توسيع التعاون الأمني لتحييد قدرات حزب العمال الكردستاني، لا سيما وأن العراق كان قد أعلن في وقت سابق أن الكردستاني

«منظمة محظورة». وقد تزامنت تلك الزيارة مع الاشتباكات المتقطعة في محافظة دهوك شمال العراق بين عناصر حزب العمال الكردستاني والجيش التركي، بالإضافة إلى مواصلة الفصائل الموالية لتركيا عملية «فجر الحرية» ضد قوات سوريا الديمقراطية «قسد» في شمال سوريا. ومع مساعي تركيا للضغط على العراق لإعلانه حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية بجانب توظيف الموقف العراقي لإنهاء مشروع الإدارة الذاتية الكردية بعد إسقاط نظام الأسد، ووصول هيئة تحرير الشام إلى صدارة السلطة، تراهن أنقرة على توسيع نطاق التنسيق الإقليمي في الملف الكردي لتكثيف الضغوط على حزب العمال الكردستاني وروافده الإقليمية، وبالتالي تسريع إنهاء وجود مقاتليه.

٢- ضبط الحدود المشتركة مع العراق:

تستهدف الزيارة، في جانب معتبر منها، وفقاً للعديد من التقديرات، رفع مستوى التنسيق الأمني، ولا سيما فيما يتعلق بضبط الحدود، والتي يصل طولها إلى نحو ٣٦٧ كم، لمنع التواصل بين الكيانات الكردية في سوريا والعراق، وذلك في ضوء تقارير تركية تشير إلى دعم حزب العمال الكردستاني لمقاتلي «قسد» في سوريا. كما تعي تركيا قدرة حزب العمال الكردستاني على اختراق المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا والعراق، وتوظيفها في تعزيز نفوذ العناصر الكردية السورية التي تخوض معارك غير مسبقة مع الفصائل الموالية لتركيا.

٣- دعم العملية العسكرية المحتملة بشمال سوريا:

تستعد تركيا لإطلاق عملية عسكرية بالتعاون مع إدارة العمليات العسكرية السورية ضد مناطق الإدارة الذاتية الكردية، وظهر ذلك في قيام تركيا خلال الأيام الماضية بزيادة قوتها العسكرية، فضلاً عن إعلان وزارة الدفاع التركية، في ٢٣ يناير ٢٠٢٥، عن أن قواتها المسلحة تواصل مهمتها في سوريا، وأنه من الممكن إجراء تغييرات في نقاط تمركزها، أو تكليفها بمهام في مناطق مختلفة حسب الحاجة. وتمثل هذه التحركات والتصريحات دلائل واضحة وفعالية على رغبة أنقرة في استمرار عسكرة الأزمة في شمال شرق سوريا.

وفي ضوء ذلك، فإن زيارة هاكان فيدان للعراق ترتبط بالحرص على تأمين عملية التعاون الاستخباراتي مع بغداد، وتوفير الدعم اللوجستي للقوات التركية المتمركزة في شمال العراق، والتي تعمل في التوقيت الحالي على قطع خطوط الإمداد والتموين القادمة من معقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق إلى قوات «قسد» في شمال سوريا.

٤- التوسط بين بغداد ودمشق:

لا تنفصل زيارة هاكان فيدان للعراق عن جهود تركية مستمرة لتعزيز التقارب بين بغداد والإدارة السورية الجديدة، وذلك من خلال تفعيل آليات التعاون المختلفة بين البلدين. وكان بارزاً في هذا

السياق تأكيد فيدان على أهمية إقامة حوار بناء وعلاقات حسن جوار بين بغداد والإدارة السورية الجديدة، باعتبار ذلك سيكون مفيداً لكلا البلدين والمنطقة بأسرها. وتمثل المقاربة التركية بشأن مستقبل العلاقة بين بغداد ودمشق أولوية استراتيجية، بالنظر إلى مساعي تركيا لدعم شرعية السلطة السورية الجديدة، وتوسيع حضورها الإقليمي.

وفي ضوء ذلك، كانت التطورات السورية أحد المحاور الرئيسية في زيارة فيدان للعراق، وهو ما تجلّى في تصريحات وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين التي أكد فيها أن هناك توافقاً عراقياً-تركياً بشأن سبل التعامل مع الوضع في سوريا. ويُشار في هذا السياق إلى أن العراق يبدي قلقاً واضحاً إزاء التداعيات المحتملة التي يمكن أن تنجم عن سقوط الأسد، ووصول سلطة مؤدلجة، ولذلك فإن الزيارة حملت في طياتها رسالة طمأنة لمعالجة شكوك بغداد.

0- دفع التعاون الاقتصادي الثنائي:

تحرص تركيا على دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العراق التي تعد أكبر شريك تجاري للأولى، حيث وصل حجم التبادل التجاري إلى نحو ٢٠ مليار دولار بحسب تصريحات وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بنهاية عام ٢٠٢٤. كما تعول تركيا من خلال هذه الزيارة على توسيع حضور الشركات التركية في عمليات إعادة إعمار محافظة الموصل، ثاني أكبر المدن العراقية، والتي تعرضت لدمار شديد على يد تنظيم «داعش».

١- تأكيد الدعم التركي لمشروع طريق التنمية:

يمكن أن تمارس تركيا دوراً حيوياً في مشروع طريق التنمية، والذي يمتد لمسافة ١٢٠٠ كم، ويتضمن تأسيس ممر بري وسكة حديد تمتد من البصرة إلى الحدود التركية، ويهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والتنموية بين دول الخليج العربي وأوروبا من خلال العراق وتركيا. وفي هذا السياق، يمكن فهم تأكيد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان عزم بلاده الاستمرار في دعم مشروع طريق التنمية.

أولوية الملفات

ختاماً، يمكن القول إن زيارة هاكان فيدان للعراق تعبر عن رغبة أنقرة في استمرار التنسيق مع العراق، ليس فقط بشأن مكافحة حزب العمال الكردستاني وروافده في دول الإقليم، وخاصة سوريا، وإنما أيضاً حيال عدد من الملفات ذات الأولوية، ومن أهمها دعم العلاقات الثنائية، فضلاً عن توفير بيئة خصبة لبناء مساحات أكبر من التعاون والتفاهم بين بغداد والإدارة السورية الجديدة، التي تبدو بحاجة ماسة إلى تطوير صورتها الذهنية في الإقليم.

المرصد التركي و الملف الكردي



القضية الكردية في تركيا: فرصة للحل من بوابة «الكردستاني»

وفي جديد هذا الملف، عقد وفد من حزب المساواة والديمقراطية للشعوب (ديم) الكردي في تركيا، في ٢٢ يناير/كانون الثاني الحالي، لقاء مع أوجلان في محبسه بجزيرة إمرلي، هو الثاني من نوعه خلال أقل من شهر، وذلك ضمن مسار يستهدف إصدار أوجلان دعوة ليلقي عناصر «العمال الكردستاني» سلاحهم وإعلانه حل الحزب، مقابل العفو عنه. وكان نواب من حزب العدالة والتنمية

العربي الجديد- جابر عمر- اسطنبول: تشهد القضية الكردية في تركيا مرحلة جديدة على طريق حلها، وهذه المرة عبر مساعٍ لإقناع زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل منذ ١٩٩٩، عبد الله أوجلان، بدعوة مقاتلي حزبه لإلقاء السلاح، مَدْخِلاً للدفع نحو تسوية للصراع المتواصل منذ سنوات طويلة، بين أنقرة وهذا الحزب الذي تحظره وتحاربه في تركيا والعراق وسورية.

جوكتان: أردوغان هو الرئيس الثاني الذي حاول حل القضية الكردية سلمياً بعد أوزال

الأمنية بصلاحيات أكبر، خصوصاً الجيش، وهو ما تسبب بقمع الأصوات التي تخالف الانقلابيين. فتحوّلت القضية الكردية في تركيا المعروفة باسم «قضية الشرق»، إلى مسار جدل في البلاد. في الفترة ما بين ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨ شهدت المنطقة ١٧ تمرداً، وفي الفترة ١٩٥٠-١٩٨٠ وانقسام البلاد إلى يمين ويسار تأثرت القضية الكردية في تركيا بها سياسياً، فيما شهدت المنطقة منذ العام ١٩٧٨ إلى العام ٢٠٠٢ فرض قانون الطوارئ فيها.

وشكّل أوجلان مع مجموعة من منابع الثوار الكرد الثقافية (DDKO)، حزب العمال الكردستاني في سبعينيات القرن الماضي، من مجموعة من الطلاب، وأجرت لقاءات مع البعثات الأجنبية في تركيا، ونفذت نشاطات في جنوب شرقي البلاد قبيل فرار أوجلان إلى سورية في العام ١٩٧٩، ما جعله يفلت من اعتقال منفي انقلاب العام ١٩٨٠. وتشنت حزب العمال الكردستاني وبات يعمل عن بعد، ليبدأ بالنشاط المسلح في العام ١٩٨٤، ما ترك تأثيراً في الرأي العام، فيما استمرت العمليات العسكرية وصولاً لاعتقال أوجلان في العام ١٩٩٩.

أعلن الحزب وقف إطلاق النار بعد اعتقال أوجلان، لكن ذلك انتهى عام ٢٠٠٤ وعاد للعمل المسلح. وأطلقت الحكومة التركية عام ٢٠١٢ حواراً سرياً مع الحزب في النرويج، وفي العام التالي أطلقت مرحلة السلام وشكلت لجنة الحكماء. لكن العمليات المسلحة تواصلت ودخلت مرحلة جديدة من الصراع تجاوزت الحدود بشكل كبير شملت شمالي سورية والعراق، فيما حققت القوات التركية نجاحات كبيرة، دون أن تؤدي للقضاء على الحزب.

الحاكم، قد أبدوا سابقاً تفاؤلاً بأن تؤدي اللقاءات إلى نتيجة ملموسة بحلول فبراير/شباط المقبل، وصولاً إلى عيد النوروز في مارس/آذار المقبل.

وكان شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي قد شهد مبادرة من زعيم «الحركة القومية» دولت بهتشي، وهو حليف الرئيس رجب طيب أردوغان، بمصافحة نواب حزب ديم، ما فتح الأبواب أمام تطبيع العلاقات بينهما. أتبعها بهتشي بدعوة وجهها إلى أوجلان لإعلان حل «العمال» وترك سلاحه مقابل الاستفادة من العفو. والتقى وفد من «ديم» مع أوجلان لأول مرة في سجنه يوم ٢٨ ديسمبر/كانون الأول الماضي، قبل أن يجري الوفد سلسلة اجتماعات مع أحزاب وشخصيات سياسية تركية شملت رئيس البرلمان نعمان قورطولموش، ولأول مرة بشكل رسمي مع بهتشي، وبقية الأحزاب خلال الأسبوعين الأخيرين. في السياق، نقلت صحيفة حرييت التركية أنه في حال استجابة حزب العمال الكردستاني لدعوة إلقاء السلاح فإن الاتفاق سيضمحل خروج ٢٠٠ من القيادات الرفيعة من الحزب، من كل من تركيا وسورية والعراق، إلى دول ثالثة، وهناك استعدادات في هذا الإطار بأنقرة.

أرق القضية الكردية في تركيا

القضية الكردية في تركيا مسألة قديمة تورق البلاد والمنطقة، وتُعدّ بئاني أكبر مكوّن يضم ملايين المواطنين يمثلون أكثر من ١٠% من سكان تركيا. مع تشكل الجمهورية التركية في العام ١٩٢٣ بدستورها ومبادئها القائمة على الدولة القومية التركية، لم يتأخر الكرد بثورتهم، وبرزت ثورة الشيخ سعيد في العام ١٩٢٥ واستمرت شهراً ونصف الشهر، ثم انتهت بسحقها، لكنها حققت شعبية من قبل العشائر الكردية. واستمرت السياسة التي تقوم بالتركيز على المناطق الغربية في البلاد وإهمال المناطق الشرقية عموماً، ومنها مناطق جنوب شرقي تركيا حيث الغالبية الكردية.

تسببت الانقلابات في تركيا في ستينيات وثمانينيات القرن الماضي، ومرحلة الصراع مع «الكردستاني» الذي تأسس عام ١٩٧٨، بفرض قانون الطوارئ الذي سمح للقوى

السلام، واستضيف فنانون ممنوعون من الدخول إلى تركيا، وقرأت رسائل أوجلان بالتركية والكردية لـ«الكردستاني» بإلقاء السلاح في احتفالات النوروز بديار بكر، جنوب شرقي تركيا. وبالفعل أعلن الحزب الكردي عزمه إلقاء السلاح، وتبع ذلك تعديلات دستورية من قبل الحكومة في العام ٢٠١٤ وتشكلت لجنة الحكماء وقدمت تقريرها بعد أشهر من العمل. كما جرت لقاءات بين حزب الشعوب الديمقراطي والقيادات في فنديل، شمالي العراق، وصولاً للعام ٢٠١٥ والانتخابات التشريعية التي جرت حينها.

لكن لم تنجح هذه الجهود لأسباب داخلية وخارجية، أهمها التطورات في سورية، وتشكل خريطة قوى جديدة في المنطقة وظهور الوحدات الكردية، إلى جانب الصراع بين حكومة العدالة والتنمية وجماعة الخدمة المتغلغلة في الدولة. فحصل تفجير في أحد تجمعات حزب الشعوب الديمقراطي بديار بكر عام ٢٠١٥، وبعدها حصل تفجير آخر بمنطقة سوروج جنوب شرقي تركيا أيضاً، فانطلقت عمليات عسكرية لـ«العمال» ضد الجيش التركي.

كل ذلك لحقه إعلان مناطق حكم ذاتي في عدة ولايات ذات أغلبية كردية، من قبل حزب العمال الكردستاني في العام ٢٠١٥ أسوة بالتي شكلتها الوحدات الكردية بسورية. وتخلل هذه المرحلة أيضاً حصول «أحداث كوباني» إبان هجوم تنظيم داعش على مدينة عين العرب (كوباني)، وهي امتداد جغرافي لسوروج) السورية عام ٢٠١٤، فأعيد تدويل قضية الكرد. ومع الصراع الداخلي بين الحكومة التركية وجماعة الخدمة، عاد الصراع المسلح بين «العمال الكردستاني» والجيش عام ٢٠١٥، وبعدها طورت الحكومة استراتيجيات جديدة حيال المنطقة و«الكردستاني» وتكثف العمل العسكري، وصولاً للمبادرة الأخيرة التي أطلقت قبل بضعة أشهر.

وعن مراحل ومبادرات حل القضية الكردية في تركيا والصراع بين الحكومة و«الكردستاني» خلال العقود الماضية، قال الكاتب والصحافي إسماعيل جوكتان، لـ«العربي الجديد»، إن «السبب الرئيسي لثورات الكرد هو الإنكار الممنهج من قبل الدولة لحقوقهم».

أوجلان مستعد لدعم السلام مع أنقرة: تعزيز الأخوة مسؤولية تاريخية

مساعي الحل

يمكن تقسيم مساعي حل القضية الكردية في تركيا خلال العقود السابقة، إلى مرحلتين، الأولى ما قبل حكم حزب العدالة والتنمية (٢٠٠٢) وأردوغان، والمرحلة التالية لحكم أردوغان. سيطر على المرحلة الأولى التعامل مع القضية بشكل عسكري بحث عبر فرض قانون الطوارئ في المنطقة، وترك الأريحية للقوات المسلحة، ما ضيق هامش الحكومات التركية المتعاقبة، إذ لم تقدم على خطوات هامة في تحقيق المطالب الكردية، أهمها الاعتراف بالكرد وبلغتهم وحرية ممارستها وحرمتهم السياسية. أما المرحلة الثانية، فشهدت حراكاً فاعلاً تجاه حل مشاكل الكرد، من خلال رفع حالة الطوارئ من جهة، ومساعي الحكومة عبر تنفيذ مشاريع تنمية في المنطقة واستخدام القوة الناعمة بهذا الإطار، إلى جانب إجراء إصلاحات، شملت تأسيس إعلام وطني ناطق باللغة الكردية.

فتأسست قناة تي آر تي باللغة الكردية عام ٢٠٠٨، ودخلت مادة اللغة الكردية الاختيارية في المدارس عام ٢٠١٢. لكن هذه الممارسات والمشاريع الخدمية في المنطقة من افتتاح المطارات والمدارس ومشاريع التنمية لم تسهم بحل القضية الكردية في تركيا. كما لم تنه حزب العمال الكردستاني، مع استمرار إغلاق الأحزاب السياسية الكردية، واعتقال السياسيين وحرمانهم من العمل السياسي.

بحلول العام ٢٠١٣ قاد حزب العدالة والتنمية أبرز مشاريع حل مسألة حزب العمال الكردستاني بعد حوار عبر جهاز الاستخبارات في أوصلو قبلها بعام. فأطلقت مرحلة

أصْلان: المبادرة الجديدة للحل متميزة لأنها صدرت عن بهتسلي، رأس التيار القومي

العسكرية بشكل كبير في العراق».

أما ثالثاً فقد «انتصرت الثورة السورية على نظام (بشار) الأسد الذي كان يدعم وجود الكردستاني ويعطي الحجة لحماية امريكية لهذا الحزب، فأصبح الأخير محاصراً تماماً في شرق الفرات وفقد مشروعيته في نظر السوريين وبات مشروعه الانفصالي مستحيلًا». واعتبر أن «هذه الأسباب تدفع الدولة التركية للإصرار على مطالب تصفية الكردستاني وإطلاق حملة المصالحة مع الكرد لضمهم بشكل كامل لهذا المسار».

من جهته، قال الكاتب والمحلل السياسي غونغور يافوز أصْلان، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومات السابقة حاولت حل مسألة حزب العمال الكردستاني منذ عقود، لكن لم تتحقق (المساعي) بشكل فعلي سوى خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية».

ورأى أن هذه المساعي «اعتبرت في العام ٢٠١٣ مخاطرة سياسية عبر مرحلة السلام التي هدفت إلى ترك السلاح من قبل الكردستاني، لكن الأخير تشدد ولم يتخلَّ عن السلاح، وبالتالي لم تحقق المرحلة تقدماً»، مضيفاً أنه «بخلاف هذه المرحلة كانت المحاولات السابقة مجرد أقوال بلا أفعال أو خطط للتنفيذ، ولم تكن هناك مبادرات جادة».

وعدَّ الجهود الأخيرة «متميزة لأنها صدرت عن رأس التيار القومي في البلاد، وهو بهتسلي، ما يُعتبر مبادرة لافتة جداً وقيمة، وحالياً هناك انتظار أن يلقي أوجلان خطاباً يدعو فيه الحزب لإلقاء السلاح»، معتبراً أنه «قبل رصد ردود الفعل على هذا النداء من الصعب التكهن بنتائجه، لكن المعلومات المتوفرة حالياً تشير إلى أجواء إيجابية».

وأضاف أنه «بعد فشل الثورات ظل الكرد مبتعدين عن المشهد السياسي، وأسس أوجلان حزب العمال الكردستاني، فيما كان رد الدولة التركية عنيفاً جداً طول تسعينيات القرن الماضي، رغم أن الرئيس السابق تورغوت أوزال حاول حل القضية الكردية بشكل سلمي إلا أنه توفي بعد فترة قصيرة». ولفت إلى أن «الرئيس الثاني الذي حاول حل القضية الكردية بطريقة سلمية، كان أردوغان عام ٢٠١٣».

ولفشل حل القضية الكردية في تركيا عام ٢٠١٣، أسباب عدة، وفق جوكتان، «أولها أن الظروف السياسية الإقليمية ذلك الوقت لم تكن مناسبة لهذه الخطوة، فأردوغان لم يكن قوياً سياسياً مثل ما هو عليه اليوم، ولم يكن هناك دعم كاف من الأطراف السياسية التركية لهذه المحاولة، إذ كان حزب العدالة والتنمية الحاكم هو الحزب الوحيد الداعم لهذا المسار».

وأضاف أنه «بالنسبة للوضع الإقليمي كانت الثورة السورية في أخطر مراحلها، حينها كان النظام السوري منسحباً تماماً من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال شرقي البلاد، ما أعطى مساحة كبيرة لحزب العمال الكردستاني لتوسيع نفوذه». وأوضح أنه «بتأثير هذا الوضع نفذ الحزب عمليات عسكرية داخل المدن ذات الأغلبية الكردية في تركيا، وتسبب بتوترات كبيرة قبيل انتخابات ٢٠١٥ أدت إلى عودة العمليات العسكرية للجيش التركي على طرفي الحدود بين سورية وتركيا».

أحدث المبادرات

وعن المحاولة الجديدة لحل القضية الكردية في تركيا والصراع مع «الكردستاني»، قال جوكتان إن «المسار الجديد يتميز بثلاثة فوارق، أولاً خلافاً للسابق، فجميع الأطراف السياسية في تركيا تدعم الحل هذه المرة، فبهتسلي هو من أطلق الإشارة الأولى لبداية المسار الجديد، وأيضاً حزب الشعب الجمهوري أعلن تأييده لهذه الحملة».

ثانياً فإن «العمليات العسكرية التي تلت انهيار المسار الأول من الحل، كسرت قوة حزب العمال بشكل كامل داخل تركيا، وأدت إلى طرده خارج الحدود مع تقليص قدراته

أردوغان يسعى للحصول على دعم ترامب لتشكيل الشرق الأوسط بطريقته



وكالة بلومبرغ الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية ورفضت واشنطن بيعهم لتركيا لأنها اعتبرتهم ضروريين لمنع المتشددين المتطرفين من الاستفادة من الفوضى في سوريا. تقاتل تركيا المسلحين الكرد الانفصاليين منذ عقود وهي ترى الآن فرصة لتحديد التهديد فهي تنظر إلى المقاتلين الكرد في سوريا على أنهم إرهابيون ومتحالفون مع حزب العمال الكردستاني. هناك أيضًا مصالح تجارية، وفقًا لأشخاص مقربين من الحكومة التركية وبينما تحمل مئات الشاحنات التركية الغذاء والدواء ومواد البناء عبر الحدود يوميًا، يأمل أردوغان في تولى دور أكبر في إعادة إعمار سوريا. ومع الحاجة إلى بناء مدن بأكملها ومستشفيات ومدارس وبنية تحتية متداخلة، تعقد السلطات التركية اجتماعات متتالية لتنسيق جهود إعادة الإعمار، وفقًا لأشخاص في أنقرة وإسطنبول مطلعين على الأمر.

سلكان هاك اوغلو-بلومبرغ: يريد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الاستفادة من زوال نظام الأسد في سوريا المجاورة ووقف إطلاق النار في غزة. إذا سقطت أحجار الدومينو بالطريقة الصحيحة، فقد يكون هناك مئات المليارات من الدولارات من عقود إعادة البناء والتجارة الجديدة بالإضافة إلى النفوذ الجيوسياسي. لكن معارضة تركيا للقوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة تختبر خطًا لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وفقًا لمسؤولين ومستشارين أترك مطلعين على الأمر. يريد أردوغان حل المجموعات، لكن المحادثات الأخيرة مع إدارة بايدن لم تسفر عن نتيجة. ومن المتوقع أن يزور وفد تركي واشنطن لإجراء مناقشات قريبًا، حسبما قال الأشخاص. لقد دعمت الولايات المتحدة الكرد منذ فترة طويلة في

اردوغان يريد الاستفادة من عصر جديد من الصفقات الأمريكية

الإرهابية، التي اغتصبت الموارد الطبيعية لسوريا، نفسها وتضع سلاحها، فلن تتمكن من الهروب من النهاية المريرة القادمة».

تمول تركيا وتقدم المشورة للجيش الوطني السوري، أو SNA، الذي ساعد في الإطاحة بالأسد ويحاول الاستيلاء على المزيد من الأراضي من القوات الكردية في شمال البلاد.

وحتى الآن، عارضت الولايات المتحدة المطالب التركية بحل مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب لأنها ترى الكرد حليفًا حاسمًا في إبقاء الغطاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، وفقًا لأشخاص مطلعين على تفكير تركيا. ولم ترد وزارة الخارجية على طلب التعليق.

هناك أيضًا حوالي ٢٠٠٠ جندي أمريكي في سوريا، وهو أكثر من ضعف العدد الذي كان يُعتقد سابقًا، وفقًا لوزارة الدفاع.

هدد بعض أعضاء مجلس الشيوخ بفرض عقوبات على تركيا الشهر الماضي ما لم يوقف الجيش الوطني السوري حملته لكن المزاج في واشنطن تغير و أشاد ترامب، الذي وصف أردوغان بأنه «صديق» و«شيطان»، بالرئيس التركي وقال إن البلاد ستكون لاعباً رئيسياً في تشكيل مستقبل سوريا.

وفي الوقت نفسه، يأمل أردوغان في إقناع ترامب بأن ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي هو الأفضل في منع عودة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية. كما تريد تركيا

ارتفعت أسهم شركات إنتاج الأسمت والصلب التركية منذ الإطاحة ببشار الأسد، في حين استؤنفت رحلات الخطوط الجوية التركية إلى دمشق يوم الخميس بعد انقطاع دام ١٣ عامًا.

الاستحواذ على حصة الأسد

وقال أويتون أورهان، المتخصص في الشؤون السورية في مركز دراسات الشرق الأوسط في أنقرة: «إن تركيا تتطلع إلى الاستحواذ على حصة الأسد في إعادة إعمار سوريا». «عندما استولت المعارضة السورية على دمشق، فازت تركيا بفرصة استثمار سنوات من الدعم المباشر أو غير المباشر لها».

موافقة ضمنية مشروطة

وقال المسؤولون والمستشارون الأتراك إن تركيا تعتقد أن تطلعاتها إلى لعب دور أكبر في مستقبل سوريا تحظى بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة وإسرائيل بشرط ألا تستهدف القوات الكردية السورية وأن تخفف أيضًا من انتقاداتها لسياسات إسرائيل في غزة والضفة الغربية. وتحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم.

خلال المحادثات مع المسؤولين الأمريكيين في أنقرة هذا الشهر، أصرت تركيا على حل قوات وحدات حماية الشعب الكردية المدعومة من الولايات المتحدة تحت قيادة قوات سوريا الديمقراطية، أو قوات سوريا الديمقراطية، وفقًا لأشخاص.

كان أحد المطالب الأخرى هو مغادرة أعضاء حزب العمال الكردستاني تحت قيادة قوات سوريا الديمقراطية سوريا وسط توقعات متزايدة داخل الحكومة التركية بأن زعيم المجموعة المسجون، عبد الله أوجلان، سيحث مقاتليه قريبًا على إلقاء السلاح.

وقال أردوغان للبرلمان في أنقرة في وقت سابق من هذا الشهر: «إذا لم تحل منظمة وحدات حماية الشعب

تجلبه العلاقة الودية للکرد في سوريا في المستقبل. وقد قامت شركات تركية ببناء مستشفيات ومطارات ومراكز تسوق وفنادق فاخرة في العراق.

ولزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في سوريا، عرضت تركيا بالفعل على الزعيم الفعلي أحمد الشرع المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية المدمرة وكذلك المساعدات العسكرية ودعم المتمردين السوريين المدعومين من تركيا.

كما ناشدت تركيا دول الخليج المساعدة في تمويل المشاريع التي تقدر تكلفتها بمئات المليارات من الدولارات، وفقاً لأشخاص مطلعين على المناقشات. وفي مدينة حلب الشمالية، التي دمر نصفها، يقوم بعض البناة الأتراك بالفعل بتقييم مشاريع البناء، كما قال الأشخاص، مضيفين أن البلاد تحتاج أيضاً إلى المساعدة لإصلاح شبكة الكهرباء وبناء سدود جديدة.

ثم هناك التجارة.

ومن المتوقع أن تستخدم تركيا سوريا مرة أخرى كممر رئيسي للصادرات عن طريق البر إلى الخليج بمجرد تحسن الوضع الأمني، بدلاً من طريق الشحن الأكثر تكلفة عبر مصر.

وقال الأشخاص المطلعون على الوضع إن أنقرة تنتظر لترى ما إذا كان وقف إطلاق النار في غزة سيصمد قبل أن تقر ما إذا كانت ستستأنف العلاقات مع إسرائيل. أوقفت تركيا جميع التجارة مع إسرائيل في مايو ٢٠٢٤ احتجاجاً على حملتها العسكرية ضد غزة.

وقال إردال إيرين، رئيس جمعية المقاولين الأتراك: «لا تزال المرحلة التالية من الحرب مستمرة في سوريا، ومن الضروري أن نرى ما ستخطط له حكومتنا فيما يتعلق بالتطورات». «نحن ننتظر المشاركة في إصلاح وإعادة بناء البلدان التي دمرها الآخرون ودمرها الآخرون».

***ساهم في التقرير إيان مارلو وأوغور يلماز.**

هناك الكثير على المحك بالنسبة لأردوغان شخصياً

من القوات الكردية إعادة السيطرة على حقول النفط، والتي يمكن أن تكون مصدراً مهماً للإيرادات لإعادة بناء سوريا، إلى الحكومة في دمشق.

قبل اندلاع الحرب الأهلية في عام ٢٠١١، كانت سوريا تضح ما يقرب من ٤٠٠ ألف برميل يومياً، وهو ما يزيد عن ما تضح بعض الدول الأعضاء في أوبك اليوم.

هناك الكثير على المحك

وقال مراد يشيلتاس، مدير السياسة الأمنية في مؤسسة سينتا البحثية التي تتخذ من أنقرة مقراً لها، والتي تقدم المشورة لحكومة أردوغان: «تتمتع تركيا بالقدرة على إصلاح مطارات سوريا وشبكة الكهرباء والاتصالات بسرعة مع إعادة بناء وحدات الإسكان والبنية التحتية. ويمكنها حتى إعادة تأهيل حقول الغاز الطبيعي والنفط في سوريا في المستقبل».

هناك الكثير على المحك بالنسبة لأردوغان شخصياً. بعد فوزه بإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٣، يسعى إلى تمديد حكمه وتعزيز إرثه من خلال إحياء خطة لإحلال السلام مع الأقلية الكردية. وقد يؤدي ذلك إلى تلميع صورته السياسية بعد دخول الاقتصاد في حالة ركود مع محاولة البلاد خفض أحد أعلى معدلات التضخم في العالم.

المعروض للکرد هو المال.

ويشير المسؤولون الأتراك أيضاً إلى العلاقات التجارية القوية مع الإدارة الكردية العراقية كمثال لما يمكن أن



فيدان: سقوط الأسد فرصة كبيرة لتغيير إقليمي

اعتبر وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن سقوط نظام الرئيس السوري المخلوع بشار الأسد «يفتح الباب لفرص تغيير كبيرة على الصعيد الإقليمي». وأكد أن التنسيق مع السعودية «وصل إلى مستويات عالية» في ملفات عدة، بينها سوريا.

وقال فيدان ، إن «تركيا باعتبارها لاعبًا إقليميًا رئيسيًا، تسعى إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة من خلال العمل المشترك مع الدول المجاورة والدول الكبرى، مع التركيز على ضمان مستقبل آمن ومستقر لشعب سوريا والمنطقة بأسرها».

وعبّر فيدان في «مقابلة خاصة» مع قناة «الشرق» السعودية أجرتها المذيعة هديل عليان، عن رفض تركيا ودول المنطقة، وفي مقدمتها السعودية، ومصر، والأردن، والعراق، للموقف الإسرائيلي بشأن سوريا، في ظل توغلها العسكري داخل الأراضي السورية في أعقاب سقوط نظام الأسد.

وقال الوزير التركي: «يقلقنا من جهة أن هناك تناقضاً بين الذرائع السياسية الإسرائيلية إبان التواجد الإيراني في الفترة الماضية، وبين ذرائع سياساتها الراهنة، التي انتفت الآن».

ويرى فيدان أن «الحملة الإسرائيلية في هذا التوقيت باحتلال أراضٍ في سوريا والتقدم إلى نقاط معينة، ونشر عناصر عسكرية، وإنشاء قواعد فيها رغم تأكيدات الإدارة السورية الجديدة

بأنها لن تشكل تهديداً لأحد، تُعد استفزازاً، وبصفتنا دول المنطقة مع المملكة العربية السعودية، مصر، والأردن، والعراق نرفض الموقف الإسرائيلي».

التحديات التي تواجه الإدارة السورية الجديدة

وتطرق إلى التحديات التي تواجه الإدارة السورية الجديدة فيما يتعلق بأطراف المعارضة، وتحديدًا في السويداء أو درعا، وغيرها من مناطق، قائلاً: «دمج الفصائل في مظلة عسكرية واحدة تمتلك مشروعية حمل السلاح واستخدام القوة، يُعد من أهم الملفات أمام الإدارة الجديدة، إذ إن وجود مجموعات مسلحة مرتبطة بجهات مختلفة تمهد لحرب أهلية، ولا يمكن تقبل ذلك».

وتابع: «ينبغي أن تجتمع قوى المعارضة التي عارضت نظام الأسد سواء في الجنوب، أو المجموعات التي ساندتها تركيا في الشمال وهيئة تحرير الشام تحت مظلة الجيش الوطني، باستثناء وحدات حماية الشعب الكردية التي ذهبت إلى طريق التصالح مع الأسد».

ولفت إلى أن «أنقرة طالبت الفصائل الموجودة في الشمال، الموالية لها والذين يتجاوز عددهم ٨٠ ألف مقاتل للانضمام تحت مظلة الجيش الوطني والحيلولة دون ظهور اضطرابات في البلاد، وآمل من مجموعات الجنوب في درعا والسويداء أن يسيروا على هذا المنوال».

الفصائل الكردية في سوريا

وعن وجود «شروط» من تركيا مقابل الدعم المقدم لسوريا، قال فيدان: «نحتاج إلى معادلة تضمن بقاء معتقلي داعش في السجون، وتخلي وحدات حماية الشعب الكردية عن الأنشطة الإرهابية وحفظ حقوق الكرد»، وفق تعبيره.

وأوضح أن المعادلة تتمثل في «تخلي وحدات حماية الشعب الكردية عن أسلحتها، وأن تتولى الإدارة السورية الجديدة في دمشق شؤون معتقلات داعش، ونحن مستعدون لتقديم الدعم، وخاصة أن أولوية أمريكا هي ضمان عدم خروج هؤلاء المعتقلين من السجون».

وعن دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» وكيفية تأثير هذا على العلاقات مع واشنطن والفصائل الكردية، أشار إلى أنه بعد ٨ ديسمبر (يوم سقوط نظام الأسد) أخذ التقارب لهذا الأمر بُعداً جديداً، «يعني تولي الإدارة الجديدة لحكم سوريا، وتمثيل المعارضين للشعب».

وشدد على أنه «لا يمكن أن تتمسك وحدات حماية الشعب الكردية بسلاحها، فهذه مشكلة سورية بحد ذاتها، وفيما يتعلق بالمشكلة التي تعني تركيا فإن هذه الوحدات هي امتداد لحزب العمال الكردستاني الإرهابي، الذي يضم أكثر من ٢٠٠٠ عنصر إرهابي أجنبي من تركيا وإيران وأوروبا».

الإدارة السورية الجديدة

وتحدّث فيدان عن مطالب وتطلعات تركيا والمجتمع الدولي من الإدارة السورية الجديدة بقيادة أحمد

الشرع، قائلاً إنها تتمثل في «تجنّب الإدارة السورية الجديدة أية خطوة من شأنها أن تشكل تهديداً لمحيطها، وأن لا تترك أي مجال للمنظمات الإرهابية مثل داعش وحزب العمال الكردستاني، بالإضافة إلى حُسن معاملة الأقليات في البلاد، وتشكيل حكومة شمولية، وتأمين الوحدة الوطنية والاستقلال السياسي.. كل من يزور دمشق يؤكد على هذه المطالب، وهذا ما نترقبه منها».

ومضى يقول: «سوريا كانت تعاني حرباً أهلية استمرت ١٤ عاماً، وإن كانت السنوات الست أو السبع الأخيرة منها صراعاً مجمداً، ولا شك أن انتهاء هذه الحرب الأهلية، وأقول نظام الأسد التعسفي، وظهور بنية تمهد الطريق أمام حكم الشعب، تطور مهم لأمن واستقرار تركيا والمنطقة برمتها، ونعمل للحيلولة دون وقوع صراعات في المنطقة، وإنهاء المستمرة منها، وإرساء السلام والقيام بالنهضة الاقتصادية».

وعبر عن أمله في أن تكون الأزمة السورية آخر الأزمات التي تشهدها المنطقة، لافتاً إلى أن «وجود أنظمة لا تقدّم الرفاه لشعوبها وتؤجج حدة الصراعات والتفرّق؛ تؤدي إلى مثل هذه النتائج المؤسفة، كذلك تدخّل القوى الأجنبية بشكل متزايد في شؤون المنطقة، وعمل بعضها على حماية مصالح دول أخرى في المنطقة تولّد أمثال هذه النتائج».

وشرح المسؤول التركي كيفية التنسيق مع الإدارة السورية الجديدة، قائلاً إن أنقرة أنشأت آلية داخلية للتنسيق في مجالات عدة كالمواصلات والطاقة، والصحة، ولإيصال المساعدات، إذ لدينا حدود مع سوريا بطول ٩١١ كيلومتراً مع سوريا.

العلاقات التركية الإيرانية بعد الأسد

وقال فيدان إن سقوط نظام الأسد «ينبغي أن يؤثر بشكل إيجابي على علاقاتنا مع إيران، خاصة بعد زوال السبب الذي أدى إلى استقطاب الجانبين في سوريا، فإيران ليست في سوريا الآن، ولم تعد جزءاً من الحالة السلبية بالنسبة لتركيا، وبالتالي خرجت دمشق من بوتقة الخلاف بين أنقرة وطهران».

كما يرى أن «هناك فرصة لتطوير العلاقات بين تركيا وإيران، وفي الوقت نفسه فرصة ل طهران لإعادة ضبط علاقاتها الخارجية في المنطقة، وأترقب قيام المسؤولين الإيرانيين باستغلالها».

التواجد الروسي في سوريا

وبشأن ما إذا كانت تركيا عملت على إقناع روسيا بالتخلي عن نظام الأسد، رغم أنها كانت من أكبر الداعمين له، أجاب فيدان بكلمة واحدة: «تحدّثنا».

وبسؤاله عن الثمن الذي تنتظره روسيا مقابل هذا التخلي، رد قائلاً: «لا يمكننا الحديث باسم الإدارة السورية الجديدة والشعب السوري، فالقرار بين أيديهم، والواقع أن ما نترقبه موسكو من دمشق واضح، وهو وضع قواعدها العسكرية، وقد سُئل أحمد الشرع عن مصير هذه القواعد وأجاب عليه، وأرى أن هذا الملف سيُدار بشكل مناسب لاحقاً مع مرور الوقت».

وعن كيفية تعامل تركيا مع الوجود الروسي في الساحل السوري بعد سقوط الأسد، نوّه فيدان إلى أنه ينبغي لموسكو والإدارة السورية الجديدة إجراء مزيد من التعديلات، مبيّناً: «لست في وضع يسمح لي بإبداء رأيي بشأن

العلاقات التجارية بين البلدين، وحجم الامتيازات الممنوحة لروسيا خلال فترة الأسد». وقال: «ما أعرفه أنه قبل بضعة أيام اتصل بي (وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، وتحدث بشأن سوريا، وبيّن أنهم عازمون على مباشرة علاقات جديدة قائمة على المساواة، وأنهم ينتظرون مساهمة الجانب التركي بشكل إيجابي في هذا الصدد. بطبيعة الحال يأتي هذا بطلب من روسيا فيما تقوم الإدارة السورية الجديدة بتقييم هذا الطلب، وبهذا تستمر العلاقات بين هاتين الدولتين، والتي يمكن النظر إليها بإيجابية في ظل احترام كل طرف لسيادة الآخر».

وفي مقابلة سابقة مع قناة «العربية»، اعتبر الشرع أن روسيا التي وصفها بـ«ثاني أقوى دولة في العالم»، «لها أهمية كبيرة»، مشيراً إلى أن إدارته «لا تريد أن تخرج روسيا من سوريا بطريقة لا تليق بعلاقة الجانبين. لسوريا مصالح استراتيجية مع روسيا».

من جانبه، قال وزير الخارجية سيرجي لافروف، الجمعة، إن بلاده منفتحة على الحوار مع الإدارة السورية الجديدة بشأن جميع القضايا، بما فيها القواعد العسكرية.

وأضاف لافروف أن القواعد الروسية في سوريا ربما يتم منحها مؤقتاً «دوراً إضافياً لتعمل كمراكز إنسانية مع مراعاة احتياجات سكان البلاد».

التعامل مع إدارة ترمب

بالنسبة للولايات المتحدة، أوضح فيدان أن «لدينا قضايا نختلف بشأنها، وعلى رأسها سياسة واشنطن في سوريا، والتي بدأت في عهد الرئيس (السابق باراك) أوباما، حيث كانت امريكا وتركيا تدعمان المعارضة السورية فاعتذرت الأولى عن هذا الدعم وبيّنت أنها ستفرغ لمواجهة تنظيم داعش، وغيّرت المفهوم، وهي بذلك أشعلت دون أن تعلم فتيل أزمة جيوسياسية».

وأكمل حديثه قائلاً إن واشنطن «ساندت منظمة إرهابية أخرى متمثلة في حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردية لضرب داعش وحراسة معتقليهم، وقد بيّنا للولايات المتحدة أن هذا التصرف خاطئ، وأنه يمكن مواجهة داعش بطرق أخرى، وأخبرناهم أن هذا يشكل خطراً على أمننا القومي وكانوا على علم بذلك»، على حد قوله.

كما استشهد بإدراج الولايات المتحدة لحزب «العمال الكردستاني» على قائمة «المنظمات الإرهابية»، ورصدها مكافآت مالية به ملايين دولار لمن يأتي بقيادة الجماعة الكردية، مذكراً أن «أوباما سبق وقال إن هذا التعاون مؤقت، ثم جاء ترمب وعمل على إنهاء هذا التعاون والدعم، لكن بعض الجهات في الإدارة الأمريكية آنذاك عارضت ذلك، ونتيجة لذلك بدأ الرئيس الجمهوري خلال ولايته الرئاسية الجديدة في تعيين شخصيات تمكّته من تمرير أفكاره وتعليماته».

ورداً على سؤال بشأن التحديات والفرص في العلاقات بين تركيا والإدارة الأمريكية الجديدة، قال فيدان إن الرئيس دونالد ترمب عاد إلى السلطة بحزمة من التغييرات التي يمكن وصفها بـ«الراديكالية»، منبهاً إلى أن الأوامر التنفيذية التي وقّعها في ليلة تنصيبه تنبئ بحجم التغييرات الكبيرة الوشيكة مما سيكون لها ارتدادات على الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والخليج العربي وإفريقيا والأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

واستشهد بما وصفها بـ«علاقة قديمة» بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ونظيره الأمريكي ترمب، وهو ما قد يمهد الطريق أمام تعزيز العلاقات الثنائية، مشيراً إلى أن أنقرة تهدف إلى علاقات خارجية مثمرة ومتجانسة».

ملف اللاجئين السوريين

ودافع فيدان عن موقف تركيا من أزمة اللاجئين السوريين قائلاً: «هم ضيوفنا ولن نقول لهم عودوا»، لكنه أكد في الوقت ذاته أنهم يعملون على تهيئة الظروف داخل سوريا لتمهيد عودتهم، وكذلك الأمر بالنسبة للإدارة السورية الجديدة، والمجتمع الدولي.

وأشار إلى أن «هناك أكثر من ١٠ ملايين سوري لجأوا إلى دول متعددة، ينبغي عودة هؤلاء حتى تنهض سوريا وتنتعش الحياة الاجتماعية والثقافية، وكلما تحسنت الظروف في سوريا أرى أن عجلة العودة إليها ستتسارع».

التنسيق مع السعودية

وتعليقاً على مدى التنسيق السعودي التركي بشأن سوريا، قال فيدان، الذي شغل سابقاً منصب رئيس الاستخبارات التركية، إن هناك اتصالات مكثفة مع وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، وخاصة حول ماهية التنسيق والإجراءات التي يمكن اتخاذها، و«ننسق هذا الأمر من كثب».

وأكد وزير الخارجية التركي أنه لا يوجد أي تباين للآراء بين الرياض وأنقرة بشأن ما هو مرتقب من الإدارة السورية الجديدة والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مشيداً بالدور الفعّال الذي لعبه الأمير فيصل بن فرحان في هذا الإطار.

وقف إطلاق النار في غزة

وفيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والمحتجزين بين حركة «حماس» وإسرائيل في غزة، والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠ يناير الجاري، أجاب الوزير التركي قائلاً إنه «كان يمكن التوصل للاتفاق قبل وقت طويل»، معتبراً أنه بمثابة المرحلة الأولى لإنهاء المعاناة الفلسطينية.

وشدد على ضرورة العمل من أجل التوصل إلى «حل الدولتين» بشكل عاجل؛ لتجنب تكرار الحرب الإسرائيلية على القطاع الفلسطيني مرة أخرى، منوهاً بأنه «لا ضامن لتكرار هذه المأساة ما لم تتحقق آمال الفلسطينيين بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة».

ومضى قائلاً: كان هناك تنسيق رفيع بين السعودية وتركيا سواء ضمن مجموعة الاتصال الوزارية المشتركة بشأن غزة أو خارجها، مشيداً بدور الوسطاء الذين ساهموا في إتمام اتفاق وقف إطلاق النار، وفي مقدمتهم مصر، وقطر.

وتابع: «تعلمون أننا نتحدث عن مجزرة وتطهير عرقي أودى بحياة ٥٠ ألف مدني ما بين امرأة وطفل، وتشريد نحو مليونين آخرين وُتركوا بلا مأوى، وتم تدمير البنية التحتية والفوقية لغزة».

المرصد السوري و الملف الكردي



سوريا تشهد تغيرا تاريخيا، ولاعودة الى السابق

حوار صريح مع القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عدي

*وكالة أنباء هاوار- ANHA

أكد القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية أن سوريا تشهد تغييراً تاريخياً، ولكنها تواجه الكثير من التحديات، مشيراً إلى أن هجمات الاحتلال التركي تعطل جهود الاستقرار وبناء سوريا المستقبل، وقال بأن قواتهم لن تسمح

بعبور الاحتلال ومرتزقته نهر الفرات، مشيداً بدور الشعب والشبيبة في التصدي للهجمات وتقوية قواتهم، لافتاً إلى استمرار الحوار مع إدارة هيئة تحرير الشام، وشدد على أهمية الحوار السياسي لإنهاء الأزمة السورية، مع دعوة القوى الدولية للضغط على الاحتلال لإيقاف هجماته كخطوة أولى نحو بناء سوريا الجديدة.

في حوار خاص مع وكالة هاوار ANHA، قيّم القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، ما تشهده سوريا من مستجدات ومتغيرات متسارعة على الصعيد العسكري والأمني والسياسي منذ سقوط النظام البعثي في سوريا، وكذلك الهجمات المتواصلة التي تشنها دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها، وآخر تطورات الحوار مع إدارة هيئة تحرير الشام، والحوار بين الأحزاب السياسية الكردية.

قبل بدء الحوار، استذكر القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، مراسلة وكالتنا جيهان بلكين، والصحفي ناظم دشتان، اللذين استشهدا خلال متابعتهما لهجمات تركيا على سد تشرين، وتوجه بالتحية لذوي الشهداء وتمنى لهم الصبر والسلوان، وأيضاً الشفاء العاجل لـ ٧ صحفيين آخرين أصيبوا خلال الأيام القليلة الماضية في سد تشرين في القصف التركي. وفيما يأتي نص الحوار كاملاً:

سوريا دخلت مرحلة جديدة ولن يكون فيها رجعة

***مضى شهر ونصف على سقوط النظام السوري السابق، وخلال هذه الفترة شهدت سوريا تطورات عسكرية ودبلوماسية كبيرة. كيف تقيّمون هذه المرحلة وما هو الواقع الحالي في سوريا من وجهة نظركم؟**

-في الحقيقة، مرّ أكثر من شهر ونصف على سقوط النظام البعثي والتغيير التاريخي في سوريا. الشعب السوري على اختلاف مكوناته مسرور وسعيد بهذا التغيير في العموم، وفي مقدمته المكونات المتعايشة في إقليم شمال وشرق سوريا ومن بينها الكرد، لأنه مع بدء الثورة السورية عام ٢٠١١، كان أهالي المنطقة من الأوائل المشاركين في الحراك والاعتصامات ضد النظام، لذلك فهم قبل كل الأطراف سعداء بسقوط نظام الأسد.

اليوم وبشكل تدريجي تتكشف وتتجلى الصورة بشكل أكبر، لكن إلى الآن لم يتخذ الوضع منحى واضحاً بالنسبة للجميع في سوريا، سوريا دخلت مرحلة جديدة ولن يكون فيها رجعة ولن تعود البلاد إلى المراحل السابقة. جميع الأطراف بدءاً من الشعب السوري مروراً بالدول الإقليمية وصولاً إلى القوى الدولية لم تعد ترغب بأن تشهد البلاد حرباً أهلية أو أي اضطرابات وتوترات مجدداً. جميع الأطراف تسعى للاستفادة من هذا التغيير الحالي واستغلال الفرصة لبناء سوريا جديدة.

في البداية، كانت القوى الدولية متخوفة من المرحلة والتغيير ومن وصل إلى دمشق، ولكن صورة ومواقف تلك الأطراف باتت تتجلى بشكل أكبر وتتضح. الآن تلك الأطراف تريد الاستمرار مع الإدارة الجديدة في دمشق، لكن في الوقت نفسه تريد أن تدفع بتلك الإدارة إلى تغيير بعض ما فيها.

المرحلة الجديدة تقابلها تحديات كبيرة

نحن في قوات سوريا الديمقراطية وأيضاً ممثلي مكونات شمال وشرق سوريا، نريد أن يكون التغيير الحاصل أرضية لمرحلة جديدة في سوريا.



المرحلة الجديدة في سوريا تقابلها تحديات كبيرة تولد المخاوف لدى عموم الشعب السوري، أهمها أن هناك فراغاً أمنياً كبيراً وواضحاً قائماً. نسمع عن انتهاكات من قبل أطراف تريد زعزعة أمن المناطق السورية. الوضع الاقتصادي لا يزال متدهوراً ولا يزال يتدهور بشكل أكبر. سوريا لا تزال تشهد عقوبات. العقوبات الاقتصادية لم تُرفع عن البلاد بعد، والقوى الدولية لم تتوصل إلى قناعة تامة لرفع تلك العقوبات، لأنه إلى الآن لم تصل البلاد إلى شكل الإدارة الجديدة المطلوبة بالنسبة للسوريين، ولم تتوصل تلك الأطراف

المسؤولة لموقف ثابت بعد، إلى جانب ذلك هناك أيضاً ما يشكل تحدياً ومخاوف مثل كيفية تقرب الإدارة الجديدة من الناحية السياسية لمستقبل البلاد، وفي مقدمة كل ذلك استمرار الهجمات الخارجية على الأراضي السورية. كل تلك الأمور نعتبرها تحديات تواجه الشعب السوري، وتعرقل عودة البلاد، ولكن في العموم، يمكننا القول بأننا نمر بمرحلة تاريخية جديدة، ويتوجب من الجميع سواء المجتمع السوري أو القوى الدولية والإقليمية التعاون والعمل سوياً لبناء سوريا مبنية على تقبل الآخر.

ثلاث إدارات على أرض الواقع

خلال نحو ١٤ عاماً من عمر الثورة السورية، نتج على أرض الواقع ثلاث إدارات، إحداها انهارت وهي إدارة نظام البعث السابق وحل اليوم محلها هيئة تحرير الشام، وأيضاً هناك إدارتان قائمتان وهي ما تعرف بشرق الفرات وغرب الفرات. غرب الفرات تلك المناطق التي تُدار من قبل الحكومة المؤقتة غير المرغوب بشكلها ونظامها، وهي مؤقتة وفق مسماها بناء على التجارب السابقة وواقعها، وإدارتنا الراهنة (الإدارة الذاتية)، ففي مناطقنا هناك نتاج لتجاربنا سواء على الصعيد المؤسسي أو السياسي والعسكري، لدينا إدارة تعمل لتمكين مبادئ الديمقراطية، وبكل تأكيد نود أن نكون ذوي دور فعال وكبير في سوريا الجديدة.

طرحنا العديد من المبادرات والمقترحات

**** في ظل الدعوات إلى الحوار كطريق لتحقيق سلام مستدام في سوريا والتوجه لبناء سوريا، تتعرض مناطق شمال وشرق سوريا لهجمات مكثفة من قبل دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها، خاصة في سد تشرين وقرقوزاق. ما هي أهداف هذه الهجمات، وما أبرز التطورات الميدانية المتعلقة بها؟**

هذا تناقض كبير وواضح وظاهر للعيان، فعالية سوريا تشهد مرحلة توقف الحرب، قد يكون هناك بعض الاشتباكات البسيطة، لكن هناك استقرار نسبي، وليس هناك حرب أو معارك قائمة، فقط هناك هجمات على مناطق شمال وشرق سوريا، مثلما ذكرتم هناك هجمات على مناطقنا كما في قرقوزاق وسد تشرين، وكذلك

مناطقنا الأخرى لا تزال تتعرض بشكل يومي للقصف من قبل الطائرات والمدفعية التركية، وهذا تناقض كبير من تركيا ولا يتماشى مع صورة سوريا التي يتم حالياً الحديث عنها؛ مفادها سوريا دخلت مرحلة حل الأزمة. ففي هكذا وقت، المجموعات المرتبطة بتركيا والتي تدعى أو تسمى «الجيش الوطني» والمدعومة من قبل الطيران والمدفعية التركية، مستمرة بمهاجمة مناطقنا. مع سقوط نظام الأسد، ولأجل إيقاف هذه الهجمات والحرب، ولكي ينعم شعبنا كما باقي الشعب السوري بحالة من الاستقرار وتوقف الحرب، طرحنا العديد من المبادرات والمقترحات. كما تعلمون مثال على ذلك ما طرحناه من أجل إيقاف الهجوم على كوباني، وما زلنا نقترح، والآن لإيقاف هذه الهجمات على سد تشرين وجسر قرقوزاق، هناك اقتراحات نبدونها ويجري العمل على ذلك عبر الوسطاء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك أطراف أخرى أيضاً تعمل على ذلك، ولدينا مساعٍ، ونتقرب بكل إيجابية من أي مقترح يرد إلينا لإيقاف هذه الهجمات. ولكن الجهة المقابلة هي من تصر وتستمر في الهجمات، نحن ما زلنا نعمل من أجل وقف إطلاق نار عام ومستدام ودفع المنطقة كسائر سوريا للاستقرار وإيلاء الأهمية للمرحلة السياسية المقبلة. لم نتلق من تلك الأطراف حتى الآن أي مبادرة إيجابية، ولم تتوصل تلك الأطراف إلى الآن إلى أي قرار بهذا الخصوص، لذلك لا تزال تلك الهجمات مستمرة، ومن هنا نرى بأن مسؤوليات الإدارة الجديدة في سوريا، تتمثل في إبداء موقف واضح من هذه الهجمات والدفع نحو إيقافها، على اعتبارها إدارة جديدة وترى في نفسها مسؤولة عن عموم سوريا وتتواصل معنا للدخول في حوار والعمل معاً لبناء سوريا المستقبل.

هذه الهجمات تناقض وتعيق المساعي الداخلية والدولية لحل الأزمة

أريد التأكيد أن هذه الهجمات تناقض وتعيق المساعي الداخلية والدولية لحل الأزمة السورية، لذا يتوجب على الإدارة في سوريا، والأطراف التي تسعى لإيجاد حل للأزمة السورية، ولكي تتطور العملية السياسية والبناء في سوريا والتوجه نحو التغيير، العمل قبل كل شيء على إيقاف الهجمات على إقليم شمال وشرق سوريا، لأنه من دون ذلك لا يمكننا كشعب إقليم شمال وشرق سوريا العمل بفعالية في المرحلة السياسية المقبلة لسوريا، لذلك دعمنا وعملنا لأجل سوريا مرهون ومشترب بتوقف الهجمات على مناطقنا.

ما شهدناه هو مساعي اجتياز للحدود المتفق عليها

*** ما آخر التطورات الميدانية في جبهات قتال قرقوزاق وسد تشرين، ولم كل هذا الإصرار من قبل تركيا ومرزقتها، في الهجوم والتصعيد في تلك الجبهتين بالتحديد، رغم كل تلك الاقتراحات؟**

-سد تشرين ومنطقة قرقوزاق هي مناطق واقعة جغرافياً بين منبج وكوباني، ومن أجل ألا تستمر الهجمات والحرب، ولكي تتوقف الحرب تماماً توصلنا مع الطرف الآخر لاتفاق ينص على خروج قواتنا من منبج، لكن ما شهدناه هو مساعي اجتياز للحدود المتفق عليها، والعبور إلى شرق الفرات والاستمرار في الهجمات.

الحدود التي كان متفقاً أن تتوقف الهجمات عندها، هي الحدود الجغرافية الطبيعية. خرجنا من منبج على أساس اتفاق يضمن توقف الحرب عند حدود سريبر نهر الفرات من جهة غرب الفرات، وكنا منفتحين لوصول الجيش



التركي لموقع قبر سليمان شاه، ومن الجهة الأخرى كان الاتفاق حتى ريف منبج لكنه امتد إلى منطقة سد تشرين، سد تشرين لم يكن ضمن المناطق التي سيصل إليها «الجيش الوطني».

ولكن شهدنا أنهم حاولوا الوصول إلى شرق الفرات والسيطرة على المنطقة رامين عبر العبور سواء من جسر قرقوزاق أو من سد تشرين لمحاصرة كوباني، إلا أن مقاومة أبناء المنطقة أفشلت ذلك وأعادتهم إلى غرب الفرات بعد عبور بعض مجموعاتهم إلى شرق الفرات من جهة جسر قرقوزاق، ولا يزالون يحاولون من

تلك الجبهة الوصول إلى شرق الفرات. إن كان الهدف إعادة قبر سليمان شاه لموقعه فنحن منفتحون، ولكن إن كان تمهيداً لحرب جديدة على المنطقة بكل تأكيد لن نسمح بذلك وما زلنا نتصدى لتلك المحاولات.

أما من جهة سد تشرين فقد حاولوا التوجه والسيطرة على سد تشرين والعبور إلى شرق الفرات وإلى منطقة صرين لاستكمال محاصرة كوباني، ولا تزال المعارك مستمرة وهجماتهم مستمرة، ولأن مخطتهم مكشوف بالنسبة لنا، تصدينا لتلك الهجمات، وتصدينا لها في منطقة سد تشرين هو في إطار حماية كوباني من ذلك المخطط. قرارنا يتلخص بعدم السماح بتنفيذ ذلك المخطط والدخول بالقوة إلى مناطقنا، ونعلم إلى حين التوصل لوقف إطلاق نار عام وشامل مع تركيا والمجموعات المسلحة المرتبطة بها، أن مخطط احتلال مناطق أخرى من المنطقة سيستمر، ولذلك مقاومتنا وتصدينا كذلك سيستمر، وقرار قواتنا واضح ونؤكد عليه مرة أخرى وهو عدم السماح بعبور السد والوصول إلى شرق الفرات مهما كلف الأمر.

قوات سوريا الديمقراطية ليست كما كانت عليه سابقاً

****هل من مفاجآت على صعيد التطور العسكري ستظهر للعلن في المراحل المقبلة من التصدي لهجمات**

الاحتلال التركي ومرتزقته، كما شهدنا ظهور وحدات جوية ضمن قواتكم مؤخراً؟

ذكرت في لقاءات سابقة، أن قوات سوريا الديمقراطية ليست كما كانت عليه سابقاً، منذ نحو ٤ سنوات مضت تعمل قواتنا على تطوير قدراتها العسكرية واللجوء للعديد من التكتيكات العسكرية جميعها في سياق الدفاع لأننا قوة تشكلت للدفاع عن النفس وليس للمهاجمة، من بينها أساليب الحماية وحرب الأنفاق والخنادق، وأيضاً على صعيد الحماية من القصف الجوي. هناك تدابير كبيرة وكثيرة تم العمل عليها في عموم مناطقنا. في سياق تلك التدابير يجب أن يعلم الجميع أن أي هجوم على مناطقنا لن يكون رحلة أو نزهة، وفي المرحلة الراهنة أثبتنا ذلك عبر طرق حماية قواتنا من القصف الجوي التركي.

وأيضاً على الصعيد التقني لدينا تدابير أثبتت نجاحها وتحد وتفشل الهجمات التي تُشن ضد مناطقنا سواء تلك البرية كما نشهدها اليوم في منطقة سد تشرين، أو الجوية ومن بينها ما أثبتناه من إسقاط العديد من المسيّرات

التركية، ولدينا العديد من الأساليب الجديدة الأخرى، والتي يجري العمل عليها بشكل أكبر لإفشال الهجمات الجوية والبرية على مناطقنا، وما خرج للآن هو قسم من تلك التدابير لحماية مناطقنا ليس إلا، وهي منتوجات محلية وبأسماء محلية ستُعرف لاحقاً.

المنطقة في مرحلة ترسيخ وضمن المكتسبات

*** بعد إعلان النفير العام والتعبئة من قبل قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية، استجاب الأهالي بشكل واسع. ما هي رسالتكم لهم في ظل هذه المرحلة الحرجة؟**

دخلنا مرحلة تاريخية كما ذكرت، والنفير العام كان لا بد منه، تماشياً مع هذه المرحلة، لأن المنطقة في مرحلة ترسيخ وضمن المكتسبات المتحققة. جميع الشعوب في مثل هذه المراحل تلجأ إلى هذا الأمر وهو ضروري، هناك جانب لهذا النفير العام وهو المتعلق بعموم شعب شمال وشرق سوريا، وتلبية هذا النفير العام نشهدها اليوم لدى عموم الشعب. الجميع مستنفر لحماية مناطقه بطرق وأساليب مختلفة. نشهد حماية الأحياء والقرى والبلدات بشكل تطوعي وبما يضمن الأمن والاستقرار إلى جانب قواتهم الأمنية والعسكرية، وهذه جهود نثمناها عالياً، وهذا ما اعتدناه من شعوب المنطقة في هذا النوع من الهجمات والمراحل التي شهدناها على مدار ثورتنا ضمن الأزمة السورية.

الجانب الآخر متعلق بالفئة الشابة ضمن المجتمع وانخراطها في صفوف القوات العسكرية والتصدي للهجمات الخارجية، وزيادة تقوية قوات سوريا الديمقراطية. نعم قواتنا قسد تمتلك قوة كبيرة إلا أنه يتوجب تقويتها لتكون أقوى بشكل أكبر لأننا متجهون نحو مستقبل أكبر من تحقيق المكتسبات، والمرحلة تحتاج للانخراط بشكل أكبر في صفوف هذه القوات، سواء كان مرحلياً أو على المدى البعيد من حيث التطوع والانخراط. يترتب على عاتق الشبيبة في هذه المرحلة تقوية قوات سوريا الديمقراطية، لأن تقوية هذه القوات ستؤدي إلى تقوية موقف قوات سوريا الديمقراطية في المراحل المقبلة سواء عند التحاور مع إدارة هيئة تحرير الشام في دمشق أو في التصدي للهجمات الخارجية على المنطقة، لذا على الكل تأدية واجبه الوطني.

انه قرار شعبي يؤمن به أهلنا وشعبنا

*** منذ أواخر تشرين الثاني، تصدت قوات سوريا الديمقراطية وأهالي الإقليم لهجمات الاحتلال التركي ومرترقته، بدءاً من عفرين والشهباء إلى كوباني وسد تشرين. كيف تقيّمون المقاومة التي أبادها المقاتلون والأهالي، وما تأثيرها على الرأي العام السوري والدولي؟**

قرار المقاومة والتصدي، ليس قرار مقاتلينا فحسب أو قرار قيادة عسكرية بعينها، بقدر ما هو قرار شعبي يؤمن به أهلنا وشعبنا في شمال وشرق سوريا، لأنه متيقن وعلى علم بالمخططات التركية والمرتبطين بها، وهذا يتبين فيما نشهده بتوجه شعبنا إلى سد تشرين والاحتجاج هناك.

بهذه المناسبة نثمن ونقيّم في قيادة قواتنا العسكرية، عالياً هذا الدعم المعنوي، واحتجاج شعبنا ضد هذه الهجمات، ونعتبر ذلك مقاومة تاريخية، وتعد تعبيراً عن مدى ارتباطه بقواته وبمكتسباته المتحققة، ونحيي



مقاومتهم المستمرة. شعبنا لا يرغب سوى بتوقف الهجمات على مناطقه ومنشآته وقواته، وأن يعيش في أمن واستقرار ضمن سوريا المقبلة بعد سقوط الأسد.

الموقف الدولي من الهجمات التركية الأخيرة

* ما هو تقييمكم للموقف الدولي من الهجمات التركية الأخيرة؟ وما هي رسالتكم للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بخصوص الهجمات التركية والوضع في شمال وشرق سوريا؟

منذ البداية هناك محاولات ومساعٍ لإيقاف هذه الهجمات، وفي مقدمتها التحالف الدولي وأمريكا، ولهذه المقاومة الشعبية من أهالي المنطقة على اختلاف مكوناتها، التأثير الأكبر الذي يدفع تلك الأطراف لهذه المواقف، وتلك المساعي لا تزال مستمرة، ومثال على ذلك ما شهدناه حيال كوباني، وما نشهده اليوم ببقاء المنطقة في نوع من الاستقرار وفي باقي مناطق الإقليم، هي نتاج الدعم المستمر من قبل هذه الأطراف لقواتنا وشعوب المنطقة. المقاومة الشعبية ومقاومة مقاتلي قسد في منطقة قرقوزاق، وكذلك المستمرة في سد تشرين ساهمت في دفع جميع الأطراف لزيادة دعم قواتنا وزادت من مساعي الأطراف الدولية للتوسط من أجل وقف إطلاق نار دائم، لذلك كما كان هناك تحرك من أجل كوباني، هناك مساعٍ لوقف إطلاق نار في منطقة سد تشرين، المساعي حدثت من عدم توسع هذه الهجمات لكنها لم تسفر إلى الآن عن نتائج لإيقاف الهجمات في منطقة سد تشرين وقرقوزاق.

يتوجب علينا الاستمرار في مقاومتنا التاريخية

لذلك نرى بأنه يتوجب علينا الاستمرار في مقاومتنا التاريخية، وعلى الأطراف المهاجمة أن تكون على يقين بأنها لن تتمكن من الدخول إلى السد واجتيازه بالقوة وبهذه السهولة، قرارنا واضح وهو عدم السماح بالاحتلال والتصدي له، وقواتنا أثبتت على الدوام أنها قادرة على تنفيذ عهدها وقراراتها التي تقطعها على نفسها. مقاومتنا العسكرية من جهة، ومساعينا على الصعيد الدبلوماسي من جهة أخرى ستستمر، ونرى بأنه بهذا الشكل سنضمن انتهاء المرحلة بالنصر.

تصدي مقاتلينا، ومقاومة شعبنا في منطقة سد تشرين ستوجهنا إلى مرحلة جديدة تبدأ بوقف إطلاق نار شامل، والدخول في مرحلة ما بعد الحرب والحوار والبناء، لذا يتوجب على جميع الأطراف وفي مقدمتها القوى الدولية والتحالف الدولي أن تعي مطالب شعبنا وأن تقف عندها وأن تضغط على جميع الأطراف وفي مقدمتها تركيا لإيقاف هذه الهجمات، وأنا على ثقة بأن توقف هذه الهجمات سيتحول إلى بداية الحوار السياسي في سوريا.

هناك تنسيق مع هيئة تحرير الشام

*** هناك مزاعم متكررة تتحدث عن توتر واشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام. من الأطراف التي تدفع لذلك؟ ومن المستفيد من تأجيج صراع بين الطرفين؟ وما تأثير ذلك على الشعب السوري ومستقبله؟**

إلى الآن لم تظهر أي اشتباكات بيننا، عندما بدأت عملية «ردع العدوان»، اتصلوا بي، وأوضحوا بأن هدفهم هو النظام السوري، وبأنهم لا يستهدفون مناطق قوات سوريا الديمقراطية، ولا يسعون إلى أن تظهر اشتباكات أو تصادم بيننا وبينهم، وإلى اليوم وبمساعدة وسطاء، هناك تنسيق بيننا من الناحية العسكرية في الرقة ودير الزور وحتى في مدينة حلب. الكثير من الجهات تنشر هذه الادعاءات بهدف زعزعة أمن واستقرار المنطقة ودفع الطرفين للاشتباك لاستغلاله لأجندات أخرى، ولكننا في قوات سوريا الديمقراطية وكذلك الطرف الآخر هيئة تحرير الشام على علم بتلك المخططات ومن يقف خلفها لهذا لن نقول إلا أن مخططاتهم ستفشل.

جهة ثالثة تريد جرننا الى الحرب مع هيئة تحرير الشام

*** هل تقصدون القول بأن هناك جهة ثالثة تحاول جركم إلى اقتتال مع هيئة تحرير الشام؟ وإذا حدث ذلك ما تداعياته وأي تلك الأطراف ستستفيد من ذلك؟**

بالطبع هناك جهة ثالثة، هناك جهات محلية، وبعض الدول تحاول جاهدة وبشتى السبل إحداث اقتتال فيما بيننا، كما أن هناك شخصيات سورية، بالإضافة إلى بعض المجموعات التي تبث الفتنة، وهذا يجري بشكل علني وليس في الخفاء. في بعض الأحيان نراهم يخرجون في ساحة الأمويين بدمشق ويتحدثون بأن هناك اشتباكات واقتتال، ويدعون لذلك، ولكن في العموم كافة الأطراف ومن ضمنها قوات سوريا الديمقراطية وهيئة تحرير الشام والقوى الدولية مع أن يكون هناك حوار ومشروع وطني، ولا يجب أن يعود الاقتتال.

بكل تأكيد مع عودة الاقتتال كافة الأطراف ستتضرر منه، وقبل الجميع فإن القوات السورية هي التي ستتلقى الضرر الأكبر، كما ستتضرر مصالح القوى الدولية المتواجدة في المنطقة، أعتقد أن الجميع على دراية بهذا الأمر، ولهذا لا أحد يسعى لأن تُحل الأزمة السورية عبر الصراع المسلح، إعادة الصراع الداخلي السوري مرة أخرى لن يكون في مصلحة أي طرف.

طبيعة العلاقة مع هيئة تحرير الشام

*** هناك حديث مستمر عن مباحثات بينكم وبين إدارة هيئة تحرير الشام. ما هي طبيعة العلاقة بين الطرفين حالياً؟ ما هي أبرز النقاط التي تناقشونها في هذه المباحثات؟ ما الذي توافقتم عليه، وما نقاط الخلاف بين الطرفين؟**

أعتقد بأن شعبنا وكافة مكونات شمال وشرق سوريا يسعون لمعرفة طبيعة العلاقة بيننا، إلى أين وصلنا، ماذا نناقش. حالياً المناقشات مستمرة، بداية نحن ذهبنا إلى دمشق لمعرفة آرائهم ووجهة نظرهم، وهم أيضاً كانوا يحاولون أن يعرفوا وجهة نظرنا. أجرينا لقاءً مطولاً مع قيادة هيئة تحرير الشام السيد أحمد الشرع، وظهرت هناك نقاط مشتركة بيننا ونحن متفقون عليها، حول مستقبل وطبيعة قوات سوريا الديمقراطية ضمن الجيش السوري في المستقبل، ووحدة الأراضي السورية، ورفض التقسيم، وضرورة تفعيل الحوار والحل السياسي.



الأمر الاستراتيجي الأساسية نحن نفكر في سوريا ككل، نريد سوريا موحدة، كما أنه ليست لدينا نية انفصالية. الكثيرون يروجون بأننا نعمل على بناء جيشين في سوريا وإنشاء دولة ضمن دولة. ليس لدينا نية في هذا الاتجاه الذي يتم الترويج له. هدفنا ومخططنا السياسي واضح. في الخطوط الأساسية ليس هناك أي خلاف بين الطرفين.

متفقون بأن يكون لسوريا جيش واحد وقسد جزء منه

ولكن هناك نقاشات ومباحثات مستمرة تدور حول

آلية وكيفية ومضمون تطبيق هذه النقاط، وتوقيت ترجمة هذه الأمور.

نحن متفقون بأن يكون لسوريا جيش واحد وقسد جزء منه، ولكن بأي طريقة سيتم دمج قسد مع وزارة الدفاع السورية. قسد متواجدة منذ عشرة أعوام وتتألف من كافة مكونات شمال وشرق سوريا، ولديها العديد من المؤسسات العسكرية التابعة لها، وهناك أيضاً يجري التحضير لبناء قوة جديدة وليست قوة موحدة سابقاً وعلينا الانضمام إليها، أن يكون هناك جيش جديد بحاجة إلى وقت وعمل كثير. هناك خلاف على التوقيت بيننا وبينهم حول المدة التي يتوجب فيها تشكيل هذا الجيش، وأيضاً حول كيفية تفعيل المعابر المغلقة ضمن مناطق الإدارة الذاتية، ولهذا اللقاءات ستبقى مستمرة.

حالياً هناك اشتباكات واقتتال في سد تشرين، والسد مؤسسة وطنية وتخص سوريا بشكل عام، ولهذا يتوجب حل هذه المشكلة مع إدارة دمشق، كما قلت سابقاً في الخطوط الأساسية نحن متفقون وليس هناك أي خلاف بيننا، والأهم هناك نية الحوار بين الطرفين ولهذا يجب أن تجري الأمور بشكل متأن وبصبر تام. هناك بعض الأطراف تحاول العمل على استعجال الأمر، ولكننا نرى بأن أي عمل يجري بشكل مستعجل يمكن أن يكون له نتائج سلبية، نحن نقول بأن الأمور يجب أن تُحل خطوة بخطوة دون التفكير بالوقت لكي تكون ذات أساس متين، وألا تكون مرة أخرى سبباً في ظهور المشاكل مجدداً.

نعمل على كيفية ضم هذه المنطقة للعملية السياسية

أيضاً، حالياً نعمل على كيفية ضم هذه المنطقة للعملية السياسية، ويتوجب عليهم أيضاً أن يكونوا واضحين في هذا السياق، كيف سننضم إلى الحوار الوطني الذي سيعقد أو للحكومة الانتقالية التي يقولون بأنها ستتشكل في غضون شهرين أو ثلاثة، ما هو مكاننا في هذه الحكومة. يجب أن يتم توضيح هذه النقاط. أيضاً على أي مبادئ ستبنى سوريا المستقبل، هل هي ديمقراطية أم لا، وما هو شكل الدولة، فهي تخص كافة السوريين.

بالمحصلة يمكنني القول بأننا متفقون بأن يحل الوضع السوري عبر الحوار، وسد الطريق أمام الجهات التي تحاول

بث الفتنة، وهناك تشجيع من قبل الأطراف والقوى الدولية من أجل العمل في سياق الحوار، ومن أجل أن نكون متواجدين في دمشق وهم أيضاً كحكومة دمشق يكون لديهم ممثلون في مناطقنا.

قبل عدة أيام جرى لقاء، شاركنا معهم وجهة نظرنا، وهم أيضاً قدموا بعض المطالب، وبدورنا نحن أرسلنا لهم مطالبنا، وأعتقد بأنه سيتم الرد علينا وعند توضيح بعض النقاط، يمكننا أن نعقد اجتماعات على مستوى القيادة العامة بيننا وبينهم، من أجل العمل على تنفيذ بعض الخطوات العملية، ولكن يجب أن يتم النقاش على الخطوات التي سيتم تنفيذها وتوضيحها فيما بيننا.

لدي ثقة بأنه من الآن يمكننا العمل على بعض النقاط ومنها مسألة محاربة الإرهاب وداعش، وهناك مخيم الهول حيث يتواجد فيه الآلاف من أبناء الداخل السوري، ولهذا يتوجب أن يتوجه وفد أو هيئة من دمشق إلى مناطقنا لإجراء التنسيق فيما بيننا وبين إدارة مخيم الهول وتوضيح كيفية إعادتهم إلى مناطقهم، ودراسة فتح المعابر ومنها قامشلو وتل كوجر، كون المعابر مرتبطة بالحكومة في دمشق.

أسباب كثيرة لهذا التناقض في التصريحات

*** صدرت تصريحات متضاربة من مسؤولي إدارة هيئة تحرير الشام حول قوات سوريا الديمقراطية، بعضها تتحدث عن حوار قائم، وأخرى تدعو لحل القوات وتسليم السلاح. كيف تقيمون هذه التصريحات؟ وماذا يمكنكم الاستنتاج من ذلك؟**

-هناك أسباب كثيرة لهذا التناقض في التصريحات، هناك ضغط يُمارس عليهم وهناك مطالب من القوى الدولية والدول الإقليمية، وهناك تحديات على أرض الواقع، بالنسبة لنا الأهم هي تصريحات قيادة هيئة تحرير الشام السيد أحمد الشرع. لدينا قنوات اتصال مباشرة مع قيادة الهيئة وإدارة دمشق، وهناك أطراف تتحرك فيما بيننا وتتواجد في دمشق وتأتي إلينا، علاقاتنا تجري على مستوى القيادة، في هذا الإطار لا أعتقد بأنه يوجد أي خلاف بيننا فيما يخص الحوار واستمراره.

تحقيق الوحدة الكردية في هذه المرحلة مهم للغاية أكثر من أي وقت مضى

*** فيما يتعلق بوحدة الصف الكردي في الإقليم، وخاصة بعد زيارتكم الأخيرة إلى هولير ولقاء قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، هل التقيتم مع أطراف كردية أخرى؟ ما موقف تلك الأطراف على حدة لو سمحتم؟ ما هي آخر المستجدات في هذا الملف (وحدة صف الأحزاب الكردية في سوريا)؟**

-الزيارة التي قمنا بها إلى هولير كانت خاصة، لم تحصل خارج إطار هذه الزيارة أي اجتماعات أخرى، لكن جرت مكالمات هاتفية بيننا وبين رئيس إقليم كردستان نيجرفان بارزاني، وكما تعلمون تربطنا علاقات برئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني ونحن على تواصل مستمر معه. عموماً هذه مرحلة جديدة بالنسبة للجميع وللکرد أيضاً ولذا يجب أن يتم خطو خطوات، فتحقيق الوحدة الكردية في هذه المرحلة مهم للغاية أكثر من أي وقت مضى.

نحن في قوات سوريا الديمقراطية ما يهمنا ليس الشعب الكردي فقط بل كافة مكونات شمال وشرق سوريا، هناك بعض الجهات وبشكلٍ ممنهج تسعى لحصر قضية شمال وشرق سوريا بالکرد فقط، هذا غير صحيح. كافة مكونات



المنطقة تحارب منذ عشر سنوات في خندق واحد، وسالت دماء كافة المكونات في نفس الخندق، قوات سوريا الديمقراطية مكونة من أبناء كافة مكونات شمال وشرق سوريا.

سوف نستمر في نضالنا من أجل ضمان حقوق مكونات شمال وشرق سوريا في سوريا المستقبل، ومحاولتنا في هذا الإطار ستبقى مستمرة، لكن هذا لا يعني أن نضع القضية الكردية على طرف، على العكس كلما تحلى الكرد بالقوة في هذه المرحلة ووجدوا صفوفهم وأصواتهم، سوف نصل إلى أهدافنا ونحمي مكتسباتنا، هناك حاجة ملحة واحتياج كبير أكثر من ذي قبل لتحقيق الوحدة الكردية.

موقف إقليم كردستان إيجابي

إن موقف إقليم كردستان إيجابي، وهم يريدون أن يقدموا المساعدة لروج آفا وشمال وشرق سوريا في حوارنا ومفاوضاتنا مع دمشق، باعتقادي هذا موقف إيجابي ومهم في هذه المرحلة، كما يجب على جميع القوى الكردستانية أن تقف إلى جانب روج آفا حتى تضمن روج آفا حقوقها. إن دعم ومساندة إقليم كردستان لروج آفا في هذه المرحلة مهمة للغاية وما يحدث في هذا الشأن للآن جيد.

من الضروري في الأيام القادمة أن تجتمع الأحزاب السياسية الكردية في روج آفا، فمن جهتنا ناقشنا هذا الموضوع أثناء زيارتنا إلى هولير وكان أحد المحاور الرئيسة كما أنه يحظى بدعم من هولير أيضاً.

في إطار ما خرجنا به من زيارتنا، سوف نجتمع بالقوى الكردية في روج آفا في الأيام القادمة، وسوف نحاول توحيد موقفها وبرنامجه السياسي بشأن الكرد في روج آفا، وتشكيل هيئة موحدة باسم الكرد للذهاب إلى دمشق لإجراء المفاوضات، ومن شأن هذا أن يدعم موقف الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بشأن قضية شمال وشرق سوريا. قنوات التواصل بيننا مستمرة ولم تنقطع، هناك أجواء إيجابية، الجميع جاهزون من أجل ذلك. إننا بانتظار وضع برنامج للاجتماعات، والاجتماع مع جميع الأطراف، وجمعهم على طاولة واحدة لمناقشة المواضيع.

في وقت سابق من عام ٢٠٢٠، حصلت اجتماعات بينهم وكانت لديهم رؤى سياسية مشتركة، ووفقاً للأوضاع فإنه يجب أن يجتمعوا مجدداً لإجراء بعض التعديلات. يجب عليهم أن يوحدوا مطالبهم وتحديد ما يريدونه. هدف الحوارات بالأساس، تشكيل هيئة موحدة باسم روج آفا للذهاب إلى دمشق والمطالبة بحقوقهم. أولاً أن يتفقوا على برنامج موحد والذهاب إلى دمشق لطرح مطالباتهم على إدارة دمشق.

باعتقادي أن هذا أمر ملح وضروري من جهة، ومن جهة أخرى فإن الظروف مواتية للقوى الكردية للاتفاق، ونحن سنساعدنا في هذا الأمر حتى النهاية.

نعم، في أقرب وقت، في الأيام القليلة المقبلة، أعتقد أننا قد نبدأ غداً بعقد هذه الاجتماعات.



الإرهاب والاستهدافات لن تنال من عزيمة وإرادة شعبنا

بيان إلى الرأي العام

تستمر دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها في هجماتها على مناطقنا مرتكبة مجازر بحق المواطنين واستهداف للبنى التحتية ومنازل وأملاك المواطنين حيث ارتكبت مجزرتين مروعتين يوم الثلاثاء المصادف في ٢٨ من شهر كانون الثاني لعام ٢٠٢٥ في كل من بلدة صرين في مقاطعة الفرات عبر استهداف طيرانها الحربي لسوق شعبية وأسفر عن الاستهداف العدواني استشهاد ١٢ شهيدا وجرح ١٣ مدنيا والحاق اضرار كبيرة بممتلكاتهم من جهة اخرى استهدفت طيرانها المسير منزلا في قرية ام حرمل التابعة لمدينة زركان بمقاطعة الجزيرة أسفر عن الاستهداف استشهاد ثلاثة مواطنين من عائلة واحدة بينهم طفل وإصابة ثمانية آخرين بينهم نساء وأطفال وتدمير منزلهم.

هذه المجازر تضاف إلى سلسلة المجازر التي ارتكبتها الاحتلال التركي ومرتزقته ضد مناطقنا وشعبنا الآمن على مدار السنوات، وماهي إلا استمرارية لنهج الإبادة والإرهاب التي تمارسها بهدف النيل من إرادة شعوب شمال وشرق سوريا واستهداف لمشروعها الديمقراطي، بغية تحقيق أطماعها الاحتلالية ومساعدتها لإعادة إحياء داعش من جديد في المنطقة،

وهي بهذه الاستهدافات والمجازر المرتكبة مستمرة في انتهاكاتها لكافة العهود والمواثيق الدولية. إننا في المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD في الوقت الذي نتقدم بأحر التعازي لعوائل الشهداء ومع تمنياتنا بالشفاء العاجل للجرحى؛ في الوقت نفسه ندعو المجتمع الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات الحقوقية والإنسانية الدولية للخروج عن صمتها والتدخل الفوري لوقف هذه المجازر وسياسات الإبادة الممنهجة للاحتلال التركي ومرتزقته بحق شعبنا الآمن، وتشكيل اللجان المختصة لتقصي الحقائق وتوثيق هذه المجازر ومحاسبة الفاشية التركية ومرتزقتها.

كما نؤكد بأن هذه الاستهدافات والإرهاب الممارس لن تنال من عزيمة وإرادة شعبنا المقاوم بجميع مكوناته، وستزيده إصراراً وعزيمةً لتصعيد النضال والمقاومة والتلاحم حتى تحقيق أهداف ثورتنا وإنهاء الاحتلال والإرهاب.

المجد والخلود لشهداء الحرية

والشفاء العاجل للجرحى

المجلس العام لحزب الاتحاد الديمقراطي

٢٩ يناير، ٢٠٢٥



تنصيب الشرع رئيساً انتقالياً.. وحل الجيش السوري وإلغاء الدستور

إدارة العمليات العسكرية تلقي بيان إعلان انتصار الثورة السورية

أعلن المتحدث باسم إدارة العمليات العسكرية في سوريا حسن عبد الغني مساء الأربعاء تعيين أحمد الشرع رئيساً للبلاد في المرحلة الانتقالية.

وقال عبد الغني «نعلن تولية السيد القائد أحمد الشرع رئاسة البلاد في المرحلة الانتقالية، ويقوم بمهام رئاسة الجمهورية العربية السورية، ويمثلها في المحافل الدولية».

ونقلت وكالة (سانا) عن عبد الغني قوله إنه تم تفويض الشرع بـ«تشكيل مجلس تشريعي مؤقت للمرحلة الانتقالية، يتولى مهامه إلى حين إقرار دستور دائم للبلاد ودخوله حيز التنفيذ».

كما أعلنت الإدارة الجديدة في سوريا حلّ الجيش والأجهزة الأمنية من عهد بشار الأسد، حيث قال عبد الغني «نعلن حل جيش النظام البائد، وإعادة بناء الجيش السوري على أسس وطنية»، و«حل جميع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام البائد.. وجميع الميليشيات التي أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة تحفظ أمن المواطنين».

وأضاف «تحل جميع الفصائل العسكرية، والأجسام الثورية السياسية والمدنية، وتدمج في مؤسسات الدولة».

ابرز ماجاء في بيان الناطق باسم إدارة العمليات العسكرية العقيد حسن عبد الغني:

* * * نهنئ شعبنا السوري العظيم بانتصار ثورته المباركة التي تشكل الشرعية الناطقة باسمه
* * * نعلن انتصار الثورة السورية العظيمة، واعتبار الثامن من كانون الأول من كل عام يوماً وطنياً
* * * إلغاء العمل بدستور سنة ٢٠١٢، وإيقاف العمل بجميع القوانين الاستثنائية
* * * حل مجلس الشعب المشكل في زمن النظام البائد، واللجان المنبثقة عنه.
* * * نعلن حل جيش النظام البائد، وإعادة بناء الجيش السوري على أسس وطنية
* * * نعلن حل جميع الأجهزة الأمنية التابعة للنظام البائد، بفروعها وتسمياتها المختلفة، وجميع الميليشيات التي
أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية جديدة تحفظ أمن المواطنين
* * * نعلن حل حزب البعث العربي الاشتراكي، وأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وما يتبع لها من منظمات
ومؤسسات ولجان، ويحظر إعادة تشكيلها تحت أي اسم آخر، على أن تعود جميع أصولها إلى الدولة السورية.
* * * تحل جميع الفصائل العسكرية، والأجسام الثورية السياسية والمدنية، وتدمج في مؤسسات الدولة
* * * نعلن تولية السيد القائد «أحمد الشرع» رئاسة البلاد في المرحلة الانتقالية، ويقوم بمهام رئاسة الجمهورية
العربية السورية، ويمثلها في المحافل الدولية
* * * تفويض السيد رئيس الجمهورية بتشكيل مجلس تشريعي مؤقت للمرحلة الانتقالية، يتولى مهامه إلى حين
إقرار دستور دائم للبلاد ودخوله حيز التنفيذ

الشرع: أولويات سوريا هي ملء فراغ السلطة

وكان قائد الإدارة الجديدة في سوريا أحمد الشرع قد قال في وقت سابق من الأربعاء إن أولويات سوريا اليوم تتمثل
بملء فراغ السلطة والحفاظ على السلم الأهلي وبناء مؤسسات الدولة، والعمل على بناء بنية اقتصادية تنموية واستعادة
سوريا لمكانتها الدولية والإقليمية.
وأكد الشرع خلال انطلاق فعاليات مؤتمر إعلان انتصار الثورة السورية وسط حضور موسع من فصائل إدارة العمليات
العسكرية وقوى الثورة السورية في قصر الشعب بدمشق على «الحفاظ على السلم الأهلي من خلال السعي لتحقيق
العدالة الانتقالية ومنع مظاهر الانتقام».
وأضاف الشرع «قبل بضعة أشهر تهيأت لي دمشق كالألم المتفانية ترمق أبناءها بعين المستغيث المعاتب وهي
تشكو الجراح والذل والهوان تنزف دماً وتكابح على الألم وتكاد تهوي وهي تقول أدركوا أمتكم، وكسرنا القيد بفضل الله
وحرر المعذبون ونفضنا عن كاهل الشام غبار الذل والهوان وأشرقت شمس سوريا من جديد، هلّل الناس وكبروا فكان
الفتح المبين والنصر العظيم».
وشدد الشرع على أن «الصفة المتعارف عليها في الحرب والمعركة العسكرية هي الخراب والدمار وسفك الدماء غير
أن نصر سوريا تحقق وملؤه الرحمة والعدل والإحسان عند القدرة».
وأكد قائد إدارة سوريا الجديدة أن «ما تحتاجه سوريا اليوم أكثر مما مضى فكما عزمنا في السابق على تحريرها فإن
الواجب هو العزم على بنائها وتطويرها».

رؤى و قضايا عالمية



FOREIGN
AFFAIRS

مايكل برينيس وفان جاكسون:

ترامب والعصر الجديد من القومية

تركيبة خطيرة على أمريكا والعالم

مجلة «فورين افيرز» الأمريكية / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

كما حدث في عام ٢٠١٦، دفعت رئاسة دونالد ترامب
المعلقين داخل واشنطن وخارجها إلى التفكير في اتجاه
السياسة الخارجية الأمريكية.
وتكثر الأسئلة حول كيفية تعامل ترامب مع الصين

عودة ترامب إلى البيت الأبيض تعزز مكانته في التاريخ كشخصية تحويلية

وبدلاً من التشكيك في هذا العصر الجديد من القومية أو تحديه، ساهمت واشنطن فيه.

في إدارة كل من ترامب والرئيس جو بايدن، كانت الولايات المتحدة منشغلة بتعزيز القوة الأمريكية مع تقييد التقدم الصيني وبدلاً من إعطاء الأولوية لخلق فرص العمل أو النمو الاقتصادي على مستوى العالم، نشرت واشنطن التعريفات الجمركية وضوابط التصدير لإضعاف القوة الاقتصادية للصين مقارنة بالولايات المتحدة.

وقد أفسح التحول العالمي إلى الطاقة الخضراء الذي يعالج جذور أزمة المناخ المجال لمحاولة سياسية مثيرة للجدال وعابرة لتوسيع إنتاج المركبات الكهربائية في الولايات المتحدة.

وتجاوزت مرونة سلسلة التوريد الترابط الاقتصادي المتبادل، حيث حل محل منطق «المد الصاعد الذي يرفع كل القوارب» سباق للمطالبة بحصة أكبر من فطيرة الاقتصاد العالمي المتقلصة. ومن خلال الفشل في رؤية عدم الاستقرار والعنف وضائقة الديون في الجنوب العالمي على أنها مرتبطة بمشاكل البلدان ذات الدخل المرتفع، تعمل الولايات المتحدة على تفاقم انتشار القومية في الخارج.

إن هذا العصر القومي الجديد يمكن تمييزه في التحول نحو «منافسة القوى العظمى» - وهي عبارة غامضة تؤطر الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة تجاه الصين. لكن المنافسة بين القوى العظمى تغلق الباب أمام إمكانية الولايات المتحدة لبناء عصر دولي جديد

وروسيا، وكذلك الهند والقوى الناشئة في الجنوب العالمي. وتتجه السياسة الخارجية الأمريكية إلى فترة من عدم اليقين، حتى ولو كانت فترة ولاية ترامب الأولى توفر نقطة مرجعية واضحة لكيفية إدارته لدور الولايات المتحدة في العالم في السنوات المقبلة.

عودة ترامب إلى البيت الأبيض تعزز مكانته في التاريخ كشخصية تحويلية، فقد شكل الرئيس فرانكلين روزفلت ورونالد ريجان «عصوراً» مميزة من تاريخ الولايات المتحدة - فقد أعاد تعريف دور الحكومة في حياة الأمريكيين وأعاد صياغة السياسة الخارجية الأمريكية بطرق دائمة.

وكانت رئاسة روزفلت، التي أدت إلى نشوء نظام متعدد الأطراف بقيادة الولايات المتحدة، بمثابة بشرى بفجر «القرن الأمريكي». لقد سعى ريجان إلى تعظيم القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية؛ وكان عصره «السلام من خلال القوة».

وقد تأرجحت الإدارات التي أعقبت الحرب الباردة بين هاتين الرؤيتين، فأخذت في كثير من الأحيان عناصر من كل منهما. ويريث ترامب بقايا هذه العصور، لكنه يمثل أيضاً عصراً جديداً: عصر القومية.

الدافع التقليدي لواشنطن لتقسيم العالم إلى ديمقراطيات واستبداديات يحجب التحول العالمي نحو القومية الذي بدأ مع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ وأدى إلى الحمائية، وتشديد الحدود، وانكماش النمو في العديد من أجزاء العالم.

والواقع أن نهضة القومية - وخاصة القومية الاقتصادية والقومية العرقية - ميزت الشؤون العالمية منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما شهد العالم ارتفاعاً في شعبية الشخصيات القومية، بما في ذلك رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، وزعيمة اليمين المتطرف الفرنسية ماريين لوبان في فرنسا، وترامب.

غير المستدامة من خلال تعزيز قوة الولايات المتحدة على حساب العالم الأوسع.

إحياء القومية

عندما هزمت الولايات المتحدة وحلفاؤها قوى المحور في عام ١٩٤٥، أدرك القادة الأمريكيون أن النظام الإمبراطوري القديم لم يعد يخدم مصالح السلام العالمي. لقد أثبتت عصبة الأمم عجزها مع تحول القوى العظمى إلى الاكتفاء الذاتي والحماية في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، مما أدى إلى تأجيج القومية التي دفعت الأنظمة الاستبدادية في ألمانيا وإيطاليا واليابان إلى الحرب.

في عام ١٩٤٥، خشي روزفلت أنه عندما يتوقف إطلاق النار، سيسعى الحلفاء إلى حماية مصالحهم الخاصة من خلال التحول إلى الداخل، كما فعلوا بعد الحرب العالمية الأولى.

في خطابه عن حالة الاتحاد في ذلك العام، قال إن الولايات المتحدة يجب أن تعمل من أجل «إقامة نظام دولي قادر على الحفاظ على السلام وتحقيق العدالة الكاملة بين الأمم على مر السنين».

يعتمد هذا النظام الجديد، كما رآه روزفلت، على المؤسسات المتعددة الأطراف التي جندت القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية نيابة عن الشركاء العالميين الذين احتاجوا إلى الأمن والازدهار في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد حدد روزفلت المصلحة الوطنية بمصطلحات عالمية - في الحفاظ على نظام متعدد الأطراف يجعل العالم آمناً للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. وعلى الرغم من أن أجزاء كبيرة من العالم ما بعد الاستعماري ظلت متخلفة، وأن المؤسسات المتعددة الأطراف استفادت بشكل غير متناسب من أغنى الدول، فقد كان هناك مجال للاقتصادات غير الشيوعية الناشئة في آسيا

التحول العالمي نحو القومية بدأ مع الأزمة المالية في 2008

على غرار روزفلت بعد الحرب العالمية الثانية.

كما أنها تحافظ على الوضع الراهن غير المتناغم، القائم على تفوق الولايات المتحدة، والذي لم يعد موجوداً ويحد من الخيال السياسي اللازم لتوليد عالم أكثر سلاماً واستقراراً.

لقد كلف الانشغال الذي دام عقدًا من الزمان بالمنافسة بين القوى العظمى الولايات المتحدة وقتًا ثمينًا وزخمًا لبناء نظام دولي جديد بطرق تحد من الصراعات وتحفز الدول على رفض النفوذ الاقتصادي والعسكري لبكين.

لا شك أن بكين تشكل تهديدات للديمقراطيات وحقوق الإنسان والأمن السيبراني في مختلف أنحاء العالم. ولكن النظر إلى هذه التهديدات من خلال منظور المنافسة بين القوى العظمى دفع بعض المراقبين إلى تقديم الصين باعتبارها خطراً وجودياً على قدم المساواة مع الاتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة. وقد أدى هذا النهج العدواني الذي يعتمد على مبدأ المحصلة الصفرية تجاه بكين إلى تفاقم مخاطر عصر القومية.

إذا كان لصناع السياسات الأمريكيين أن يعيدوا تنشيط دور الولايات المتحدة في العالم ويساهموا في تحقيق السلام والاستقرار في البلدان التي تعاني من انتهاكات حقوق الإنسان وعدم المساواة والقمع، فيتعين عليهم توسيع آفاقهم وتجنب عصر القومية هذا. ولن يتم حل المشاكل الملحة المتمثلة في تغير المناخ، والتراجع الديمقراطي، وعدم المساواة الاقتصادية، ومستويات الديون السيادية

بدا من التشكيك في عصر القومية أو تحديه، ساهمت واشنطن فيه

الأسواق الأمريكية، وأطلقت الصين مشروع بنية أساسية ضخماً لتشغيل عمالها والحفاظ على معدلات نموها. ولكن معظم الدول خرجت من الركود العظيم من خلال تراكم مستويات غير مستدامة من الديون السيادية. ومع فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطاً على المقترضين لم تكن تحظى بشعبية سياسية، لجأت حكومات الاقتصادات النامية إلى بكين باعتبارها المقرض المفضل.

ثم جاءت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. ومع ركود النمو العالمي، عرضت الولايات المتحدة عمليات إنقاذ البنوك والحماية للمستهلكين من أجل استقرار الأسواق الأمريكية، وأطلقت الصين مشروعاً ضخماً للبنية الأساسية لتشغيل عمالها والحفاظ على معدلات نموها. ولكن أغلب الدول خرجت من الركود العظيم من خلال تراكم مستويات غير مستدامة من الديون السيادية. ومع فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شروطاً على المقترضين لم تكن تحظى بشعبية سياسية، لجأت حكومات الاقتصادات النامية إلى بكين باعتبارها المقرض المفضل.

لقد خلق هذا الوضع – النظام الاقتصادي المتقلب وغير المتكافئ – فرصاً للسياسات القومية والسياسيين القوميين. وعندما فشلت العولمة في دفع نفس العائدات التي حققتها في تسعينيات القرن العشرين، ألقى الديماغوجيون باللوم على المهاجرين غير المسجلين والنخب التي ترأست نظاماً فاسداً وغير عادل. وترسخت

وأفريقيا لتأكيد مصالحها في نظام ما بعد الحرب. في عام ١٩٤٨، أزلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحواجز التجارية التي عززت الاقتصاد الياباني. في عام ١٩٦٤، نظمت البلدان المتحررة من الاستعمار نفسها داخل الأمم المتحدة في مجموعة أطلقوا عليها مجموعة ال-٧٧، بهدف تحدي إهمال الغرب للدول الأفريقية والآسيوية. واليوم، تواصل دول الجنوب العالمي اللجوء إلى الأمم المتحدة لتحقيق العدالة المناخية، ودعم القانون الدولي، ومحاسبة الشركات الخاصة على انتهاك قوانين العمل والبيئة.

النظام الاقتصادي المتقلب وغير المتكافئ يغذي السياسة القومية.

عندما انتهت الحرب الباردة، في عام ١٩٩١، أخضعت الولايات المتحدة المؤسسات الدولية للسعي إلى التفوق في عصر أحادي القطب.

ولكن مع هزيمة الاتحاد السوفييتي، لم يعد هناك بديل قابل للتطبيق للنظام العالمي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة. ونتيجة لهذا، أصبحت المؤسسات المتعددة الأطراف بمثابة ملحقات للقوة الأمريكية، حيث افتترضت الولايات المتحدة وأوروبا أن المثل الديمقراطية الليبرالية سوف تزدهر في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك في روسيا والصين.

كما أدت الحرب على الإرهاب بعد عام ٢٠٠١ إلى تآكل النزعة الدولية، حيث استخدمت الولايات المتحدة هيمنتها لإرغام الدول أو إقناعها أو تملقها للانضمام إلى حملاتها العسكرية، مع عدم مراعاة الكيفية التي قد تلحق بها تصرفات واشنطن الضرر بالعلاقات الأمريكية مع العالم غير الغربي.

ثم جاءت الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. ومع ركود النمو العالمي، عرضت الولايات المتحدة عمليات إنقاذ البنوك والحماية للمستهلكين لتحقيق الاستقرار في

الحرّة، على عصر جديد من الرأسمالية الحكومية، حيث عمل على مركزية الصناعة المصرفية وفرض سيطرة الدولة على الاستثمار الأجنبي. والآن تنظر بلدان الشرق الأوسط، في جهودها لردع تفوق الولايات المتحدة، إلى الصين كنموذج للشراكة معها وتقليدها. إن عصر المنافسة بين القوى العظمى هو عصر الدول القومية التي تعمل على تعزيز القوة الاقتصادية النخبوية من خلال السياسات القومية.

حرب باردة جديدة

في ولايته الأولى، تبنى ترامب واستفاد من إحياء القومية والمنافسة بين القوى العظمى. وفي حين قلل الرئيس باراك أوباما من أهمية المنافسة بين القوى العظمى، على اعتقاد بأن التعاون مع بكين يخدم المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، تبنت استراتيجية الأمن القومي لترامب لعام ٢٠١٧ سياسة خارجية «أمريكا أولاً» تؤكد على ازدهار الولايات المتحدة على حساب الصالح العالمي.

وكتبت الإدارة أن الولايات المتحدة «ستنافس وتنفذ المنظمات المتعددة الأطراف بحيث يتم حماية المصالح والمبادئ الأمريكية». وقد ترجم هذا إلى انسحاب الولايات المتحدة، ولو مؤقتاً، من منظمات مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واليونسكو، التي تعزز التعاون الدولي في التعليم والعلوم وغير ذلك الكثير.

كما انسحب ترامب من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى - وهي معاهدة ضبط الأسلحة التي أبرمها ريغان مع موسكو - واتفاقية باريس، وهي الاتفاقية العالمية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي.

كما أدى التركيز على المنافسة بين القوى العظمى إلى دفع ترامب إلى فرض تعريفات جمركية على الواردات

هذا العصر القومي الجديد يمكن تمييزه في التحول نحو منافسة القوى العظمى

القومية الاقتصادية في العديد من البلدان. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تصاعدت حدة الخطاب الشعبوي، حيث طلب القادة من شعوبهم البحث عن إجابات للمشاكل العالمية داخل حدودهم، وليس خارجها. وقد سعدت شخصيات مثل أوريان إلى السلطة من خلال انتقاد صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي. في عام ٢٠١٧، بصفته رئيساً للوزراء، زعم أوريان أن «التهدد الرئيسي لمستقبل أوروبا ليس أولئك الذين يريدون المجيء إلى هنا للعيش ولكن نخبنا السياسية والاقتصادية والفكرية العازمة على تحويل أوروبا ضد الإرادة الواضحة للشعب الأوروبي». انتشر الخطاب المناهض للهجرة، حيث ألقى القادة في جميع أنحاء العالم باللوم على المهاجرين في مشاكل بلدانهم.

لقد تحولت الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى السياسة الصناعية والرأسمالية التي تقودها الدولة لحماية اقتصاداتها من العولمة - وهو الاتجاه الذي قادته الصين وتتبعه الولايات المتحدة الآن بتدابير مثل قانون خفض التضخم وقانون CHIPS والعلوم.

في روسيا، تبنى الزعيم الاستبدادي فلاديمير بوتين أيديولوجية الإمبريالية القومية، وتعزيز الموارد الاقتصادية من خلال التوسع الحكومي. الواقع أن غزو موسكو لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ أدى إلى تآكل القاعدة العالمية ضد الغزو الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، أشرف رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي، الذي كان ذات يوم من دعاة الأسواق

عصر القومية هو عصر عقابي للدول ذات الدخل المنخفض

لشركات التكنولوجيا الأمريكية بشرط سحب استثماراتها من الشركات الصينية. وما أطلق عليه جيك سوليفان، مستشار الأمن القومي لبايدن، في البداية نهج «الفناء الصغير والسياج العالي» أصبح استراتيجية اقتصادية لاحتواء الصين وتفكيك الترابط بين الولايات المتحدة والصين في قطاعات التكنولوجيا العالية في الاقتصاد العالمي.

تقوض واشنطن تحالفاتها برفض المؤسسات الدولية.

لقد أدى التحول القومي في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن إلى تمكين الشركات ذاتها التي ساهمت في التفاوت الذي يغذي القومية. في إطار القومية الناشئة في واشنطن، استفادت أعمال شركة تيسلا في الصين من الرسوم الجمركية على المركبات الكهربائية، ليس فقط لأنها تتمتع بمكانة مهيمنة في سوق المركبات الكهربائية في الولايات المتحدة، ولكن أيضاً لأن رئيسها التنفيذي، إيلون ماسك، حصل على إعفاء من الرسوم الجمركية الأوروبية على المركبات الكهربائية المصنوعة في الصين التي تنتجها تيسلا (تسعة في المائة بدلاً من عشرين في المائة).

وفي الوقت نفسه، عاقبت هذه التعريفات نفسها المستهلكين وقطعت الطريق أمام الشركات المصنعة للتكنولوجيا الخضراء في الولايات المتحدة للتعاون

الصينية بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، مما أدى إلى اندلاع حرب تجارية أدت إلى تصعيد التوترات بين واشنطن وبكين وزيادة تكلفة المعيشة للمستهلكين الأمريكيين بنسبة تصل إلى ٧/١٪ في أجزاء من البلاد.

وعد بايدن بالابتعاد عن «أمريكا أولاً»، لكنه أيضاً استسلم في النهاية لعصر القومية. في أوائل عام ٢٠٢١، تعهد بايدن «بالبدء في إصلاح عادات التعاون وإعادة بناء قوة التحالفات الديمقراطية التي ضمرت على مدى السنوات القليلة الماضية من الإهمال».

لكن هذا الخطاب فشل في الترجمة إلى تعاون خارج إطار المنافسة بين القوى العظمى. وللحفاظ على التنافس بين الولايات المتحدة والصين، توسع بايدن في سياسات ترامب الحمائية.

وعلى الرغم من انحراف بايدن عن ترامب في تأكيده على التحالفات والشراكات، إلا أنه، مثل ترامب، كان يعتقد أن الغرض الأساسي من الحكم الاقتصادي الأمريكي هو تقييد قوة الصين مع تعظيم قوة الولايات المتحدة. وكما زعم المؤرخ آدم توز في مجلة لندن ريفيو أوف بوكس في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، سعى بايدن إلى «ضمان بأي وسيلة ضرورية، بما في ذلك التدخلات القسرية في قرارات التجارة والاستثمار الخاصة، أن يتم تقييد الصين وأن تحافظ الولايات المتحدة على تفوقها الحاسم».

ولتحقيق هذه الغاية، عزز بايدن بشكل كبير لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة، التي تراقب وتقييد الاستثمار الأجنبي لأسباب تتعلق بالأمن القومي؛ ووسع عدد الشركات الصينية المدرجة في القائمة السوداء لارتباطها بالجيش الصيني؛ وحافظ على التعريفات الجمركية الأولية التي فرضها ترامب والتي استهدفت الصين؛ وفرض تعريفات جمركية جديدة على تكنولوجيا أشباه الموصلات والطاقة المتجددة الصينية؛ وفرض قيود جديدة على الاستثمار الصيني في الولايات المتحدة؛ وجعل الاعتمادات الضريبية الجديدة متاحة

محاولة لتعزيز تفوق الدولار، دول مجموعة البريكس (التي تشكل أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم) برسوم جمركية على العملات. إن مثل هذه الإجراءات تعد بقطع الولايات المتحدة عن سلاسل التوريد العالمية مع زيادة تكلفة الاستهلاك للمستهلك الأمريكي. إن استخدام الإكراه للحفاظ على أولوية الدولار الأمريكي قد يفيد وول ستريت، ولكنه يؤدي أيضاً إلى توسيع العجز التجاري الأمريكي وتقويض قطاعات التصدير في الولايات المتحدة من خلال رفع السعر النسبي للسلع المصنعة في الولايات المتحدة في الأسواق الأجنبية. وأخيراً، عملت واشنطن في بعض الأحيان على تقويض تحالفاتها من خلال رفض المؤسسات الدولية عندما لا تخدم المصالح الوطنية الأمريكية. ومن خلال إرسال الذخائر العنقودية والألغام المضادة للأفراد إلى أوكرانيا، تواصل الولايات المتحدة كونها دولة شاذة تعمل على تقويض المعاهدات الدولية التي ترفض الانضمام إليها بشكل كامل، مثل اتفاقية الذخائر العنقودية (التي تضم ١١١ دولة طرفاً) ومعاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (التي تضم ١٦٤ دولة طرفاً، بما في ذلك الولايات المتحدة). كما عمل ترامب وبايدن على تآكل سلطة منظمة التجارة العالمية، حيث رفضا آلية تسوية المنازعات، وعرقلا تعيين قضاة استئناف جدد، وتجاهلا الشكاوى المقدمة ضدها بسبب انتهاكات قواعد السياسة الصناعية الأمريكية المختلفة، بما في ذلك التعريفات الجمركية الباهظة ودعم الشركات لإحباط النمو الاقتصادي في الصين والهند. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أصدر بايدن بياناً من البيت الأبيض ينكر شرعية المحكمة الجنائية الدولية في جميع الأمور المتعلقة بحرب الحكومة الإسرائيلية في غزة.

التعاون على حساب المنافسة

من المؤسف أن ترامب من المرجح أن يعيد تنشيط

سوف تنظر واشنطن إلى المنافسة مع الصين باعتبارها صراعاً وجودياً

الذي تشتد الحاجة إليه مع الشركات الصينية. استثمرت شركات الدفاع الناشئة في وادي السيليكون وشركات رأس المال الاستثماري عشرات المليارات من الدولارات في الذكاء الاصطناعي، والتي تسعى الآن إلى بيعها إلى البنتاغون، المشتري الوحيد لمنتجاتها. كانت إيماءات بايدن نحو التعددية بمثابة انحراف كبير عن القومية المتحمسة لإدارة ترامب الأولى، لكنها لم ترق إلى مستوى الأهمية الحقيقية. ولم تعكس جهوده في بناء التحالفات بداية عصر متعدد الأقطاب، بل كانت صراعاً أيديولوجياً بين الديمقراطية والاستبداد في حرب باردة جديدة مع الصين. إن الشراكة الأطلسية، وهي تحالف من الدول الساحلية يعود إلى عهد بايدن، تقدم مثلاً واضحاً. فعلى الرغم من أنها مصممة ظاهرياً لتحسين تغير المناخ في البلدان المطلة على ساحل المحيط الأطلسي، إلا أن المنظمة في نهاية المطاف هي جهد لتقييد صناعة صيد الأسماك غير القانونية في الصين وإغراء الدول الأفريقية بالابتعاد عن رأس المال الصيني.

عصر عقابي للدول

إن عصر القومية هو عصر عقابي للدول ذات الدخل المنخفض، لأنه يحد من الفرص المتاحة للولايات المتحدة لإقامة حسن النية والولاءات مع الدول الأفريقية والآسيوية.

حتى قبل توليه منصبه، استهدف ترامب، في

إدارة ترامب مستعدة للتعامل عسكرياً مع الأزمة في الشرق الأوسط

مضادة للغرب، يتعين على واشنطن أن تعترف بصحة مخاوفها وترحب بالنهج الجديدة التي تعطي الأولوية لأفريقيا والدول الآسيوية. كما أن الجنوب العالمي الأقوى من شأنه أن يكبح جماح القومية العرقية والسياسات المناهضة للمهاجرين، لأن الاقتصادات المرنة تجعل من الصعب دعم الحجة القائلة بأن المهاجرين «يسرقون» الوظائف ويستنزفون موارد الدولة.

لقد حان الوقت لكي تتجاوز الولايات المتحدة منطق المحصلة الصفرية العتيق المتمثل في المنافسة بين القوى العظمى.

وبدلاً من إهدار المزيد من الموارد في السعي إلى تحقيق التفوق، يتعين على واشنطن أن تجدد التزامها بتعزيز الاقتصادات وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

والواقع أن المصلحة الوطنية لا تكمن في التفوق على الصين في كل المجالات – بل تكمن في رؤية أممية تؤكد على التعاون بدلاً من المنافسة.

***مايكل برينيس هو المدير المشارك لبرنامج برادي جونسون في الاستراتيجية الكبرى ومحاضر في التاريخ بجامعة ييل.**

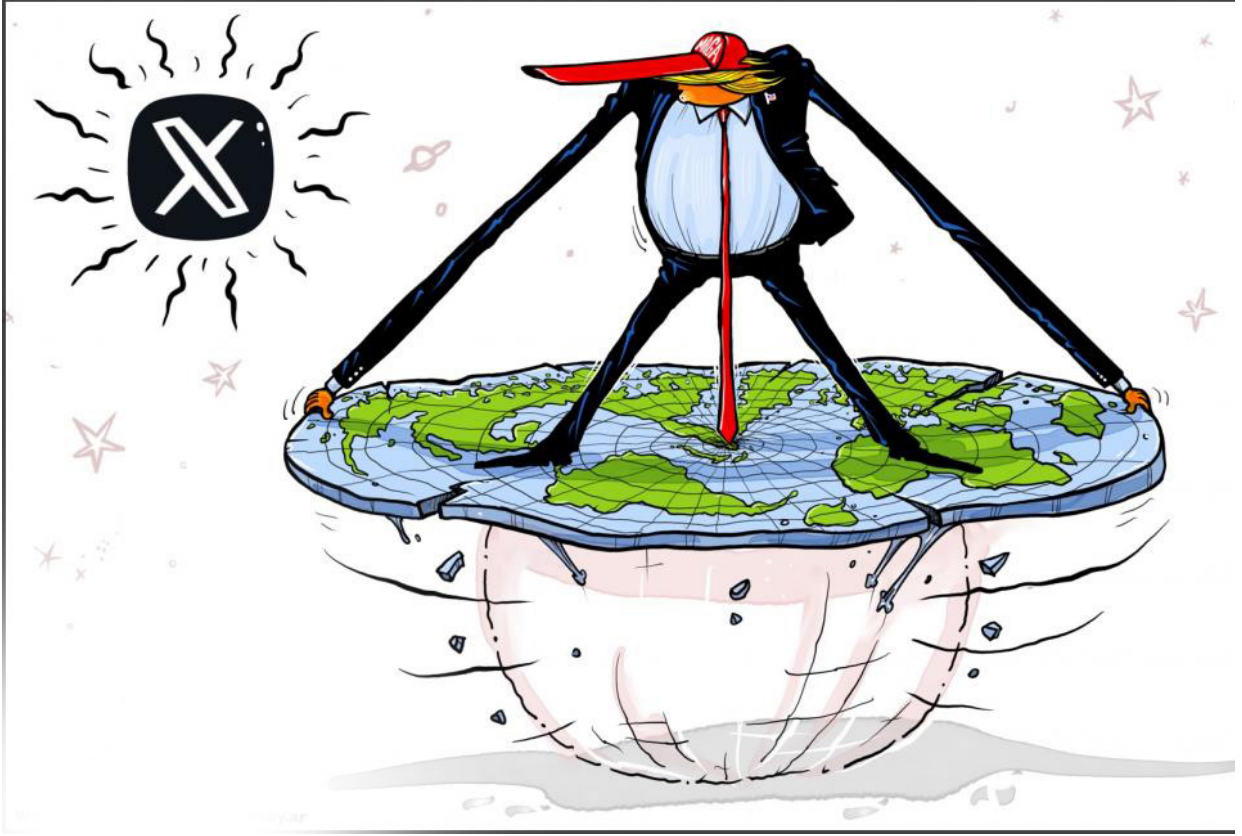
***فان جاكسون هو محاضر أول في العلاقات الدولية بجامعة فيكتوريا في ويلينغتون.**

وهما مؤلفا كتاب «خطر التنافس: كيف تهدد المنافسة بين القوى العظمى السلام وتضعف الديمقراطية».

السياسة الخارجية القومية. إن إدارته مستعدة للنظر إلى الأزمة في الشرق الأوسط باعتبارها صراعاً حضارياً يجب التعامل معه من خلال القوة العسكرية بدلاً من الدبلوماسية.

وسوف تعمل التحالفات في شرق آسيا كوكلاء مفيدين لتقييد نفوذ بكين. وسوف تنظر واشنطن إلى المنافسة مع الصين باعتبارها صراعاً وجودياً من شأنه أن يزيد من حدة المشاعر المعادية للمهاجرين في الداخل، مما قد يؤدي إلى جرائم الكراهية والعنف المتزايد ضد الأميركيين الآسيويين، كما حدث خلال فترة ولاية ترامب الأولى. وفيما يتصل بأمريكا اللاتينية، سوف يظل ترامب مهووساً بقصر النظر بتأميم الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، متخلياً عن فرصة التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتغير المناخ.

ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تريد معالجة مشاكل العالم بطريقة ذات مغزى، فيتعين على الاستراتيجية الأمريكية الكبرى أن تتحرر من عصر القومية. إن الرؤية الدولية الأوسع التي تعمل على تحسين وضع الجنوب العالمي، أو الأغلبية العالمية، تشكل أساساً أفضل كثيراً للنظام العالمي من المنافسة مع الصين، والتي لن يستفيد منها سوى قلة قليلة. وبدلاً من التعامل مع الدول الأفريقية والآسيوية باعتبارها يبادق في منافسة القوى العظمى مع بكين، يتعين على واشنطن أن تتصالح مع الكيفية التي يعمل بها تهميش البلدان ذات الدخل المنخفض على إعاقة النمو الذي يمكن أن يعزز مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ومن خلال العمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تستطيع الولايات المتحدة أن تجلب تخفيف أعباء الديون إلى الدول الأفريقية وإعادة هيكلة الاقتصادات المتعثرة للحد من الفساد وتعزيز الحقوق الديمقراطية. وبدلاً من السماح لمجموعة البريكس بالعمل كقوة



علي أنوزلا:

العالم وخطر حُكم الأوليغارشية

التي تحتكر المال والسلطة، ويكفي إلقاء نظرة على أعضاء الحكومة الفيدرالية الأمريكية الجديدة للتأكد من أن من يحكمون الولايات المتحدة اليوم هم رجال أعمال يحتكرون المال والنفوذ. وحسب تقارير صحافية، يضمّ مجلس وزراء ترامب ما لا يقل عن ١٤ مليارديراً وأربعة مليونيرات، يتصدّره إيلون ماسك الذي يصنّف أغنى رجل في العالم يملك ثروة تُقدّر بنحو ٤٢٩ مليار دولار، كما أن ترامب نفسه، وهو رجل أعمال، تقدّر ثروته بأكثر من ٦٨ مليارات دولار، ويقدر الخبراء القيمة الإجمالية لثروات أعضاء إدارته الأثرياء بما يعادل أو يفوق الناتج المحلي لعدّة دول، بما فيها فنلندا وتشيلي ونيوزيلندا.

صورة أبطارة التكنولوجيا الرقمية وأثرياء أمريكا داخل مبنى الكابيتول في حفل تنصيب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، يوم ٢٠ يناير/ كانون الثاني الجاري، ليست مثيرة للتعليقات المختلفة التي حفلت بها منصات التواصل الاجتماعي فحسب، وإنما هي ذات رمزية عالية، لأنها تكشف عن التحالف الخطير بين هؤلاء الأغنياء الذين يملكون ثروات هائلة ورئيس ديماجوجي على رأس أعظم دولة. إنها الصورة الأكثر اختزالاً وتكثيفاً لمعنى حكم الأوليغارش، كما تحدّث عنه فلاسفة اليونان، مثل أفلاطون وأرسطو قبل آلاف السنين.

التعريف البسيط لكلمة «أوليغارشية»، هو حكم الأقلية

منح الحرية الكاملة للذئاب غالبًا ما تعني إفناء الأغنام

كثيرين، فإن الدكتاتور الألماني أدولف هتلر استعان، في حملة حزبه الانتخابية عام ١٩٣٣، للفوز بمنصب المستشار الألماني، بمجموعة من رجال الأعمال الأثرياء الألمان أصحاب الشركات الصناعية الألمانية الكبرى الذين دعموا حملة الحزب النازي، ما مكّنه من الحصول على أغلبية الثلثين داخل البوندستاغ (البرلمان) الألماني، ما مكّن الدكتاتور النازي من إقرار السلطات التي منحها لنفسه، والنهائية الكارثية لحكمه يعرفها الجميع.

ولا حاجة للعودة إلى ألمانيا النازية، فقد شهد العالم في العقود الماضية حروباً وكوارث عديدة سببها حكم «المجمّع الصناعي العسكري» في الولايات المتحدة مجسداً في التحالف بين صنّاع القرار الأمريكي وأرباب صناعة الأسلحة في أمريكا طوال العقود الماضية.

ومستقبلاً يجب توقع كوارث أسوأ قد تنتج عن هذا التحالف الجديد المخيف بين ترامب و«المجمّع الصناعي التكنولوجي» الذي يمثله أباطرة الصناعات التكنولوجية الحديثة الملتفون حوله.

يجب ألا يُخدَع أحدٌ بخطاب ترامب الشعبي الذي تبنّى الدفاع عن مصالح الطبقتين، العاملة والمتوسطة، خلال حملته الانتخابية، ووعده الأمريكيين بعصر ذهبي، وبمزيد من الرخاء والازدهار الاقتصادي، وتعهد بإنهاء الحروب في العالم وإعادة السلم والأمن إلى العلاقات الدولية، ووصف نفسه بصانع سلام، فهذا الخطاب من

وخارج حكومته، وبعيداً عن أمريكا في أوروبا والهند والصين، يسعى ترامب إلى جذب مليارديرات آخرين إلى مدار مجرّته لتشكيل ما يشبه حكومة عالمية من المليارديرات الذين يحتكرون المال والسلطة، فقد فاقت الثروة المتراكمة للأثرياء الذين حضروا حفل تنصيبه، من جميع أنحاء العالم، عدة تريليونات من الدولارات، قدرها مراقبون بأكثر من الناتج الخام لقارة مثل أفريقيا.

لم يعد حكم الأوغارشية الأمريكية الحالية شيئاً متوهماً، فقد حدّر منه الرئيس جو بايدن، غير المأسوف على نهاية ولايته، لما يمثله من تهديدٍ للديمقراطية والحزبيات الأساسية، ولتعادل الفرص أمام الجميع، كما حدّر منه الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيفليتز، الحائز جائزة نوبل، الذي يرى في تحالف ترامب مع المليارديرات خطراً كبيراً يهدّد أسس الديمقراطية الأمريكية وقيمها.

وقبلهما سبق للسيناتور الديمقراطي اليساري، بيرني ساندرز، حتى قبل إعادة انتخاب ترامب، أن حدّر من التهديد المتزايد لحكم الأقلية التكنولوجية، لكن القليلين كانوا يصدّقونه حتى رأوا طبقة من المليارديرات تسيطر على حكومة بلادهم.

تبدأ خطورة حكم الأوليغارشية من تضارب المصالح الناتج عن زواج السلطة بالمال، لكنها تنتهي دائماً، كما سبق أن حدّر من ذلك أرسطو، بالطغيان والاستبداد. ولإنعاش الذاكرة فقط، وبدون مقارنات، لأنها ستُربَع

اختطف ترامب الحزب الجمهوري، ويسعى إلى أن يختطف امريكا والعالم

بضمّ أراضٍ جديدة في أوروبا ومساحات جديدة في المستعمرات الأوروبية لفرض سيطرة الفوهرر (القائد) على العالم. قد تبدو المقارنة مبالغاً فيها ومستفزة، لكن المستبدين يصنعون هكذا من عدم، بل من الاستهانة بأفعالهم وتصرفاتهم التي قد تبدو مجنونة، بل سخيفة أحياناً، قبل أن يتحولوا إلى مَرَدّة يهدّدون السلم والأمن العالميين.

حقيقة وجود رئيس ثري شعبي ديمagogي لا يُخفي معاداته المؤسسات الديمقراطية على رأس أقوى بلد، يحيط نفسه بمجموعة من الأثرياء المتلهفين إلى مضاعفة ثروتهم، مدعاة لإثارة القلق.

وعندما نعلم أن أيديولوجيتهم اكتسبت قدراً من المصداقية في بعض الدوائر المؤثرة داخل مجتمعهم، وصارت سائدة بين عامة الناس، فهذا يستدعي دقّ ناقوس الخطر قبل فوات الأوان، لأن ما يفكر فيه أعضاء حكومة الأوليغارش الامريكية، وما يخطط له قادتها من أفكار غريبة وجهنمية تهدّد مستقبل ملايين البشر، بل مستقبل الأرض التي لم تعد ثرواتها تسدّ شراحتهم المرضية لتكديس الثروة، ألم يضعوا من بين أهداف حكومتهم غزو المَرِيخ لاستغلال ثرواته؟! أليس هذا أحد بوادر جنون العظمة للحالات المرضية التي تستعد لحكم العالم؟!

صحيفة* العربي الجديد

مستلزمات الديماغوجية التي يستعملها المستبدون لإغراء البسطاء من الناس، لكن من الواضح تماماً أن أولويته اليوم هي تثبيت نفسه حاكماً مستبداً يُحيط نفسه بطبقة من المليارديرات الشّرهين العازمين على ملء جيوبهم ومضاعفة ثروتهم، وإلا ما الغاية من دعمهم ترامب إذا لم يَعدّهم بمنح الحرية الكاملة لشركاتهم العابرة للقارات لزيادة احتكارها وتحكمها في الاقتصاد العالمي.

وكما يقول المفكر السياسي البريطاني، الروسي المولد، ايزايا (أشعيا) برلين، إن منح «الحرية الكاملة للذئاب غالباً ما تعني إفناء الأغنام»، وكذلك منح الحرية الكاملة للشركات العابرة للقارات يقتل بصيص الأمل عند الأشخاص العاديين في جميع أنحاء العالم.

اختطف ترامب الحزب الجمهوري، وهو في طريقه إلى اختطاف امريكا، ويسعى إلى أن يختطف العالم بإملاء قراراته على الجميع متحدياً سيادة الدول والقانون الدولي، كما فعل في أثناء التوقيع المسرحي على قراراته الغرائبية الأولى يوم تنصيبه، عندما أعلن تغيير اسم خليج المكسيك، وإعادة سيادة امريكا على قناة بنما، وتصريحاته حول ضم كندا وجزيرة غرينلاند الدنماركية. وأخيراً، وليس آخراً، تصريحه المستفز بتطهير غزّة من سكانها وترحيلهم إلى الأردن ومصر.

راودت الأحلام نفسها هتلر الذي نظر في كتابه «كفاحي» لضرورة توسيع المجال الحيوي للرايخ الألماني،



«DeepSeek» التي قلبت سوق الأسهم رأساً على عقب

إذا كان هذا صحيحاً، فإنه يثير تساؤلات حول المبالغ الضخمة من المال التي تقول شركات التكنولوجيا الأمريكية إنها تخطط لإنفاقها على مراكز البيانات والرقائق الكمبيوترية اللازمة لتشغيل المزيد من التطورات في الذكاء الاصطناعي.

ما هو «DeepSeek»؟

تأسست شركة «DeepSeek» الناشئة في عام ٢٠٢٣ في هانغتشو بالصين، وأصدرت أول نموذج لغة كبيرة للذكاء الاصطناعي في وقت لاحق من ذلك العام. شارك الرئيس التنفيذي للشركة ليانغ وينغ سابقاً في تأسيس أحد أكبر صناديق التحوط في الصين، «High-Flyer»، والذي يركّز على التداول الكمي المدفوع بالذكاء الاصطناعي.

كان الهياج بشأن روبوت الدردشة بالذكاء الاصطناعي الذي ابتكرته شركة التكنولوجيا الصينية الناشئة «DeepSeek» سبباً في قلب أسواق الأسهم رأساً على عقب يوم الاثنين، وأثار المناقشات حول المنافسة الاقتصادية والجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين في تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

أصبح مساعد الذكاء الاصطناعي من «DeepSeek» التطبيق المجاني رقم ١ الذي يتم تنزيله على متجر «iPhone» الخاص بشركة «أبل» يوم الاثنين، مدفوعاً بالفضول بالمقارنة مع منافسه «ChatGPT». أصبح جزءاً مما يقلق بعض مراقبي صناعة التكنولوجيا الأمريكية هو فكرة أنّ الشركة الناشئة الصينية قد لحقت بالشركات الأمريكية في طليعة الذكاء الاصطناعي التوليدي مقابل جزء بسيط من التكلفة.

تتميز نماذج هذا التطبيق بأنها مفتوحة المصدر

حول نموذج آخر للذكاء الاصطناعي من «DeepSeek» يسمى «R1» أظهر مهارات «استدلال» متقدمة، مثل القدرة على إعادة التفكير في نهج معين في حل مشكلة رياضية، وكان أرخص بكثير من نموذج مماثل تباعه شركة «OpenAI» يسمى «o1».

أفضل السبل للتنافس

قال المستثمر مارك أندريسن في منشور يوم الأحد على منصة «X»، إن «Deepseek R1» هي لحظة سبوتنيك للذكاء الاصطناعي، في إشارة إلى إطلاق القمر الصناعي عام 1957، الذي أطلق سباق استكشاف الفضاء في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. حذر أندريسن، الذي نصح ترامب بشأن سياسة التكنولوجيا، من أن الإفراط في تنظيم صناعة الذكاء الاصطناعي من قبل الحكومة الأمريكية سيعيق الشركات الأمريكية ويمكن الصين من المضي قدماً. لكن الاهتمام بـ «DeepSeek» يهدد أيضاً بتقويض استراتيجية رئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأخيرة لتقييد بيع أشباه الموصلات المصممة للذكاء الاصطناعي في أمريكا إلى الصين.

وقال غريغوري ألين، مدير مركز «وادواني» للذكاء الاصطناعي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إن

بحلول عام 2022، جمع الصندوق مجموعة من 1000 من شرائح معالج الرسومات «A100» عالية الأداء من «Nvidia» ومقرها كاليفورنيا والتي تُستخدم لبناء وتشغيل أنظمة الذكاء الاصطناعي، وفقاً لمنشور في ذلك الصيف على منصة التواصل الاجتماعي الصينية «WeChat». قامت الولايات المتحدة بعد ذلك بتقييد مبيعات هذه الرقائق إلى الصين.

قالت DeepSeek إن نماذجها الأخيرة تم بناؤها باستخدام شرائح «H800» ذات الأداء الأقل من «Nvidia»، والتي ليست محظورة في الصين، مما أرسل رسالة مفادها أن الأجهزة الأكثر فخامة قد لا تكون ضرورية لأبحاث الذكاء الاصطناعي المتطورة.

بدأت شركة «DeepSeek» في جذب المزيد من الاهتمام في صناعة الذكاء الاصطناعي الشهر الماضي عندما أصدرت نموذجاً جديداً للذكاء الاصطناعي تفاخرت بأنه على قدم المساواة مع نماذج مماثلة من شركات أمريكية مثل «OpenAI» صانع «ChatGPT»، وكان أكثر فعالية. وأصبح برنامج الدردشة الآلي متاحاً على نطاق أوسع عندما ظهر على متاجر تطبيقات «Apple» و«Google» في وقت مبكر من هذا العام.

لكن كانت ورقة بحثية متابعة نُشرت الأسبوع الماضي - في يوم تنصيب الرئيس دونالد ترامب نفسه - هي التي أشعلت الذعر الذي أعقب ذلك. كانت تلك الورقة تدور

أنديسن :انها لحظة سبوتنيك للذكاء الاصطناعي

وانخفض سهم «Nvidia» بنسبة ١٧٪ يوم الاثنين، لكنّ الشركة أشادت في بيان بعمل «DeepSeek» باعتباره «تقدماً ممتازاً في مجال الذكاء الاصطناعي» والذي استفاد من «النماذج والحوسبة المتاحة على نطاق واسع والتي تتوافق تماماً مع ضوابط التصدير».

ما الذي يجعل «DeepSeek» مختلفة؟

أحد الأشياء التي تميّز «DeepSeek» عن المنافسين مثل «OpenAI» هو أنّ نماذجها «مفتوحة المصدر»، مما يعني أنّ المكونات الرئيسية مجانية لأيّ شخص للوصول إليها وتعديلها، على الرغم من أنّ الشركة لم تكشف عن البيانات التي استخدمتها للتدريب.

لكن ما جذب أكبر قدر من الإعجاب حول نموذج «R1» من «DeepSeek» هو ما تسمّيه «Nvidia» «نموذجاً مثالياً لـ Test Time Scaling» - أو عندما تُظهر نماذج الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال سلسلة أفكارها، ثم تستخدم ذلك لمزيد من التدريب من دون الحاجة إلى تزويدها بمصادر جديدة للبيانات.

قال لينارت هايم، الباحث في مؤسسة «راند» البحثية: «كنت أعتقد أنّ OpenAI هي الشركة الرائدة، وأن لا أحد يستطيع اللحاق بها. اتضح أن هذا ليس هو الحال تماماً».

✳ وكالة «أسوشييتد برس» الأمريكية

«الابتكار التكنولوجي حقيقي، لكنّ توقيت الإصدار سياسي بطبيعته»، مستشهداً بإعلان «DeepSeek» الأسبوع الماضي بإطلاق شركة هواوي الصينية الخاضعة للعقوبات الأمريكية هاتفاً جديداً خلال المناقشات الدبلوماسية حول ضوابط التصدير التي فرضتها إدارة بايدن في عام ٢٠٢٣. وقال أليين إنّ «محاولة إظهار أنّ ضوابط التصدير غير مجدية أو غير منتجة هي هدف مهم حقاً للسياسة الخارجية الصينية في الوقت الحالي».

وفي حديثه يوم الاثنين إلى الجمهوريين في مجلس النواب في ميامي، وصف ترامب أخبار «DeepSeek» بأنها «إيجابية» إذا كانت دقيقة لأنها تظهر أنه لا ينبغي إنفاق الكثير وستحصل على النتيجة نفسها». ووصف التطور بأنه «جرس إنذار لصناعاتنا بأننا بحاجة إلى التركيز على المنافسة للفوز».

ووقع ترامب أمراً في أول يوم له في منصبه الأسبوع الماضي قال فيه إن إدارته «ستحدّد وتزيل الثغرات في ضوابط التصدير الحالية»، مما يشير إلى أنه من المرجّح أن يستمر في نهج بايدن ويعزّزه.

إنّ التقدّم الذي أحرزته شركة «DeepSeek» في مجال الذكاء الاصطناعي من دون القدر نفسه من الإنفاق قد يقوّض الاستثمار المحتمل في الذكاء الاصطناعي بقيمة ٥٠٠ مليار دولار من قبل «OpenAI» و«Oracle» و«SoftBank» والذي أشاد به ترامب في البيت الأبيض.



«قوة» الحكومة.. سلاح ذو حدين

*محمد شيخ عثمان

يتسم خطاب الحزبين الرئيسيين في اقليم كردستان بالتركيز على هوية الحكومة القادمة، فالاتحاد الوطني يؤكد على ترسيخ نمط «حكومة خدمية فاعلة وفق الحكم الرشيد» بينما البارتي يتحدث عن حكومة «قوية» مع اضافة ملحقات لاتخرج عن سياق الوصف الاول دون الحديث عن هوية «القوة».

بناء حكومة قوية هدف اساسي لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ولكن مفهوم «القوية» يثير تساؤلات عميقة وهو سلاح ذو حدين: هل تُبنى هذه القوة على أسس الحكم الرشيد الذي يضمن العدالة والشفافية والشراكة الحقيقية للاطراف المشاركة فيها في الحكم والقرار؟ أم أنها تركز على قبضة استبدادية تفرض النظام بالقوة وتهتمش حقوق الأفراد والمجتمع وتضع شرخا عميقا في وحدة الاقليم وركائز ديمومته؟

في الحالة الاولى فان الحكم الرشيد هو روح الحكومة القوية، حيث يُوازن بين قوة القرار وعدالة التطبيق، وان حكومة قوية قائمة على الحكم الرشيد (كما يطالب به الاتحاد الوطني) هي الضامن لاستقرار الاقليم وتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، بالتالي فان الحكم الرشيد هو العمود الفقري لأي حكومة تسعى إلى الاستدامة والشرعية فهو يقوم على مبادئ مثل الشفافية، في القرارات والسياسات، وايضا المساواة، حيث يخضع المسؤولون للرقابة والمحاسبة من الشعب ومؤسساته، كذلك تعتبر سيادة القانون واستقلالية القضاء من أبرز سماته. علاوة على ذلك، فإن الحكم الرشيد يعزز كفاءة الحكومة من خلال إدارة الموارد بشكل مستدام، وتقديم الخدمات العامة بجودة عالية دون التمييز بين المدن والمناطق.

في المقابل، هناك نموذج مختلف من الحكومات التي تُعرّف «القوة» بشكل مغاير، اذ ان الحكومة القوية المبنية على نزعة التسلسل والتفرد قد تحقق استقرارا مؤقتا، لكنها تزرع بذور عدم الاستقرار على المدى الطويل، من خلال قمع الحريات وإضعاف المؤسسات ونهب الثروات فمثل هذه الحكومات تعتمد على مركزية السلطة من حيث تهميش دور البرلمان والمؤسسات المستقلة والمجتمع المدني لصالح سلطة فرد أو مجموعة صغيرة ويتم فرض النظام بالقوة، وليس عبر الالتزام بالقانون، ويتم إسكات الأصوات المعارضة بحجة تحقيق الاستقرار أو مواجهة الأزمات.

على المدى القصير، قد تبدو الحكومة القوية بالاستبداد، قوية بسبب قدرتها على فرض قراراتها بسرعة دون مقاومة كبيرة ولكن هذه القوة غالبا ما تكون وهمية، لأنها تفتقر إلى الشرعية الشعبية، وتعتمد على أدوات القمع بدلاً من الحوار وتخلق شرخا واسعا بين الشعب والسلطة الحاكمة.

الحديث عن حكومة قوية بحاجة الى تحديد هوية «القوة» التي تستمد منها الشرعية بين «الحكم الرشيد» و«التفرد التسلسلي» وهو اختيار بين بناء شرعية مستدامة قائمة على رضا المواطنين، أو فرض السيطرة بالقوة مع المخاطرة بتفكك وضعف الاقليم على المدى الطويل.

الحكومة «القوية» بحق هي تلك التي توازن بين قوة القانون وعدالة التطبيق، بين مركزية القرار ولا مركزية المشاركة، وبين حزم السلطة واحترام حقوق الإنسان وبالطبع فان «الحكم الرشيد» هو المسار الذي يمكن أن يجمع بين هذه الأبعاد المتناقضة ظاهريا، ليُنتج نموذجا قويا ومستداما.

السؤال المحوري هنا هو: أي نموذج للحكومة «القوية» يمكن أن يحقق الاستقرار والتنمية المستدامة والاقليم القوي؟ الإجابة تكمن في فهم الفرق الجوهرية بين «القوة» كأداة للسيطرة والتسلسل و«القوة» كوسيلة لبناء الدولة والحكومة الرشيدة.